



منشورات جامعة دمشق

كلية الزراعة

الاقتصاد الزراعي

الدكتور

إيهem أحمد العصبي

مدرس في قسم الاقتصاد الزراعي

الدكتور

علي محمود عبد العزيز

أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد الزراعي

جامعة دمشق

١٤٣٦ - ١٤٣٥
م ٢٠١٤ - ٢٠١٣



الفصل الأول

بعض المفاهيم والمصطلحات الأساسية في علم الاقتصاد

«Economic Idioms»

في الوقت الحاضر يعترف علم الاقتصاد من أهم العلوم الاجتماعية باعتباره محصوراً في المجتمع الإنساني، ولذلك فقد حظي هذا العلم باهتمام كبير من قبل علماء الاقتصاد، وتكتسب المعرفة الاقتصادية أهمية متزايدة في نطاق المعرفة الإنسانية، وبالتالي فقد أصبحت العلاقات الاقتصادية تحمل مكانة علمية وتطبيقية في الوقت الحالي.

ونظراً لأهمية استخدام المنطق الرياضي في تحليل النشاط الإنساني الاقتصادي وال العلاقات الاقتصادية، فإنه وقبل الدخول في دراسة هذا المقرر لا بد من تعريف مضمونه و مفاهيمه الأساسية، علماً أن اتساع نطاق هذا العلم يجعل من تحديد علم الاقتصاد أو مفاهيمه الأساسية عملاً لتطور دائم و موضوعاً جسدياً مستمراً بين الاقتصاديين.

إن الوضع الاقتصادي يمثل واحداً من الاهتمامات الأساسية للمواطنين، فالضرائب والبطالة وارتفاع الأسعار والميزانية تكون باستمرار على قائمة الأشياء التي يهتم بها المواطنون. وبالتأكيد، بالنسبة للمواطن العادي فإن الاهتمام والقلق بشأن الاقتصاد لا يهدى زيادة المصروفات الدراسية أو تأمين تكاليف معيشته، إلا أن الكثيرون منهم أصبح لديهم الوعي بأن فرص العمل بالنسبة لهم والأسعار التي يواجهوها مرتبطة بالاتجاه القومي للأسعار، وبالبطالة وبالنحو الاقتصادي العام.

وعلى الرغم من الاهتمام الكبير بالاقتصاد فإن القليل من الناس يدركون كيفية عمل الاقتصاد، ومن الصعب أن يلاموا على ذلك لأن حجم العمليات الاقتصادية من الكبير بحيث يعطي على أهميته بالنسبة لشخص، اهتماماته لا تهدى كيف يحصل على قيمة إيجاب شفته لهذا الشهر أو على مصروفات الدراسة أو تكاليف المعيشة.

ومهما كان مدى تحرير الاقتصاد أو غموضه فهو جزء هام من حياتنا اليومية، فنحن نتفق الجزء الأكبر من وقتنا في العمل لإنتاج السلع والخدمات التي تتسرع من مصانعنا ومزارعنا، ونتفق جزءاً كبيراً آخرًا في استهلاك تلك البضائع والخدمات التي اشتتها، وحالما ما نتفق من وقت يمكن هنا وشكراً فيما سنتوجه ونستهلك في المرة القادمة، وحتى الأشياء البسيطة مثل تحضير الوقت في قراءة كتاب أو الذهاب لل影院 أو السهر على شاطئ البحر تعتبر نشاطات اقتصادية، والاهتمام بكيف يعمل الاقتصاد بتركيز أكثر يكون عندما نتبين عقبة أو حللاً في أدائه.

هناك سؤلان أساسيان لا بد من الإجابة عليهما:

- ١ — ما هي القوى التي تشكل الاقتصاد؟ من الذي يحدد، مثلاً، عدد الوظائف التي يجب أن توفر وأنواعها؟ كم الدخل الذي سيحصل عليه العاملون؟ وما هي السلع التي ستتاج؟ وكم هو حجم التلوث الذي سيسبب فيه الإنتاج؟
- ٢ — ما الذي يمكن عمله لتحسين الأداء الاقتصادي؟ هل يمكن للمستهلكين كأفراد وعمال أو للمتحدين التأثير على النتائج الاقتصادية؟
الاقتصاد ببساطة هو حقيقة الأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية لكل أفراد المجتمع، فما نتاجه كمجموعه هو إنتاج الاقتصاد ككل وما نستهلكه كمجموعه هو استهلاك الاقتصاد.

١ — المشكلة الاقتصادية (Economic problem):

إن طبيعة الإنسان تتميز بالاحتياجات المتزايدة التي يسعى لإشباعها، ويوجد صعوبة التوفيق بين الموارد الاقتصادية المحدودة والاحتياجات الإنسانية غير المحدودة تنشأ المشكلة الاقتصادية، فقصور وسائل الإنتاج عن سد حاجات الإنسان وإشباعها منع الأخذ بعين الاعتبار درجة القصور أو الندرة من مجتمع إلى آخر، ويسبب أن حاجات الإنسان متعددة ومتعددة ومتباينة ومتزايدة مع مرور الزمن، فإن هذه المشكلة تزداد أو تنقص تبعاً لذلك.

١ — ٢ الحاجات الاقتصادية (Economic wants)

ال الحاجة الاقتصادية هي شعور بحرمان ووعي بوسيلة القضاء عليه وسعيه لتحقيق هذه الوسيلة، وال الحاجة هي رغبة تساور النفس مهما كان مصدرها (ضرورة ترفهية)، وهذه الرغبة تدفع الإنسان إلى بذل النشاط الاقتصادي، والجهود الحسادف والواسعى لأشباعها لأن هذه الحاجة لا يمكن إشباعها من ذاته.

وتوجد عدة وسائل لأشباع الحاجات الإنسانية، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّه كلما أشبعت حاجة بوسيلة معينة ظهرت الحاجة لأشباعها بوسيلة أخرى.

ويحكم الحاجات الإنسانية ووسائل إشباعها عدد من العوامل الذاتية والموضوعية ومن أهم العوامل الذاتية:

- ١ — فردية المستهلك وظروف استهلاك الحاجة.
- ٢ — الندوق الذي يتحكم طبيعة الاستهلاك لدى الفرد.
- ٣ — الأثر النفسي للمحاكاة الاجتماعية للموسط الذي يحيى فيه الفرد.

أما العوامل الموضوعية فنذكر منها:

- ١ — طبيعة المتعلقة التي يعيش فيها الفرد.
- ٢ — المهنة التي يمارسها.

٣ — العرف والعادات والتقاليد للموسط الاجتماعي للفرد.

١ — ٣ النشاط الاقتصادي (Economic activity)

يعتبر النشاط الاقتصادي أحد جوانب النشاط الإنساني في المجتمع وهو المركزي لآلية ثoro وتطور المجتمعات الإنسانية، فهو نشاط الأفراد والجماعات المرجحة فهو استخدام الموارد الإنتاجية (العمل، الأرض، رأس المال) وذلك لاتساع المسلح والخدمات اللازمة لأشباع مختلف رغباتهم.

كما يمكن تعريفه بأنه الصراع ضد الندرة النسبية التي تميز السلع والموارد الاقتصادية، وتمثل ظاهرة الصراع ضد الندرة في سلوك الأفراد أو الجماعات وتصرفاتها في مراحل الإنتاج، وتبادل السلع والخدمات واستهلاكها.

٩ - ٤ علم الاقتصاد (Economics):

إن تعريف علم الاقتصاد يأخذ أبعاداً كثيرة وذلك تبعاً للمشكلة الاقتصادية التي تمايل، فقد عرف العالم (آدم سميث A.Smith) في كتابة ثروة الأمم، علم الاقتصاد بأنه تحقيق أو استفادة لطبيعة ثروة الأمم وأسبابها.

أما (جون ستيفورات ميل S.Mill) فقد عرّفه على أنه العلم الذي يبحث في الطرائق العلمية لإنتاج الثروة وتوزيعها.

العالم (دينفورث Denvorth) عرف علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يعالج الظواهر من وجهة نظر الأسعار، وذلك بسبب اهتمامه واقتصاديين آخرين بالفقد والأسعار.

أما أصحاب المدرسة النفسية السويدية وعلى رأسهم (مارشال A.Marshall) فقد عرّفوا علم الاقتصاد بوصفه يدرس سلوك الإنسان في أعماله العادي في الحياة، فهو يبحث كيف يحصل الإنسان على دخله وكيف يستعمل هذا الدخل.

أما (روبرت Robbins) الذي أسس تعريف علمي نظريتي النسارة والخيار الاقتصادي، فقد عرّفه بأنه العلم الذي يدرس السلوك الإنساني بوصفه علاقة بين الغايات والوسائل التادرة ذات الاستعمالات البديلة.

ونظراً لوجود العديد من الافتراضات التي وجهت إلى تلك التعريف يمكننا أن نعرف علم الاقتصاد بأنه:

«هو العلم الذي يدرس كيفية استخدام الموارد التادرة لضمان الحد الأقصى من الإشباع لاحتياجات الأفراد ضمن إطار المجتمع، وبالتالي فهو يعني بعمليات إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها من جهة وبمؤسسات والنشاطات التي تستهدف تسهيل هذه العمليات من جهة أخرى».

١ - ٥ علم الاقتصاد الزراعي:

لقد لعبت الزراعة دوراً مهماً في التنمية، وتاريخياً كانت الزراعة مسابقة وملازمة للثورة الصناعية، بما أنها توفر الغذاء لقوة العمل الصناعية، والمسواد الأولية للصناعة، مثل القطن والصوف .. إلخ، كما زودت الصناعة بالعمالة الزائدة وبرأس المال وشكلت سوقاً كبيراً للبضائع الصناعية مثل الأدوات والآلات والمبيدات الكيميائية .. إلخ كما أن لها دوراً هاماً في الدول الأخرى، فقد زودت القطاعات الاقتصادية بالعمالة وساعدت على خلق السوق الداخلية وكانت تشكل مصدراً لرأس المال وزودت المواد الأولية للصناعة المحلية، وساهمت في تأمين العملات الأجنبية، من خلال تصدير المنتجات الزراعية إلى الخارج.

وبعد علم الاقتصاد الزراعي بشكل تطبيقي لعلم الاقتصاد على المشكلات المرتبطة بالزراعة بشقيها النباتي والحيوي وهي تقريباً: العلم الذي يستطيع الإنسان من خلاله السيطرة على القرى الاقتصادية الزراعية، التي تؤدي إلى تحسين مستوى الإنتاج الزراعي، والذي يؤدي إلى تحسين مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية للعاملين في الزراعة من خلال زيادة الدخل والعمل على توليد الدخل أيضاً.

١ - ٦ القوانين الاقتصادية: (Economic Laws):

وراء كل ظاهرة سواء أكانت طبيعية أم اجتماعية تكون مجموعة من العلاقات الضمنية المترابطة والتزامنة والتي لا يمكن ملاحظتها على سطح الظاهرة، وهذه العلاقة الضمنية والجهرية هي ما يدعوه بقانون الظاهرة.

وتكون مهمة أي علم بصورة أساسية، في السعي إلى اكتشاف القوانين التي تفسر الظواهر التي تدخل في نطاقه، سواء أكانت هذه الظواهر طبيعية أم اجتماعية أم اقتصادية بغية استخدامها بما فيه منفعة الفرد والمجتمع.

والاقتصاد كعلم مستقل يهدف إلى اكتشاف القوانين الاقتصادية ودراسة فعلها وأالية عملها، ليتم تفسير الظواهر الاقتصادية من خلالها، والاستفادة من هذه القوانين في فهم مختلف جوانب المشاكل الاقتصادي لأفراد المجتمع.

والقوانين الاقتصادية هي نتائج الروابط الاقتصادية بين الأفراد، وهي روابط تستمد صفتها الاقتصادية من حيث أنها علاقة اجتماعية تنشأ بين الأفراد في المجتمع بسبب اشتراكهم في النشاط الاجتماعي والتنزيلي.

١ - ٧ طرائق البحث الاقتصادي (Modes of economic research):

يتضمن التحليل النظري والبحوث الاستقصائية التجريبية في تشكين علم الاقتصاد من تقدم تقسمات وتطورات علمية لظواهر وحالات الاقتصادية معينة. وغنى عن البيان أن هذين الأسلوبين متلاصدان ومتكملان، وما أن النظرية تقرره وتحكم البحث التجاري، فيما أن هذا الأخير يسعن بدوره بالتحقيق في صحة فرضيات وتالع النظرية فإن وسائلهما مختلفة.

فالنظرية تستخدم الاستنتاج المنطقي للوصول إلى النتائج العلمية، وتقوم الطريقة الاستئاجية الاستباقية النظرية على استخلاص نتائج خاصة بالظواهر الاقتصادية المدروسة انطلاقاً من فرضيات عامة، فيما الباحث بعمل فرضية حول الظروف أو القرى التي تؤثر في المجتمع العام أو الكلي، ومن ثم يتدرج بتحليل منطقى محسن للكشف عن حفاظن خاصة حول أجزاء أو وحدات ذلك المجتمع. فالباحث هنا يمسداً عمله من العام إلى الخاص. واستنتاج الباحث في هذه الطريقة يتوقف على صحة الفرضية التي وضعها حول المجتمع الكلي، فكلما كانت فرضيته صحيحة وقرينة محسنة الواقع كان استنتاجه صحيحاً وواقعاً.

أما البحث التجاري فيتصف بطابع الاستقراء، وتعمل الطريقة الاستقرائية أو الاستدلالية التاريخية بعكس الطريقة الاستئاجية، فهي تعامل من الخاص إلى العام، فهنا يكون المجتمع بمثابة للباحث ويعاول أن يستدل من دراسة حالات خاصة في هذا المجتمع ويكتشف الحقائق المتعلقة به.

١ - ٨ عملية الإنتاج (process of production):

إن الجهد الوعي الذي يقوم به الإنسان للحصول على الإشباع المطلوب لحاجاته وسد رغباته تدعوه بالعمل، وتكرار هذا العمل لتحقيق الحاجة الاقتصادية غير الزمن هو عملية الإنتاج.

وعملية الإنتاج هي نشاط اقتصادي يهدف إلى ت تصنيع الخامات والمواد وتحويلها إلى سلع وخدمات لتلبية الحاجات الاجتماعية، وتم عملية الإنتاج بفاعل العمل مع وسائل الإنتاج التي تكون من مواضع العمل ووسائل العمل.

فالعمل هو الجهد أو النشاط الوعي الذي يصدر عن إرادة الأفراد والوجهة إلى المواد الطبيعية المستعملة من الطبيعة لتغييرها وتكييفها من أجل إنتاج سلع وخدمات تلبي له حاجة وتشبع له رغبة.

ومواضع العمل هي الموارد الطبيعية المقدمة من الطبيعة مباشرة كـ الثروات الطبيعية النباتية أو الحيوانية أو المعدنية وغيرها، والتي لم تصل إلى مرحلتها النهائية من التغيير والتكييف لتصبح قادرة على إشباع حاجة من حاجات الإنسان، ولكن ليس كل موضوع عمل يمكن تسميته مادة أولية، مثل الشمار البري والنباتات الطبيعية وغيرها.

أما وسائل العمل فهي بمجموعة خاصة من الأشياء استعملها الكائن البشري من أجل التأثير على موضوعات العمل هدف تغييرها وتشتمل على:

— أدوات العمل والتي يستخدمها الإنسان بشكل مباشر في العملية الإنتاجية.

— أدوات الشروط المادية للإنتاج وهي الأشياء الضرورية واللازمة لاستكمال وإنعام العملية الإنتاجية مثل المباني الإنتاجية والإسطبلات وغيرها.

وتشكل وحدة مواضع العمل ما يدعى بـ وسائل الإنتاج، وندعو قوة العمل وأدوات العمل التي تستخدم في إنتاج السلع المادية والخدمات بالقوى المنتجة، وهي تغير عن طابع علاقات الناس بعوائد الطبيعة وقوتها في عملية إنتاج وسائل الحياة، وتتغير قوة العمل العنصر الخامس في تطوير الإنتاج، وعلى الرغم من الزيادة في إنتاج السلع المختلفة إلا أنها لم تستطع أن تتحقق بالزيادة المفترضة في حاجات الإنسان وذلك بسبب تعدد منافع القرى الإنتاجية للمجتمع، وندرة مكونات القرى الإنتاجية أي أن كميتها المتاحة محدودة، إضافة إلى قابلية حاجات الأفراد للتزايد والنمو بشكل مستمر.

١ - ٩ علاقات الإنتاج (production relations):

وهي العلاقات التي تنشأ بين الأفراد في عمليات الإنتاج والتبادل والتوزيع، وتحدد طابع علاقات الإنتاج بشكل ملكية وسائل الإنتاج، وتبعاً لذلك تتوضح علاقات مختلفة بين الأفراد ويفتحن التبادل فيما بينهم ويتم توزيع الدخل في المجتمع.

١ - ١٠ الناتج:

الناتج أو عزومات العملية الإنتاجية هي حوصلة القيام بعملية الإنتاج، وينتشر الناتج من الناسرين الكمية والكيفية، كمياً قد يكون الناتج وحيداً أو متعدداً، وكيفياً يتكون من وحدات متجانسة أو غير متجانسة.

١ - ١١ مدخلات الإنتاج:

وتقسم مدخلات الإنتاج إلى عناصر ثابتة وهي لا تتغير بتغير حجم الناتج مثل الأرض والمنشآت والآلات، أما العناصر المتغيرة فهي العناصر التي ترتبط بحجم الناتج فزيادة بزيادة مثل العمل والمواد الأولية.

١ - ١٢ تقانة الإنتاج:

وهي مجموعة معارف المجتمع المتعلقة بالطريق الإنتاجية للتوفيق بين عناصر الإنتاج، وهي علاقة فنية تجمع بين هذه العناصر بالطريقة المثلث ل لتحقيق الإنتاج، وهذه العلاقة هي علاقة تقريرية تبين على الخيارات المتاحة أمام المشروع للربط والتوفيق بين مدخلات العملية الإنتاجية.

١ - ١٣ متوسط ناتج مدخل الإنتاج:

من أجل تحديد تقانة الإنتاج التي يستخدمها المشروع أي تحديد مزيج المدخلات، من الضروري معرفة متوسط ناتج المدخل والناتج الحدي للمدخل، ومتوسط ناتج المدخل هو مجموعة إنتاج المشروع مقسماً على كمية المدخل المستخدم في إنتاج متوج المشروع.

١ - ٤ الناتج المحلي لمنتج الإنتاج:

وهو كمية الإنتاج الإضافية التي يحصل عليها المشروع من حراء إضافة وحدة إضافية واحدة من المدخل المستخدم في عملية الإنتاج.

١ - ٥ الموارد الاقتصادية: (Economic resources):

تقسم الموارد الاقتصادية والتي تتصف بخاصية الندرة إلى ثلاثة أقسام رئيسة:

١ - الموارد البشرية: وهيقوى العاملة بقدراتها الجسدية والذهنية، وبنماورفها، وبنطويتها الفنية، وهذه الموارد تدعى بالعمل المنتاج ضمن المجتمع.

٢ - الموارد الطبيعية: وهي العناصر الطبيعية جميعها التي تدخل في العملية الإنتاجية مثل الأرض والغابات والمراعي.

٣ - الموارد المالية: وهي كل ما يتوجه الإنسان هدف استخدامه في الإنتاج، ويدخل ضمنها الآلات والمبانى والمواد الأولية التي تستخدم للحصول على المنتج المعد للاستهلاك النهائي.

وتعتبر أشعة الشمس والهواء والمياه من الموارد الاقتصادية، وتوجد في الطبيعة بكميات كبيرة تفوق القدر اللازم منها لإشباع الحاجات الإنسانية، إلا أنه يوجد من هذه الموارد ما يتحول إلى موارد ذات خاصية الندرة، مثل ذلك الماء الذي يُعد مسورةً اقتصادياً في الزراعة البعلية، بينما يعتبر عنصراً حرّاً في أحوال أخرى، ولذلك المشكلة الاقتصادية تظهر فقط في الأحوال التي تعجز فيه الموارد عن تلبية احتياجات أفراد المجتمع.

١ - ٦ الاستهلاك (consumption):

إن عملية الإنتاج تشكل نقطة البدء في العملية الاقتصادية، وبشكل الاستهلاك نهاية المطاف، وبطبيعة الحال فإن الإنتاج يشترط أولاً وجود الحاجة إلى الاستهلاك فالإنسان لا يقدم على إنتاج شيء دون وجود الحاجة إلى استهلاكه، ويمكننا تقسيم الاستهلاك إلى نوعين:

١ — الاستهلاك الفردي: وهو الاستهلاك الذي يؤدي إلى إشباع الحاجات الفردية المباشرة كالمأكل والملابس والمأوى، ويتم باستعمال المنتجات الاستهلاكية دون أن ينجم عن ذلك تحقيق متاجع جديد.

٢ — الاستهلاك المتاجع: ويفيد به استهلاك وسائل الإنتاج، أي تحول وسائل الإنتاج تدريجياً إلى الفناء المادي وذلك بعد فترة من استخدامها، إلا أن ما يميز الاستهلاك المتاجع أنه يؤدي إلى تحقيق متاجع آخر جديد.

١٧ — التبادل (Exchange):

وهي عبارة عن عملية مقايضة أو مبادلة السلع التي ينتجهما فرد مع السلع التي ينتجهما الآخر وهو بحاجة إليها، وبعد ظهور النقد أصبحت هي الوسيط في العملية التبادلية بين الأفراد وكذلك بين الدول، وتقسم عملية التبادل إلى عملية البيع والشراء، وتم الآن عبر وسائل أكثر تطوراً عن النقد، متمثلة بالشيكات والنقد الإلكتروني.

١٨ — التوزيع (Distribution):

هو الطريقة أو الكيفية التي يتم بها توزيع المنتجات بين القطاعات والفروع الاقتصادية من جهة، وبين الأفراد والفئات الاجتماعية من جهة أخرى، لذا فإن التوزيع يتحدد طابعه:

أ— طابع وظيفي — مادي للتوزيع، والمقصود بذلك المنتجات حسب وظيفتها الاقتصادية — المادية أي فرز هذه المنتجات وفقاً للفرض الاستعمالي منها (استهلاك فردي — استهلاك إنتاجي).

ب— الطابع الاجتماعي للتوزيع، وهو الكيفية التي يتم بها توزيع الثروة الاجتماعية المتمثلة بالمنتجات على الأفراد والفئات الاجتماعية المختلفة.

١٩ — المنفعة (Utility):

يمكن تعريف منفعة سلعة ما بالنسبة لشخص معين بأنها تعبير عن شدة الرغبة التي يبديها هذا الشخص في الحصول على هذه السلعة في لحظة معينة وضمن إطار ظروف محددة.

وما نقصد به في الإنتاج ليس خلق المادة بل خلق منفعة لهذه المادة إذا لم تكن منفعتها معروفة من قبل، أو زيادة منفعتها إذا كانت تحتوي أصولاً على قدر معين منها.
إن المنفعة هي علاقة بين السلع وشخص ما، وبالتالي فإن مستوى المنفعة لسلعة ما تختلف من شخص لأخر.

كما أن المنفعة الاقتصادية لسلعة ما ترتفع، من جهة، على كمية هذه السلعة، ومن جهة أخرى، على شدة الحاجة أو الحاجات المطلوب إشباعها.

كذلك فإنها مرتبطة بالطابع الاقتصادي للسلع والخدمات، ذلك الطابع الذي يجعل من سلعة ما محلاً للتبادل من خلال قيمتها الاستعملية أي من خلال منفعتها.
ويمكن تقسيم أنواع المنفعة إلى:

١ — المنفعة الشكلية: وهي تولد نتيجة تغير شكل المادة من صورة إلى أخرى نافعة أو أكثر نفعاً.

٢ — المنفعة المكانية: وهي تولد نتيجة نقل سلعة من مكان تقل فيه الحاجة إليها أو تزول، إلى مكان آخر تكون فيه الحاجة شديدة إليها.

٣ — المنفعة الزمانية: وهي تولد في الشيء نتيجة لاحتزان الفاصل من سلعة عن حاجة الاستهلاك في وقت معين، إلى وقت آخر تكون فيه الحاجة شديدة.

٤ — منفعة الملكية: يضيف التجار على مختلف أنواعها وأشكالها منافع تملكته للسلع التي يتعاملون بها، حيث يسهلون على المستهلك تحمل ما يزيد من سلعة بعد أن تكون ملكيتها تابعة للمصنع، وبذلك يخلق منفعة خاصة بالملكية.

١ - ٢٠ السلعة (Goods):

السلعة هي الناتج الذي تحقق عملية الإنتاج والقادر على تلبية حاجة وسد رغبة والخاضع للتبادل مع ناتج آخر، وبذلك فإن الناتج يجب أن يتمتع بخاصتين أساسيتين ليصبح سلعة وهي:

١ — القدرة على إشباع الحاجات وتلبية الرغبات وهو ما يطلق عليه عادة القيمة الاستعملية للسلعة.

٢ — القدرة على التبادل مع سلع أخرى وفق نسب معينة وهو ما تدعوه عادة القيمة التبادلية للسلعة.

كما تقسم السلعة من حيث تلبيتها للحاجات إلى قسمين رئيسيين:

١ — سلع استهلاكية: وهي السلع التي تتمتع بالقدرة على تلبية الحاجات الشخصية الإنسانية المادية منها والمعنوية.

٢ — سلع الإنتاج: وهي السلع القادرة على تلبية الحاجات الإنتاجية، والمعيار الأساسي في هذا التقسيم هو الغاية التي يتم من أجلها استهلاك السلعة، فهي سلع استهلاكية، أما إذا كانت موجهة لإنتاج سلع أخرى لإشباع رغبات المستهلكين فهي سلع إنتاجية.

١ — ٤٩ الثروة (wealth):

هي مجموعة الخبرات المادية التي في حوزة المجتمع وأفراده في لحظة ما.

وتعتبر الثروة ملزماً من السلع موجودة في لحظة ما بحيث تتطابق عليها الشروط التالية:

١ — أن يكون لهذه السلع صفة أي أن تكون قادرة على إشباع الحاجات.

٢ — أن تكون لها قيمة تقدر بالنقود.

٣ — أن تكون الكمية المعروضة منها محدودة.

٤ — يمكن نقل ملكيتها من شخص لأخر.

وتعتبر المهارة والذكاء وغير ذلك من الصفات وسائل الحصول على ثروة وليس الثروة بحد ذاتها.

كما أن المهارات والخبرات الفنية والعلمية التي يمتلكها أفراد مجتمع ما تعد جزءاً من الثروة الاجتماعية إضافة للموارد الطبيعية والتكتون الرأسمالي للمجتمع.

١ - ٤٢ الدخل والدخل القومي (Income, National Income)

يختلف الاقتصاديون على تعريف الدخل، فقد عرفه (هوكس Hix) بأنه أقصى قيمة ممكنة للسلع والخدمات الاستهلاكية التي يحصل عليها الفرد في خلال فترة زمنية معينة أما (فيشر Fisher) فقد عرفه بأنه تيار من الإشبعات يتلقى خلال فترة زمنية معينة.

ويجب التفريق بين كل من الدخل النقدي (الأسني)، والدخل الفعلي الحقيقي، فالدخل النقدي يتمثل في مبالغ التقاد الصافية، التي يمكن الحصول عليها بعد استبعاد جميع المصارف التي أنفقت في سبيل تحقيقه، ولكنه قد لا يمثل كل الدخل الذي يتحقق الفرد لوجود أنواع أخرى من الدخول العيبة التي يمكن للفرد الحصول عليها إلى جانب دخله النقدي، وبذلك يعد المعنى الأخير للدخل الفعلي أكثر شمولاً من معناء النقدي لما يحتويه من عناصر لا يتضمنها المعنى الأخير.

ويمكننا أن نعرف الدخل بأنه القيمة النقدية للتغيرات من السلع والخدمات، التي يحصل عليها الفرد أو الجماعة من مصدر معين، وخلال فترة زمنية معينة، بحيث يمكن استهلاكها دون المساس بال المصدر.

إن الدخل القومي لبلد ما هو مجموعة العوائد التي يحصل عليها مالكو عناصر الإنتاج من الأفراد، مقابل استخدام هذه العناصر في إنتاج السلع والخدمات، سواء داخل البلد أو خارجه خلال فترة زمنية محددة، والناتج القومي هو مجموعة قيمة السلع والخدمات النهائية التي أتاحت باستخدام عناصر الإنتاج الوطنية في بلد ما خلال فترة زمنية محددة عادة سنة.

١ - ٤٣ الأجر:

هو المقدار النقدي أو العين الذي يدفع مالك عنصر العمل لقاء استخدام ما يملكه من قبل الآخرين في عملية الإنتاج سواءً كان العمل المقدم للأخرين ذهنياً أم عضلياً.

ويعتبر الأجر أحد نفقات الإنتاج ولد دور مهم في تحديد سعر السلعة أو الخدمة المنتجة، وأيضاً في تحديد كل من مستوى الإنتاج ومعدل الربيع، كما يمكن أن يقتصر

دعاً للعامل، وهذا يعني أن ارتفاع الأجور يؤدي إلى ارتفاع دخول العمال وبالتالي زيادة القوة الشرائية التي يحوزها، وهذا يؤدي إلى زيادة الاستهلاك، مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على المنتجات الاستهلاكية وبالتالي زيادة الاتساع في القطاعات.

١ - ٤ البطالة:

إن البطالة هي ذلك الجزء من الموارد الإنتاجية للمجتمع من قوة العمل المعطل كلياً أو جزئياً والذي لا يأخذ دوراً في الاشتراك بعملية الإنتاج ويوجد العديد من أشكال البطالة وهي:

أ - البطالة المزمنة: وهي التي تصيب الاقتصاد نتيجة لعدم كفاية الطلب الفعال وعدم كفاية القدرة الشرائية للمستهلكين.

ب - البطالة الاحتكارية: وهي الناجمة عن عدم تسييرقوى الإنتاجية وهي تنتجه من انتقال العمال من عمل لأخر إما لتغيير مكونات طلب السوق أو لاستخدام طريق إنتاج موفقة لعنصر العمل ومصحوبة بسائلات كانت مستخدمة من قبل.

ج - البطالة الفنية أو التكنولوجية: وهي التي تنتجه عن إدخال طرق فنية جديدة في الإنتاج تؤدي إلى تسريح عدد من العمال.

د - البطالة البيانية: وهي البطالة الناجمة عن اكتظاظ الوحدة الإنتاجية بعنصر العمل بشكل يزيد على احتياجاتها في الحالة العادلة. إضافة إلى أشكال أخرى مثل البطالة المقنعة والإدارية والمرسمية والدورية .. الخ.

١ - ٥ الريع:

ريع الأرض هو الميزة التي يتمتع بها مالك الأرض الخصبة مقارنة بالغير الأرضي الأقل خصوبة المستخدمة في عملية الإنتاج، وهذه الميزة تتحقق لأصحابها إضافياً عن غيرها من عناصر الإنتاج، والريع من حيث كونه ثناياً يتعلق بخصائص عرض الموارد الاقتصادية يعني الثمن الذي يدفع لقاء خدمات عامل إنتاجي عرضه غير مرن.

ويوجد نوعان من أنواع الريع وهما: الريع التعاقدى والريع الاقتصادي، فالريع التعاقدى ينبع عن الأجر الذى يدفعه المزارع نتيجة لاستعماله أراضي الآخرين، ويتم الاتفاق بين المزوج المستأجر عن مبلغ معون نظر استخدامه الثانى للأرض الأول في الزراعة، أما الريع الاقتصادي فإنه ينبع عن فائض الدخل الذى يحصل عليه المنتج مالك الأرض الخصبة عن معدل التكاليف الذى يدفعها أسوأ المنتجين حظاً لقاء استخدام عنصر الأرض فى الإنتاج.

١ - ٤٦ رأس المال (Capital):

إن رأس المال هو جميع السلع التي يمتلكها المجتمع في لحظة معينة من الزمن بشقيها الإنتاجي والاستهلاكي.

ويعد رأس المال عامل من عوامل الإنتاج، أو ثروة تستعمل لخلق ثروة جديدة، ومحب التمييز بين رأس المال والثروة، حيث أن رأس المال يتكون من الأشياء التي تساعد على الإنتاج، أما الثروة فهي أشياء ناتجة عن إنتاج سابق، ورأس المال هو جميع الثروات التي استهلاكها لا تستهلك مباشرة وإنما تستستخدم في إنتاج ثروات أخرى وهذا فإن رأس المال يشمل جميع الأدوات والمواد التي تستخدم في الإنتاج كالألات والمعدات والمواد الخام وغير ذلك، واشتراكها في الإنتاج لا يختلف عن اشتراك عوامل الإنتاج الأخرى في تكوين السلع.

١ - ٤٧ دورة رأس المال (Turnover of Capital):

تشتمل دورة رأس المال على شراء وسائل الإنتاج وقومة العمل (وتحويل النقد إلى بضاعة) وكذلك بيع البضاعة الجاهزة (تحويل البضاعة إلى نقد).

ويوجد لدينا دورة رأس المال الثابت، ودورة رأس المال العامل، فدورة رأس المال الثابت تند لفترة طويلة من الزمن تتحدد بالفترة التي يستهلك فيها الرأس المال الثابت.

$$\frac{\text{قيمة الرأس المال الثابت}}{\text{الاستهلاك السنوى}} = \text{دورة رأس المال الثابت}$$

أما دورة رأس المال العامل فتحدد بفترة الإنتاج وتصريف المنتجات ويقاس ذرaran رأس المال الداير بالعلاقة بين رقم أعمال المؤسسة وبين الرأسمال الداير الموجود في المؤسسة.

١ - ٢٨ الاستثمار (Investment)

إن الاستثمار هو إضافات جديدة إلى الرصيد الكلي في رأس المال، وهو يتصرف بقابلية للتآكل والتلف، لذا يجب وبصورة مستمرة صيانته وتجديده بمزيد من الإدخال والاستثمار.

ويأخذ الاستثمار صوراً متعددة منها، الاستثمار الثابت الذي يتمثل في الآلات والمبانى والمنشآت المختلفة أو في استرداد الأراضي الجديدة.

وكلما زادت نسبة الاستثمار كلما أدى ذلك لزيادة مصادر الترسوه ومن ثم زيادة الدخل القومي.

١ - ٢٩ الادخار والاكتثار (Saving, Hoarding)

إن الدخل يترك من النشاط الاقتصادي ويحسر كثيراً متدفع في أيدي المستهلكين والمتبعين فيصرف جزءاً كبيراً منه على سلع الاستهلاك، ويسدغ الجزء الباقى. والادخار إما أن يكون ادخاراً إجمائياً أو ادخاراً صافياً، أما ما يخص المؤسسات فيعتبر ادخاراً إجمائياً، ويتضمن ذلك المبالغ التي تستقطع من الأرباح الكلية لاحلال الآلات الرأسمالية الجديدة محل الآلات القديمة، والذي يطرح من الأرباح الكلية ليحافظ على قيم الأدوات الرأسمالية إنما يغير جزءاً من الادخار الإجمائى، أما الادخار الصناعى للمؤسسات والشركات فيحدث عندما تدفع المؤسسة ما عليها من ضرائب، ثم يبقى لديها أرباحاً فتدفعها بدلاً من توزيعها على أصحاب المؤسسة، ولكن هذه المدخرات الصافية في المؤسسة تبقى موجودة ليشتري بها معدات رأسمالية جديدة.

أما الاكتثار فهي التفود المدخرة التي لا تستعمل وتبقى عاطلة بدلاً من استعمالها في شراء سلع الإنتاج.

١ - ٣٠ الاهلاك (Extinction):

وهو النقص التدريجي الذي يطرأ على قيمة الأصول الثابتة نتيجة استخدامها في العمليات الإنتاجية (الاهلاك المادي) أو نتيجة التقدم العلمي والفنسي وظهور آلات جديدة ذات إنتاجية عالية، أو نتيجة تحديد حق الانتفاع بفترة زمنية معينة (الاهلاك المعنوي)، وتلتها المؤسسات عادة إلى تكوين مؤونة من أرباحها تمكنها من شراء أصول ثابتة جديدة تحل محل القديمة التي أصبحت غير صالحة للإنتاج وأصبح استخدامها في العملية الإنتاجية غير اقتصادي.

١ - ٣١ الإنتاجية (Productivity):

وهي نسبة بين كمية أو قيمة الإنتاج التي يتحمها المشغل مخلال وحدة الزمن (ساعة، يوم ...) أي أن الإنتاجية تعبّر عن إمكانية العمل بأن يحقق إنتاجاً لـ λ قيمة استعمالية، هذه القيمة وزيادتها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتغير في أساليب الإنتاج، التي تؤدي إلى تخفيض محسوس للزمن الضروري الاجتماعي لكل وحدة منتجة.

ولابد من القول أنه يوجد العديد من التعريفات الاقتصادية والتي لم تذكر في هذا الفصل، ويمكن أن يصادف الدارس في حياته الجامعية والعملية الكثير من المصطلحات الاقتصادية المذكورة إضافة إلى أخرى في فصل هذا الكتاب.



الفصل الثاني

محصّل الزراعة

مقدمة:

١ - أهمية الزراعة.

٢ - التطور الزراعي في العصر الراهن.

٣ - محصّل الزراعة:

أ - محصّل المحتبات الزراعية.

ب - محصّل الاتجاع الزراعي.

ج - محصّل الدخل الزراعي.



الفصل الثاني

خصائص الزراعة

مقدمة:

يتضمن مفهوم كلمة «الزراعة» معانٍ مختلفة. فقد يفهم أو يقصد بها الحراثة، أو الريادة (ثresher)، أو غرس الأشجار، أو العزق والتقطيع، أو إنتاج المنتجات الزراعية المختلفة، ... إلخ. أما مفهوم كلمة «الزراعة» فإنه يختلف كثيراً عن ذلك في علم الاقتصاد الزراعي. إن الزراعة تعد أحد الفروع الرئيسية للنشاط الاقتصادي، حيث أن دوافعها تكون رغبات السكان في العمل الانتاجي الزراعي، وأهدافها هي إشباع تلك الرغبات، المختلفة للناس إما بالاستهلاك المباشر للسلع والخدمات الزراعية، وإما باستبدال منتجات أخرى لها من الفروع الاقتصادية المختلفة. وبالنسبة لأساليبها، فهي اتباع الأساليب التكنولوجية الزراعية المختلفة، من حيث تجمع العطسون الفيزيائية والكيميائية والهندسية، ... إلخ. المتعلقة بطرق وأساليب تحويل الموارد البشرية الزراعية وغير البشرية إلى سلع وخدمات زراعية يستفيد الناس منها.

أما من حيث الميدان الذي يجري فيه العمل في الاقتصاد الزراعي، أي يعمي آخر، الميدان الذي يتم فيه إنتاج الحيوانات الاقتصادية الزراعية واستهلاكها، فهو الفرع من النشاط الذي يشمل القدرة من الموارد الاقتصادية الزراعية البشرية وغير البشرية اللازمة لإتمام العملية الانتاجية الزراعية، ويطلق عليها البنية الاقتصادية الزراعي.

أولاً — أهمية الزراعة:

إن أهمية الزراعة تتحقق في أنها المصدر الرئيس للمغذاه البشري وإمداد الصناعة بالمواد الأولية اللازمة لقيامها، ونتيجة للتقدم والتطور العلمي في الكيمياء، ومحاسنة الصناعية منها، فقد أصبح ميسوراً في كثير من الأحوال إنتاج مواد عضوية داخل المعامل الكيميائية، تدخل في غذاء الإنسان. إلا أن الكائنات الحية، أي النباتات والحيوانات تبقى المصدر الوحيد الذي يعتمد عليه اعتماداً رئيسياً في الحصول على البروتينات والنشويات والدهون بالكميات والنسب التي يحتاجها العنصر البشري. وقد

أصبحت الزراعة لا تتعي للاستهلاك المباشر فقط، بل أصبح جزءاً كبيراً من الإنتاج
يوجه للبيع في الأسواق، ولاستبداله بما تنتجه فروع الصناعة، وأصبح المزارع يعيش في
الاقتصاد مؤسساً على سياسة التسويق ومرتبط بالتيار التجاري.

ولأن الزراعة نشاط من النشاطات الاقتصادية في بلدان العالم كافة، وأن بعض
البلدان توليه اهتماماً أكثر من غيرها، بأشكال مختلفة، ولأسباب مختلفة أيضاً، لهذا فإنه
يمكن تصنيف الزراعة على مستوى العالم إلى زراعة متقدمة، وزراعة متخلفة أو
تقليدية، وزراعة نامية. فالزراعة المتقدمة تُعد ذلك النشاط الزراعي الذي أمكن من
خلاله إنتاج عناصر إنتاجية عصرية تدخل في إنتاج السلع الزراعية، وبالكمية وال النوع
الذى يكتفى لإشباعها الكبير من الرغبات، وكذلك إلى إشباع رغبات سكان البلد
الذى تُعد فيه الزراعة متقدمة، وذلك باستخدام الأسلوبات الإنتاجية العصرية المتقدمة.

أما الزراعة التقليدية — فهي الزراعة التي يتم فيها استخدام العناصر الإنتاجية
التقليدية أي القدمة، وغير المتطورة في إنتاج السلع الزراعية، وهي لا تكاد تشبع
الرغبات وال حاجات الأولية لسكان ذلك البلد الذي تُعد فيه الزراعة تقليدية، وكذلك
طبعاً باستخدام الأسلوبات الإنتاجية الأولية والتقليدية وغير المتطورة. أما الزراعة النامية
— فهي تلك الزراعة التي تحفل مكاناً وسطياً بين الأولى والثانية، والتي أخذت وبذلت
لأسباب التقدم، وكذلك باستخدام التقدم التكنولوجي والاقتصادي في تطوير عناصر
الإنتاج التقليدية، وكذلك في تطوير الأسلوبات الإنتاجية التقليدية، ويعنى أنسر إن
الزراعة النامية تشمل في محتواها كل من العناصر والأسلوبات الإنتاجية العصرية
المتقدمة، وكذلك العناصر والأسلوبات الإنتاجية التقليدية.

ثانياً —تطور الزراعة في العصر الراهن:

منذ نشوء المجتمعات البشرية وحتى يومنا هذا، مررت النشاطات البشرية ومنها
الزراعة بمراحل مختلفة من التطور، كان أبرزها ما حصل في القرن الماضي. ولقد لعبت
الزراعة خلال الفترة التي سبقت الثورة الصناعية دوراً هاماً في التمهيد لبلده التحورة.
وعندما بدأت طلائع الانقلاب الصناعي وظهرت معه المصانع الآلية وأكتشفت القوة
البيئارية واستعرضت الآلات، أمكن الانفصال بذلك القوة وحلت الآلات عمل بعض
العمليات اليدوية في المصانع الخفيفة كـ الغزل والنسيج، ثم القسوة البيئارية في

الصناعات التحويلية أو المعدنية، فزاد الإنتاج وزاد تنوّره، وارتفع بذلك دخل الأفراد، فطلبوا المزيد من السلع الصناعية، الأمر الذي شجع على استمرار التهضبة الصناعية التي أدت إلى نكبة كبيرة في كافة الحالات. وقد شجعت التهضبة الصناعية على استمرار الشخص في الزراعة، فأدى ذلك إلى وجود بعض البلاد الزراعية، وقد تخصصت في نوع أو أنواع معينة من المحاصيل، التي توفر لها إنتاجها ميزة نسبية على غيرها.

ويمكن القول بأننا على الرغم من تحسن الآلات وأدوات العمل الزراعي وزيادة حجمها وإنتاجها، فقد بقيت الطاقة الحيوانية هي الطاقة المستخدمة لدى المزارع إلى عهد قريب. وبعد هذا بما يفكّر في كيفية استبدال الطاقة الحيوانية بالطاقة الآلية. ويشتمل استعمال القوة الآلية بدلاً من الحيوانية في ابتكار المحرّارات الميكانيكية التي يمكن استخدامها بحرث المخاريث والبذاريات والمحصّادات ... إلخ، وهذا حلّ المحرّار على الحيوانات التي كانت تستعمل بحرث تلك الآلات الزراعية الكبيرة، وقد عمّ التشار الآلات بعد الحرب العالمية الثانية. وأدى استعمال الآلات في الزراعة إلى التقليل من استعمال الحيوانات في العمليات الزراعية، وتخصيصها للإنتاج الحيواني، لتوفّر للإنسان مزيداً من اللحوم والدهون واللحم والبيض والصفوف والجلود. وأدى استعمال الآلات الزراعية إلى تحرير الملايين من الفلاحين من العمل الشاق المضني وغويتهم إلى فعاليات إنتاجية أخرى أكثر إنتاجاً وأحسن حالاً. وقد سهلت الآلات الزراعية القيام بالعمليات المختلفة بدقة وبسرعة أكبر، وفي الوقت المناسب والمحدد لها، الأمر الذي يساعد على التخلص من تلف المحاصيل وفسادها أو قلة إنتاجها. وبشكل عام يمكن القول أنه حدثت تطورات هامة في القرن العشرين منها مثلاً، معرفة العناصر الغذائية الضرورية للنبات والحيوان، وتحليل التربة لمعرفة تركيبها الكيميائي، وكذلك صنع واستعمال الأسمدة الكيميائية. ومن أهم أوجه التقدم اكتشاف المبيدات الحشرية ومبيدات المهرّائم والقطريرات والأعشاب التي كانت تحدد أنواع المحاصيل والمنتجات الزراعية. وقد تم اكتشاف هرمونات النبات وهي مواد كيميائية تلعب دوراً مهماً في تشريع نمو الجذور، وزيادة نمو النبات، وإنتاج الفاكهة، وزيادة إنتاج الحليب واستمراره ... إلخ.

وأجريت تحسينات واسعة على سلالات النباتات والحيوانات في سبيل زيادة الإنتاج ومقاومة الأمراض ولاءتها مع الظروف الطبيعية والبيئية ... إلخ.

ومن أحدث التطورات في البحوث الزراعية إنتاج النظائر المشعة والنشرار للدرة، وهذا يلعب اليوم دوراً هاماً في الزراعة، فباستخدام الفوسفور المشع مثلاً يمكن التعمق في دراسة الأسمدة. وطرق التسميد على أساس علمية صحيحة. واستعملت كذلك النظائر المشعة في دراسة العمليات الحيوية مثل عملية التمثيل الضوئي في النبات. وهذه العملية هي أساس حياة النباتات بل أساس الحياة جمعاً... الخ.

ومن جراء استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة فقد حدث انقلاب جذري في مصر الفلاحين، وتحول الفلاح وخاصة في الدول المتقدمة من متاج فردي لسد حاجاته الضرورية، إلى كادح في الاقتصاد الاجتماعي، وأدى التقدم التكنولوجي في الزراعة، ونمو إنتاج العمل إلى تحفيض الحاجة إلى الأيدي العاملة مباشرة في الإنتاج الزراعي وأدى ذلك إلى زيادة الاختصاصات الصناعية في الريف، وانسعت فيه بسرعة ك嫂ادر المهندسين، وترقت الخبرة الإنتاجية التكنولوجية عند الفلاحين، كما ارتفع مستوى الثقافة والوعي لدى المزارع وأسرته. وبشكل عام يمكن القول إن الزراعة المتقدمة ترسم بسرعة التغير التكنولوجي والاقتصادي، فقد مررت الزراعة المتقدمة بثورة تكنولوجية خلال الفترة الزمنية التي استغرقت جيلاً واحداً من أجيال الموارعين، وتضمنت تلك الثورة مكتبة الزراعة وكهرباء المزارع وإحداث تغييرات وراثية بعيدة المدى في السلالات النباتية والحيوانية مثل تحسين الأذرة وغيرها من زراعة النباتات، بالإضافة إلى تحسين الحيوانات وخاصة الدواجن وحيوانات اللحم، كما تضمنت الثورة الزراعية إدخال الكيميا في خدمة الزراعة في شكل إنتاج المخصبات والأسمدة والمبيدات بكافة أشكالها ونظماتها النمو... الخ. وقد أدت غالباً هذه التغيرات التكنولوجية إلى ازدياد الإنتاج الزراعي عموماً، ورفع مستوى الإنتاجية الزراعية وخاصة للموارد الزراعية. وساهمت التغيرات التكنولوجية في إحداث تغيرات جوهرية في التركيب الاقتصادي للزراعة...

هذا من ناحية الإنتاج الزراعي ومستقبله، أما من ناحية مستقبل الاستهلاك فلهن الطلب على المواد الغذائية يزداد وسيزداد حتماً نتيجة للتزايد المضطربة في عدد السكان في العالم. كما أنه من المتضرر أن تجد زيادة مستمرة في الطلب على المنتجات الزراعية للأغراض الصناعية، وذلك نتيجة للتوسيع الصناعي في كثير من دول العالم وارتفاع مستوى المعيشة فيها.

ثالثاً — خصائص الزراعة:

ونظراً لأن للإنتاج الزراعي قواعده وأساسه المشتركة بين التصنيفات السابقة للزراعة على مستوى بلدان العالم، فإننا نجد أن الخصائص التي يرسم لها الإنتاج الزراعي في مختلف بلدان العالم تكون مشتركة بشكل عام، مع وجود درجات مختلفة لسمة دون أخرى ومن بلد لأخر، أي حسب درجة تطور الزراعة في كل بلد.

أ — خصائص المنتجات الزراعية:

تتميز المنتجات الزراعية بخصائص معينة من أهمها ما يلي:

١ — المنتجات الزراعية غذاء للإنسان: وهي تحمل المرتبة الأولى في تغذية الإنسان، لأن معظم المنتجات الزراعية مواد غذائية، ويعتمد الإنسان بشكل رئيسي على غذائه على الزراعة، ويسعى دائماً إلى تأمين حاجاته من المواد الغذائية قبل كل شيء، ومن هنا تظهر الأفضلية الأولى للمنتجات الغذائية. وبالإضافة للغذاء تؤمن الزراعة بعض ما يحتاجه الإنسان من الملابس والتذكرة وما تحتاجه الصناعة من مواد أولية.

٢ — الاستهلاك المستمر: تسهل تلك المنتجات الزراعية بشكل مستمر ولمرة واحدة فقط بعض المواد الصناعية التي يمكن أن تستخدم لعدة مرات وتستهلك السلع الغذائية أيضاً بشكل دوري ومستمر وبكميات كبيرة.

٣ — تنوع المنتجات الزراعية: تعد المنتجات النباتية الزراعية أكثر تنوعاً من المنتجات الصناعية وأقل تجانساً. فإذا كانت الصناعة تنتج مادة كيميائية أو آلة معينة (جهاز راديور، أو تسجيل) وفقاً لمواصفات دقيقة ومحددة مسبقاً، فإن ذلك يكون من المستحيل في مجال الإنتاج الزراعي، على الرغم من التقدم التقاني الذي تحقق في إطار العلوم الزراعية.

ب — خصائص الإنتاج الزراعي:

الزراعة تنشط إنسانياً على الموارد الطبيعية غير الصالحة مباشرة للاستعمال في تلبية حاجات المواطنين وتعد الزراعة صناعة بيولوجية كما يقول (A.Demolon) فهي

تعتمد على العنصر البيولوجي من جهة وعلى البيئة الطبيعية على من جهة أخرى ويتربى على ذلك بعض الخصائص المتعلقة بالإنتاج الزراعي والتي من أهمها:

١ - بطء الإنتاج الزراعي: إن لكل كائن حي دورة بيولوجية خاصة يصعب التحكم بها أو اختصارها، وإنما الإنتاج الخاص بالزراعة ينبع من هذه الدورة البيولوجية، وهي طولية بشكل عام، وإنما القطن مثلاً يحتاج إلى

دورة زمنية تقدر بحوالي ٦ أشهر، والأشجار الشجرة قد تحتاج إلى عشر سنوات قبل أن تبدأ إنتاجها الاقتصادي. وعلى الرغم من التقدم العلمي والتقني في مجال الإنتاج الزراعي محدوداً فإن اختصار الدورة الإنتاجية يبقى محدوداً ويتربى على بطء الإنتاج الزراعي عدة نتائج من أهمها:

أ - صعوبة تفوم العمل الزراعي لأن نتائج العمل الزراعي لا تظهر مباشرة في معظم الأحيان.

ب - صعوبة تغيير الإنتاج، وهذا يعني أن أي خطأ في الزراعة يكلف الكثير من الجهد والوقت والمال، وهنا تظهر أهمية التخطيط السليم والاستئثار الأفضل من قبل إدارة المشروع الزراعي لخاصيتها الزراعية.

ج - الحاجة إلى التروض، نظراً لانتظار المنتج الزراعي وقتاً طويلاً قبل حصاد إنتاجه، وخلال فترة الانتظار هذه يحتاج إلى أموال لتأمين حاجاته الاستهلاكية ودفع قيمة المواد الأولية التي يشتريها لزراعته (سماد، بذار، مواد مكافحة، غرروقات، ... الخ).

٢ - موسمية الإنتاج الزراعي: الإنتاج الزراعي موسمي أي أن الحصول على إنتاج عصوب ما يتم في فترة محددة وقصيرة يعكس الصناعة التي يمكن أن تتبع الكمية نفسها من التسخات في أوقات مختلفة من السنة. وعلى الرغم من أن التقدم التقني في مجال الزراعة قد خفف من حدة موسمية الإنتاج، إلا أن هذه الموسمية لا تزال تشكل حتى الآن أحدى الخصائص المميزة للإنتاج الزراعي، ويتربى على موسمية الإنتاج الزراعي أمور كثيرة من أهمها:

أ— موسمية العمل الزراعي: أي أن موسمية الإنتاج الزراعي تؤدي إلى البطالة الموسمية في الزراعة.

ب— موسمية تشغيل المكان الزراعي: بينما تجد بعض الآلات في مجال الصناعة تعمل لفترة طويلة قد تصل إلى ٣٠٠ يوم، فإن كثراً من الآلات الزراعية لا تستخدمن إلا خلال أيام قليلة.

ج— موسمية التسويق: إن موسمية الإنتاج الزراعي تؤدي إلى موسمية عرض المنتجات الزراعية وما ينتج عنها من مشكلات تسويقية كثرة كائناًها الأسعار في بعض الفترات من السنة التي يزداد فيها عرض المنتجات الزراعية.

د— موسمية الدخل: يترتب على موسمية الإنتاج الزراعي موسمية الدخل.

٣— عدم ثبات الإنتاج الزراعي: ويظهر ذلك نتيجة كون الإنتاج الزراعي يخضع إلى حد كبير للعوامل الطبيعية المختلفة، وقد يبلغ اختلاف الإنتاج الزراعي من موسم لأخر معدلات كبيرة في بعض الحالات، وخاصة في المحاصيل الزراعية التي تعتمد على الأمطار وينتزع عن ذلك مايلي:

أ— عدم استقرار الدخل الزراعي.

ب— صعوبة تحديد الإنتاج الزراعي.

ج— صعوبة تقدير تكاليف وحدة المنتجات الزراعية.

د— عدم تسديد القروض في بعض السنوات.

٤— اعتماد الإنتاج الزراعي على الأرض: حلاوةً للقطاعات الاقتصادية الأخرى فإن الأرض في الزراعة تشكل القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي بحيث لا يمكن الاستغناء عنها أو نقلها من مكان إلى آخر، وهذا فإن دور الأرض في الإنتاج الزراعي دور كبير ومهم يتخلل في مختلف الميادين الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية. ففي الميدان الطبيعي يجب مراعاة مصالصها الطبيعية والبيولوجية والكيميائية، دون حدوث تدهور فيها، ثم إن معظم الأعمال الزراعية تتم في الحقل وتحت تأثير الظروف الجوية

المختلفة، على العكس من القطاعات الأخرى، الصناعية والإدارية، أي أن المزارع ينجز أعماله في ظل ظروف صعبة ومتقلبة مما يتوجب معه تأمين متطلباته الحياتية بشكل مناسب تماماً مثل هذه الظروف. وفي المجال الاقتصادي فإن امتداد الإنتاج الزراعي حفراً لها على مساحات واسعة يفرض على المزارع التنقل باستمرار لمسافات طويلة ضمن المزرعة وبخارجها. وينتج عن اتساع المساحة الخضراء للمشاريع الزراعية صعوبة مراقبة العمل الزراعي، وبالتالي تظهر لنا عوائق العمل الزراعي المأجور. وفي المجال الاجتماعي فإن ارتباط الإنتاج الزراعي بالأرض وانتشاره على مساحات واسعة يغير من العوامل المسؤولة عنعزلة الاجتماعية التي يعيشها الفلاح بشكل منفرد، أو أنه يعيش في جموعات بشرية محدودة تترك اهتماماً على موضوعات متصلة بمهنة الزراعة، واقتدارها إلى التنوع والتنوع وخاصة في المجتمعات التقليدية المحافظة، وهذا ما يفسر لنا صعوبة التجديد في مثل هذه المجتمعات على الصعيدين الفكري والاجتماعي.

جـ - خصائص الدخل الزراعي:

إن أهم خصائص الدخل الزراعي ما يلي:

١ - ضعف دخل الفرد في القطاع الزراعي: إن متوسط دخل الفرد في القطاع الزراعي بشكل عام أقل من متوسط دخل الفرد في القطاعات الأخرى وإن الإحصائيات المتوافرة حول هذا الموضوع توكلد هذه الحقيقة في مختلف دول العالم. ويمكن تقسيم ضعف دخل الفرد الزراعي بضعف إنتاجيته بالمقارنة مع إنتاجية العامل الصناعي.

أما ضعف الإنتاجية الزراعية فيرجع بدوره إلى أسباب عده منها ضعف التكامل الزراعي، وقلة الاستثمارات الإنتاجية في كثير من الحالات وجود البطالة الحالية والمستقبلية.

٢ - إتجاه القيمة النسبية للدخل القومي الزراعي نحو الانخفاض؛ إن دور الدخل القومي الزراعي كعنصر من عناصر الدخل القومي الإجمالي يميل بدوره نحو الانخفاض.

والجدول التالي يوضح الانخفاض في الجمهورية العربية السورية خلال السنوات

الماضية:

جدول رقم (١): تأثير تركيب الناتج المحلي الإجمالي للزراعة والصناعة في الجمهورية العربية السورية

(بالأسعار عام ١٩٨٥ م المقابل) %

الصناعة	الزراعة	السنة
١٢	٣٥	١٩٦٣
١٨	٢٤	١٩٧٠
١٤	٢٥	١٩٨٠
١٥	٢١	١٩٨٥
٣٠	٢٠	١٩٩٠
٤٩	٢٠	١٩٩١
٢٨	٢١	١٩٩٢
٢٨	٢١	١٩٩٣

إن اختلاف مساحة القطاع الزراعي في الدخل القومي من سنة لأخرى يوقف على جودة الموسم الزراعي، كما أن نمو مساهمات القطاعات الأخرى في تكوين الناتج المحلي يكون على حساب بعضها الآخر، والقطاع الزراعي يتقلص بشكل عكسي مع القطاع الصناعي، فنلاحظ من الجدول أنه حين انخفضت نسبة القطاع الزراعي من ٥٣% في عام ١٩٦٣ إلى ٥٢% في عام ١٩٩٠ ارتفعت مساحة القطاع الصناعي من ١٢% إلى ١٣% للأعوام نفسها، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى الأولويات التي أعطيت لتطوير القطاع الصناعي خلال تلك الفترة.

ويبدو أن هذه الظاهرة عامة وشاملة في مختلف بلدان العالم، ويعود السبب في ذلك إلى أن معدلات التطوير والتنمية في القطاعات الأخرى هي أكبر وأسرع من معدلات التطوير والتنمية في القطاع الزراعي.

هذا مع العلم أن مساهمة الزراعة في إجمالي الناتج المحلي في سوريا قد تحسن وارتفاع، إذ وصل في عام ٢٠٠٠م إلى حوالي ٤٣٪ وبشكل عام في السنوات العشر الأخيرة تراوحت مساهمة الزراعة في إجمالي الناتج المحلي ما بين ٢٥٪ إلى ٣٢٪. وهذا يعود إلى الاهتمام الكبير بالقطاع الزراعي خلال هذه الفترة، بالإضافة للتسهيلات الهامة التي أعطت لهذا القطاع في مجال الإنتاج والتصنيع والتسوين.

٣ - التفاوت الكبير بين دخول الفئات الزراعية المختلفة: إن متوسط دخل الفرد في البلدان النامية يتفاوت كثيراً من قطاع إلى آخر وضمن قطاع الزراعة بحد التعبير الواضح لدخل الفرد في المناطق المروية والمناطق البعلية، وبين دخول المزارعين الكبار والفلاحين الفقراء.

٤ - تقلب الدخل الزراعي وعدم استقراره: إن الدخل الزراعي نتيجة تحكم العوامل الطبيعية والمناخية إلى حد بعيد فيه، بعد أكثر تغيراً من الدخل في قطاع الصناعة والقطاعات الأخرى، وهذا التغير يشكل إحدى الخصائص المهمة لإنتاج الزرعي، ويمكن التغلب على ذلك بتطوير وتنظيم المنتجين الزراعيين، بحيث يمكن تقليل تأثير العوامل الطبيعية والمناخية المتقلبة. بالإضافة للخصوصيات السابقة الذكر، لا بد من التذكرة بالأمور الهامة التالية التي تعد أيضاً من السمات الخاصة بالزراعة:

١ - ارتفاع نسبة رأس المال الثابت في الزراعة:

تصف الزراعة بارتفاع نسبة رأس المال الثابت اللازم للعملية الإنتاجية وعلى الأخص عند مقارنتها بغيرها من النشاطات الاقتصادية — حيث قدر بعض الاقتصاديين أن قيمة الأرض والمياه وتأمين مصادر المياه ... الخ.

وما بها من تحسينات رأسمالية وغير ذلك من المشتقات الثابتة بأكثر من ٦٥٪ من رأس المال الزراعي. وهذه الأصول الثابتة هي مصدر النفقات الثابتة التي يتحملها

المتتبع في المدى القصير، سواء وصل بإنتاجه إلى الطاقة الفيزيوي أو توقف كلياً عن الإنتاج، وبمعنى آخر فإن العائدة على رأس المال الثابت مضاعفاً إليها تكاليف الصيانة وقيمة الاستهلاك السنوي والضرائب يجحب دفعها، بغض النظر عن كمية الإنتاج وقيمة الألما تعدد التزامات ثابتة. أما في الصناعة فإن رأس المال المخاري أو المغير مثل النسبة الأكبر من رأس المال المستغل في العملية الإنتاجية، وهذه التكاليف المتغيرة تتأثر ارتفاعاً أو انخفاضاً تبعاً لحجم وكميات الإنتاج. وتعرى أهمية ارتفاع نسبة رأس المال الثابت في الزراعة إلى مدى تأثيرها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المنتج بوصفه مديراً لمزرعته. حيث أن ارتفاع رأس المال الثابت يؤدي إلى ارتفاع التكاليف الثابتة، وبالتالي ارتفاع متوسط التكاليف الثابتة، وكما هو معروف فإن متوسط التكاليف الثابتة يؤثر على الحد الأدنى للسعر، الذي يستطيع معه المنتج أن يستمر في العملية الإنتاجية. وهذه أحد العوامل الرئيسية التي تفسر استمرار الإنتاج الزراعي أثناء الأزمات الاقتصادية، في الوقت الذي تتوقف فيه الكثير من المصانع والمتاجر وغيرها من النشاطات الاقتصادية عن الإنتاج توقفاً كلياً. بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع نسبة رأس المال الثابت وبالتالي التكاليف الثابتة في الزراعة يزيد من المخاطرة التي يتحملها المنتج الزراعي عند دعوه إلى مجال الإنتاج الزراعي. يعني أن صاحب رأس المال الذي يفضل بين الدعوين (إما الإنتاج الزراعي وغير الزراعي) يواجه بحاجته إلى دفع نسبة كبيرة من رأس المال في شراء الجزء الثابت من رأس المال إذا ما دخل في الإنتاج الزراعي. الأمر الذي يعني زيادة المخاطرة، إذ أنه إذا ما قرر واضطر إلى تصفية أعماله فإنه سوف يواجه خسارة أكبر تتمثل في عدم إمكانية استعادة نسبة كبيرة من رأس المال الثابت. أما في حالة المنتج غير الزراعي، فإن مخاطرته تكون أقل، نظراً لأنخفاض نسبة رأس المال الثابت لديه.

٢ - التغير التكنولوجي والاقتصادي الزراعي:

تنسم الزراعة المتقدمة بسرعة التغير التكنولوجي والاقتصادي، فقد مررت الزراعة المتقدمة بشورة تكنولوجية خلال الفترة الزمنية التي استغرقها جيل واحد من أجيال المزارعين، وتضمنت تلك الثورة مكنته وكهربة الزراعة وإحداث تغيرات وراثية بعيدة المدى في السلالات النباتية والحيوانية، مثل تحسين التربة وغيرها من الوراعات النباتية، بالإضافة إلى تحسين الحيوانات، وخاصة الدواجن وحيوانات اللحم، بالإضافة لإدخال الكيمياط في خدمة الزراعة في شكل مخصبات وأسمدة ورميدات ... الخ.

وقد أدت غالبية هذه التغيرات التكنولوجية إلى ازدياد الانتاج الزراعي عموماً وازدياد الإنتاجية الزراعية للموارد الزراعية مخصوصاً، إذ ازدادت الإنتاجية من وحدة المساحة والإنتاجية من الرأس الواحد من الحيوانات، بالإضافة لزيادة إنتاجية العامل الزراعي.

٣ - ارتباط العمل الزراعي بالمعيشة الريفية:

بعد اندماج العمل الزراعي بالمعيشة الريفية إحدى عصائر الزراعة التي تميزها عن غيرها من النشاطات الاقتصادية الأخرى، فتحول المزارع ومزرعته ووحدة إنتاجية واحدة، ذلك لأن كثيراً من العمليات المزرعية يجري إعدادها في المنزل. بل يمكن القول بأن بيت المزارع يعبر المركز الذي يدير منه المزارع مزرعته ويشرف على عملياته المزرعية، هذا بالإضافة إلى أن أفراد عائلته الذين يسكنون معه قد يتفرّغون بعضهم للأعمال المزرعية ال浩مة، وينترب على تلك الصلة تنافس كلّ من وجهن الإنتاج والاستهلاك عند تصرف المزارع في صافي دخله المزرعي، فكتيراً ما يقبل المزارع على توجيه جزء لا يستهان به من دخله لتحسين وزيادة وسائل الإنتاج، حتى لو تعارض ذلك إلى حد ما مع تحسين الحالة المعيشية له وأفراد عائلته في المدى القصير، وقد يحدث عكس ذلك.

وقد يؤدي ارتباط العمل المزراعي بالمعيشة الريفية إلى جعل الزراعة أوسع من مجرد نشاط اقتصادي ليصبح أسلوباً للحياة، فهي تختلط بحياة من يمترفها، وهذا مما جعل كثيراً من المزارعين يفضلون البقاء في الريف على الانتقال إلى المدن حتى لو وفرت لهم المدن أضعاف دعوهن من الزراعة.

الفصل الثالث

التنمية الزراعية ونظرياتها الاقتصادية

مقدمة

- ١ — مفهوم التنمية الاقتصادية الزراعية وتعريفها.
- ٢ — خصائص التخلف الاقتصادي وسبلته في البلدان النامية.
- ٣ — أهداف التنمية الاقتصادية.
- ٤ — المعايير الأساسية لبرامج التنمية الزراعية.
- ٥ — استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة في سوريا.
- ٦ — نظريات التنمية الاقتصادية.



الفصل الثالث

التنمية الزراعية ونظرياتها الاقتصادية

مقدمة:

إن التنمية الاقتصادية هي الزيادة أو النمو الإرادي المحبط له والمعن، والذي يتوصل إليه نتيجة إجراءات وتدابير مقصودة يعبر عنها في العصر الحاضر ببرامج وخطط وسياسات تهدف إلى تحقيق معدلات معينة من النمو أو الزيادة، وهذا ما ينطبق على الاقتصاد الوطني بصورة عامة، ومنه القطاع الزراعي. وعند الحديث عن القطاع الزراعي يجب التمييز بين التنمية الريفية الشاملة، والتنمية الزراعية السقى وهي جزء من التنمية الريفية الشاملة الشاملة.

وتعتبر التنمية الزراعية الناجحة ذات أهمية كبيرة من أجل تأمين الوصول إلى معدلات عالية للتنمية الاقتصادية بشكل عام، حيث أن معدلات زيادة الانتاج الزراعي لها الأثر المباشر، في معدلات نمو الدخل المالي ومعدلات الاندماج، وكذلك في حياة السكان، بالإضافة إلى أنها تلعب دوراً مهماً في تحفيز التوازن بين دخول السكان والموارد السلعية المتوفرة في البلد، وهذا الأمر ذو أهمية خاصة للبلدان النامية، التي يلعب فيها القطاع الزراعي دوراً رئيساً بين مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

أولاً - مفهوم التنمية الاقتصادية الزراعية وتعريفها:

إن المفهوم العام للتنمية الاقتصادية والزراعية يعتمد بشكل أساسي على معرفتنا لمفهوم التخلف، وما لا شك فيه وقبل الدخول في مفهوم التنمية وتعريفها لا بد لنا من التطرق إلى معنى التخلف وأسبابه ومقاييسه، لأن الإمام هذه الظاهرة يوضح لنا مفهوم التنمية الاقتصادية الزراعية.

عند القول إن بلد ما متخلف أو عند وصفنا لبلد ما بالخلف فهو يعني أنه متخلف مقارنة ببلد آخر أكثر تقدماً والمسألة هنا مسألة نسبية. وقد درس العديد من

الاقتصاديين ظاهرة التخلف وبينوا أنها تسم بسمات معينة ومؤشرات أساسية يمكن تقسيمها إلى أربع مجموعات هي:

- ١ — المؤشرات المرتبطة بالفاهيم السكانية والمرتبطة بالازدياد السكاني كمعدلات الولادة ونسبة الوفيات.
- ٢ — المؤشرات المرتبطة بالمشكلة الغذائية والانخفاض إجمالي الإنفاق والإنفاقية للمحاصيل الزراعية والغذائية.
- ٣ — المؤشرات المرتبطة بالمقاييس الاقتصادية الكلية كانخفاض مستوى دخل الفرد، أو ارتفاع نسبة مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج القومي.
- ٤ — المؤشرات المرتبطة بالفاهيم الاجتماعية والتي تبين طبيعة وحقوق الأفراد وحقوقهم وفعاليتهم ومدى مساهمتهم في برامج التنمية وكذلك طبيعة البرامج الاجتماعية وتغيرها كسب المعلمون والمؤشرات الصحية.

إن معظم البلدان النامية يشترك بعضها مع البعض الآخر بأكثر من مؤشر من المؤشرات السابقة، فقد يتسم بلد ما بشكل رئيس بالمتغيرات السكانية، كونه من سمات التخلف، كظاهرة الانفجار السكاني بينما لا تعد المتغيرات المذكورة سمة رئيسة لبلد آخر، أو يعني آخر أن الدول المتخلفة يشترك بعضها مع بعض بنسبة مختلفة بالنسبة للظواهر السابقة.

ويمكن الإشارة إلى أن بعض الاقتصاديين يحاولون التقليل من أهمية المتغيرات الاجتماعية، بينما يسلطون الضوء على المقاييس والمؤشرات الكلمية، كانخفاض الدخل أو الانفجار السكاني بينما يؤكد بعضهم الآخر على أهمية التطور والنمو الاقتصادي وارتباطه جذرياً بالتحولات الاجتماعية، وطبيعة العلاقات الإنفاقية.

لقد عرف س. كوزنيتس التنمية الاقتصادية بأنما زاده مستمرة في إنشاء الثروات المادية.

ويرى ميلتون إسحاق أن عملية التنمية تعد ثولاً حضارياً في الدول الأقل تصنيعاً التي تعكس تحولات اجتماعية وتغيراً في التنظيم. الريفي الزراعي الرعوي إلى تنظيم صناعي بما يتضمنه هذا التحول من استيعاب التغيرات التكنولوجية.

ويرى فريندويكوس أن التنمية تعني تنوعاً هيكلياً وارتفاعاً في مستوى الأداء الاجتماعي.

كما عرف التنمية الاقتصادية كل من جورالد هاير وروبرت مولدويسن بأنها عملية برفع فيها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة معينة من الزمن.

كما أن هناك العديد من التعريفات التي تدور حول مفهوم التنمية، إلا أن معظمها يشير بصورة أو أخرى إلى احتلال العلاقات بين الموارد والانخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل. كما أن بعضها أهل الجانب الاجتماعي وركز على الجوانب الاقتصادية. وعليه فإن المعنى الواضح والشامل للتنمية هو ذلك المعنى الذي يربط بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وإعطائهما الأهمية نفسها خاصة وأن أحدهما مؤثر في الآخر، فاحتلال البنية الاجتماعية في الدول النامية أدى إلى احتلال في البنية الاقتصادية، مما يقتضي معه إعادة هيكل الاقتصاد إلى وضعه الصحيح، من خلال تحقيق توقيفة موردية مثل، محفوظ إلى تصحيح المسار الاقتصادي للناقق القومي. ومن ثم تستهدف تصحيح العلاقات الاجتماعية، بحيث تتحقق معها العدالة الاجتماعية. وهكذا يمكن الوصول إلى تعريف شامل للتنمية الاقتصادية في الدول النامية كما عرفها الدكتور سالم النجفي «بأنما العملية التي يتم من خلالها تحقيق أقصى ناتج إجمالي يمكن وتحقيق بناء العلاقات الاجتماعية المزودة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية».

ثالثاً - خصائص التخلف الاقتصادي وسماته في البلدان النامية:

يوجد تباين واضح بين الدول النامية من حيث سمات التخلف الاقتصادي، إذ ليس بالضرورة أن تنسم سائر التصنيفات الدول النامية بالخصائص نفسها وبالدرجة نفسها من الأهمية. إلا أنه يمكن القول إن معظم التصنيفات الدول النامية تشتراك بدرجة أو أخرى بعدد من الصفات والخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية. وقد تبرز أهمية إحدى هذه الصفات في دولة ما بينما تعد صفة أخرى أكثر أهمية لدولة ثانية وذلك في ضوء العديد من العوامل والمتغيرات التي أسهمت في تشكيل البنية الاقتصادية والاجتماعية من الناحية التاريخية. ويمكن تحديد أهم سمات وخصائص التخلف الاقتصادي بصورة عامة والتخلف الاقتصادي الرئيسي بصورة خاصة بالمتغيرات التالية:

أـ المشكلة السكانية: تعانى معظم الدول النامية من مشكلة تزايد السكان ونحو معدلاته السنوية بشكل كبير، إذ أن حجم القاعدة السكانية أثراً كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية وزيادة النمو السكاني في الدول النامية، يرافقه بعض الظواهر الاقتصادية مثل:

- ١ـ التباين بين حجم السكان والموارد الاقتصادية المتاحة.
 - ٢ـ يرافق النمو السكاني المرتفع زيادة الطلب على السلع الغذائية.
 - ٣ـ تساهمن معدلات النمو السكاني في زيادة عدد السكان المطلق مما يساهم في زيادة حدة البطالة بأشكالها المختلفة.
 - ٤ـ يؤدي ارتفاع معدلات النمو السكاني إلى تدني مستوى الخدمات العامة كالمواصلات والكهرباء والماء نتيجة لحدودية الإمكانيات في مجال الخدمات.
 - ٥ـ يترتب على زيادة معدلات النمو السكاني في معظم الدول النامية تزايد نسبة صغار السن، الذين لا تتجاوز أعمارهم خمس عشرة سنة، وهي طبقة غير متحدة في المجتمع إذ تصل إلى أكثر من ٤٠٪ في معظم البلدان النامية بينما لا تتجاوز ١٥٪ في الدول المتقدمة من بحفل السكان.
- بـ عدم كفاية رؤوس الأموال والافتقار تراكمها:** تعد قلة رؤوس الأموال المتوفرة والافتقار تراكمها من أبرز المعوقات التي تميز الدول النامية، مما يترتب عليه احتلال العلاقة بين رأس المال والموارد الاقتصادية الأخرى، للوصول إلى توليفة مثلى للموارد الإنتاجية. كما يترتب على افتقار معدل التراكم الرأسىي لأغراض الاستثمار ضيق النشاطات الإنتاجية الزراعية، كالتوسيع في الزراعات المروية، أو في الخدمات الأساسية، وهذا يترتب عليه تخلف الفوهة والوسائل والأساليب الإنتاجية، إذ أن الزيادة الضئيلة في رأس المال في الدول النامية سينصب الجزء الأكبر منها إلى إحلال أو استبدال وسائل الإنتاج القديمة والقائمة حالياً ولا يتبقى إلا جزء ضئيل لأغراض التوسيع في الإنتاج لإنقاص ومتطلبات النمو السكاني.

جـ - البطالة بأشكالها المختلفة: تعد البطالة بأشكالها المختلفة وخاصة المقنعة منها أحد السمات الأساسية لتحول اقتصاديات الدول النامية. وظهور البطالة كبيئة من نتائج التزايد السكاني حيث أن زيادة معدل النمو السكاني وبالتالي معدل المواليد يؤدي إلى ارتفاع المعروض من قوة العمل مع الزمن، وفي ضوء المفاضل تراكم رأس المال وضائقة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني تسوء أشكال البطالة ومنها البطالة المقنعة، وهذه الصدمة يمكن أن نعطي تعريفاً للبطالة المقنعة «بأنها وحشود أعداد من القوة العاملة أكثر من حاجة القطاع الذي تعمل فيه». وما يؤكد سبأة ظاهرة البطالة المقنعة في اقتصاديات الدول النامية أن العمل في هذه الدول يتمثل إلى حد بعيد بعدم المهارة، إذ تُعد إمكانات استخدام التقنيات الاتساعية والتسليف عليها مما يصعب معه إحلال أو استبدال العمل الماهر التدريب بالعمل غير الكفاء.

دـ - احتلال البنية الهيكلية للتجارة الخارجية: تُمثل العلاقات الاقتصادية الدولية مكاناً مهماً في الاقتصاد الوطني لأي بلد من البلدان وخاصة في مجال الصادرات والمستوردات من السلع المختلفة وإمكان التوازن بينها، وتعمل المسؤول المتقدمة اقتصادياً على زيادة حجم تجارة الخارج عن طريق زيادة حجم الصادرات. وفي البلدان النامية يجد أن تشكيلة البنية الهيكلية للتجارة الخارجية لهذه الدول تأخذ شكلاً أحادي المحاسب وبشكل الإنتاج الزراعي والمواد الاستهلاكية الجزء الأكبر من إجمالي الصادرات وعليه تُعد الدول النامية دولاً مصدراً للسلع والمواد الأولية.

هـ - تخلف البنيان الاجتماعي: اهنت معظم نظريات النمو الاقتصادي بالجوانب الاقتصادية للتخلف، وركزت بشكل مباشر دور رأس المال وما يحيطه تراكم الرأسمالي من آثار في عملية التنمية الاقتصادية، إلا أن بعض الاقتصاديين ومنهم شومبرغ قد التفتوا الاجتماعية عاملًا مهمًا في ظهور المتخلفين. هذا بالإضافة إلى أن التغيرات التي يحيط بها النمو في البنيان الاقتصادي يجب أن تجد ظروفًا اجتماعية وسياسية وثقافية مناسبة لاستقبالها، إذ لا يمكن إقامة بنيان اقتصادي متقدم في ظل تخلف ثقافي وعلاقات اجتماعية غير متطرفة.

ثالثاً — أهداف التنمية الاقتصادية:

يجب أن تنسق برامج التنمية الاقتصادية بما يمكّن تحقيقه من خلال الموارد المتاحة والتي يمكن توفيرها، وأن تتبع عن الأهداف الطموحة التي تزيد على حدود إمكانات الموارد الاقتصادية المتوفّرة. هذا ويمكن القول بصورة عامة إن البرامج التنموية الزراعية تستهدف تحقيق الأهداف التالية:

أ— زيادة إجمالي الناتج الزراعي بصورة عامة وفقاً لطبيعة الطلب على الخصوصيات الزراعية المختلفة ومتطلبات التجارة الخارجية للحاصلات الزراعية وذلك سواء من خلال التوسيع في المساحة المزروعة القائمة حالياً أو تطوير إنتاجيتها.

ب— زيادة مستوى الدخل الفردي في القطاع الزراعي.

ج— إتاحة الفرصة للوصول إلى تشغيل جميع القرى العاملة الزراعية والقضاء على ظاهرة البطالة باشكالها المختلفة.

د— العمل على زيادة إنتاجية الموارد الاقتصادية الزراعية المستخدمة وخاصة كفاءة العمل الزراعي، إذ غالباً ما يتم العمل الزراعي في الدول النامية بانخفاض كفاءته مقارنة بغيرها في الدول المتقدمة. وبأن ذلك من خلال التدريب والتأهيل المهني واستخدام الأساليب العلمية في العمليات الزراعية.

هـ— الاهتمام بالبيئة الزراعية الريفية والمحافظة عليها من التلوث.

و— تطوير الثروة الحيوانية وزيادة متوسطها وتطوير تصنيع المنتجات الحيوانية والنهوض بأساليب تسويقها.

رابعاً — المعايير الأساسية لبرامج التنمية الزراعية:

إن اختيار برامج التنمية الزراعية من قبل راضعي السياسات الاقتصادية الزراعية يقتضي أن يتم وفقاً لمعايير أساسية ومتمدة ومن أهم هذه المعايير:

أ— معدل الاستثمار الزراعي: يقصد بمعدل الاستثمار الزراعي نسبة الاستثمار في القطاع الزراعي من الدخل القومي، ويعد معدل الاستثمار في القطاع

الزراعي جزءاً من معدل الاستثمار في الاقتصاد القومي، ويتم تحديد معدل الاستثمار القومي في ضوء توزيع الناتج القومي بين الاستهلاك والاستثمار. وما لا شك فيه أن تحديد معدل الاستثمار في القطاع الزراعي سوف يمكن من تقدير معدل نمو الناتج الزراعي. وبصورة عامة كلما ارتفع معدل الاستثمار فإن ذلك يعني انخفاض الجزء المخصص من الدخل القومي لأغراض الاستهلاك.

بــ اختيار الأسلوب الإنتاجي: إن استراتيجية القطاع الزراعي في تحديد نوعية المحاصيل الزراعية وكيفيتها تتطلب معرفة متطلبات النمو الاقتصادي في جوانبه المختلفة خاصة في مجالات الصناعات الغذائية والنسوجية، بالإضافة للتعرف على سياسة التجارة الخارجية للحاصلات الزراعية، وكذلك مستوى الطلب الداخلي على المحاصيل الزراعية.

ــ ويعرف الأسلوب الإنتاجي: بأنه الكيفية التي يتم بها إنتاج عناصر الإنتاج الزراعي للحصول على ناتج زراعي معين.

ويعد اختيار التقنية الإنتاجية والفن الإنتاجي من المسائل المعقّدة لوجود بدائل عديدة لإنتاج المحاصيل الزراعية ففي مجال روي المحاصيل الزراعية، يوجد أكثر من سبعة أسلوب للري وكذلك حصاد المحاصيل الحقلية وباقى العمليات الزراعية المختلفة.

وبصورة عامة فإن اختيار التقنية الإنتاجية يتحدد بتوافر من البدائل، البدائل الأولىــ التقنية الإنتاجية التي تعتمد على الكثافة العالية من العمل والخفاض رأس المال، والبدائل الثانيةــ يتسم بارتفاع رأس المال مقارنة بالعمل. ويتم اختيار الأسلوب الإنتاجي للزراعة في ضوء مدى الوفرة أو الندرة النسبية لعنصر العمل ورأس المال.

ــ اختيار المشروعات الزراعية: يتم اختيار المشاريع الزراعية وفقاً للمعايير الاقتصادية، إذ غالباً ما يكون أمام واضعي البرامج الاقتصادية الزراعية العديد من المشاريع، وما لا شك فيه أن اختيار المشروعات الزراعية يتسم وفقاً لمعيار أرباحها بالمقارنة مع المشروعات الأخرى، وبصورة عامة، فإن أهم معايير اختيار المشاريع الزراعية هو نسبة العائد من المشروع إلى الجملة الكلفة، وكذلك معدل العائد الداخلي للاستثمار، وكذلك فترة استرداد رأس المال المستثمر.

خامساً — استراتيجية التنمية الزراعية المستقبلية في سوريا:

يُعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية، نظراً لمساهمته الكبيرة في الناتج القومي، وفي تأمين احتياجات السكان من السلع الغذائية الرئيسية، ودعم الميزان التجاري وتأمين مستلزمات الصناعات التحويلية، وتوفير فرص عمل لنسبة ٥٢,٨٪ من القوى العاملة كما يقظن في الرئيس السوري حوالي ٥٥٪ من إجمالي السكان.

وعلى الرغم من مرور ظروف مناخية وبيئية غير مستقرة نسبياً وخاصة الجفاف في بعض المواسم، فإن القطاع الزراعي حق تطوراً في زيادة الانتاج والانتعاش انعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد الوطني بشكل عام.

ونظراً لأهمية هذا القطاع، فإن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في الجمهورية العربية السورية قامت في عام ٢٠٠٠ بوضع توجهات استراتيجية التنمية الزراعية في الجمهورية العربية السورية والتي حددت أبعادها بالفترات (قصيرة — متوسطة — طويلة) وفق الأبعاد المحددة للأعوام ٢٠٠٣ و٢٠١٠ و٢٠٠٥ و٢٠١٥ ونظراً لأهميتها، فإننا سنورد أهم ما يتعلّق بهذه الاستراتيجية.

١— الأهداف العامة لاستراتيجية التنمية الزراعية المستقبلية:

- ١ — تحسين دخول المتخرين الزراعيين وتوفير الاستقرار لهم.
- ٢ — زيادة مساحة القطاع الزراعي في الناتج القومي.
- ٣ — التوسيع في الرقعة المزروعة عن طريق زيادة مساحة الأراضي المستثمرة البعلية والمرمية.
- ٤ — الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والحفاظ عليها وضمان استمرارها.
- ٥ — ضمان الاكتفاء الذافي من المحاصيل الرئيسية وتوفير الأمن الغذائي مع اعتماد الميزة النسبية في إنتاج المحاصيل وتوفير القدرة التناصية لها إضافةً لإدخال زراعات بدبلة.
- ٦ — تحديث وسائل الانتاج والتوسيع في استخدام التقنيات المتطورة.

٧ — تطوير آلية تصنيع المنتجات الزراعية للاستفادة من القيمة المضافة وزيادة الصادرات منها.

ب — الأهداف المحددة:

ولتحقيق الأهداف العامة لاستراتيجية التنمية الزراعية المستقبلية في سوريا،
حددت الأهداف التالية:

١ — تحقيق زيادة سنوية لإجمالي المنتجات الزراعية ونسب مثانتها، وحسب أهمية الزراعات وظروفها من خلال زيادة المساحات والمرادي.

٢ — تحسين مواصفات المنتج النهائي ومحض تكاليفه.

٣ — توفير الأمن الغذائي للأعداد المتزايدة من السكان، وتسامين حاجة الصناعات الخفية من المواد الأولية الزراعية وزيادة الصادرات من السلع الزراعية (الخام — مصنعة).

٤ — استخدام الميزة النسبية والتنافسية في إنتاج المحاصيل الزراعية وذلك من خلال:

— التركيز على الأصناف التي توفر فيها ميزة نسبية كالقمح والبقوس الغذائية والزيتون والخضروات والفستق الحلبي والتفاح.

— تطوير المراحيط الطبيعية وتنمية قطاع أغنام العراس بقدر ٦٦% سنوياً.

— تنمية قطاع الماعز الشامي بمعدل ٦٧% سنوياً وتحسين الأبقار الشامية بمعدل ٦٤% سنوياً.

— التحول إلى زراعة كامل مساحة الأراضي بالأصناف القاسية وخلال ٩ سنوات.

— إدخال محاصيل اقتصادية بدبلة في الدورة الزراعية البعلية والمرورية كاللفت الزيفي (الكوليزي) وغيره، ونشر زراعة الأشجار المثمرة المدخلة حديثاً (أفوكادو — الكيري — الياباني)، والتوسيع في زراعة المحاصيل الأخرى للتصنيع أو التصدير (الكمون واليانسون والسمسم).

- التوسيع بزراعة نباتات الزينة والزهور وخاصة في المنطقة الساحلية.
- ٥ — تطوير الخدمات المساعدة والضرورية لعمليات الإنتاج (بحوث — تسهيل إرشاد) بمعدلات نمو لا تقل عن ١٥٪ سنويًا خلال الفترة القصيرة و٦٪ خلال الفترة المترسدة و٦٪ للفترة الطويلة.

جـ — الاستراتيجية:

- وتحتل أهم المعايير الأساسية لاستراتيجية التنمية الزراعية بما يلي:
- ١ — الاستفادة الكاملة من الموارد الطبيعية الزراعية نباتية وحيوانية (الأرض والمياه والغابات والرعاعي الطبيعي) والحفاظ عليها من التدهور والاستراف والتلوث.
 - ٢ — الوصول إلى الإنتاجية المثلثي بالمقاييس العالمية في وحدة المساحة للإنتاج النباتي ومعدلات الإنتاج للثروة الحيوانية.
 - ٣ — ضمان إنتاج المحاصيل الاستراتيجية وإنتاج المحاصيل الأخرى طبقاً لأولوياتها الاقتصادية.
 - ٤ — تكثيف وتنويع الإنتاج وتشجيع الصناعات الريفية.
 - ٥ — توفير الظروف المناسبة لمساهمة كافة القطاعات في عملية التنمية الزراعية وتحديد الأدوار الرئيسية لكل منها وتشجيع روح المنافسة بينها.
 - ٦ — تطوير البحث العلمي والتركيز على بحوث الهندسة الوراثية لتسريع معدلات التنمية الرئيسية والتركيز على الأصناف ذات القدرة التنافسية.
- ولتطبيق هذه الاستراتيجية لابد من وضع السياسات والخطط الإنتاجية الزراعية المناسبة وغيرها من الأمور التي تومن تحقيقها على أرض الواقع.

نادساً - نظريات التنمية الاقتصادية:

أ - النظرية الكلاسيكية للتنمية الاقتصادية:

يضم الفكر الكلاسيكي في التنمية الاقتصادية العديد من الاقتصاديين، إلا أن آراء كل من آدم سميث ومالتوس وريكاردو تغدو تغدو في مقدمة تلك الآراء ومن أهم أفكار المدرسة الكلاسيكية التي طرحت في مجال التنمية الاقتصادية. ولقد ظهرت هذه الآراء بعد الثورة الصناعية حيث اتسم ذلك العصر بالتوسيع والازدهار. ولقد كانت الرغبة لدى هؤلاء الاقتصاديين معرفة أسباب النمو في الدخل القومي والأسلوب الذي يتم من خلاله هذا النمو وتم تقسيم الدخل القومي من قبل الاقتصاديين الكلاسيكين إلى ثلاثة أجزاء أساسية هي: ١ - الأجر. ٢ - الإيجار. ٣ - الأرباح.

وقد اعتقدوا أن العلاقة بين هذه الأجزاء توفر على التنمية بصورة كبيرة، كما قسموا الناتج إلى سلع زراعية وأخرى صناعية.

ونجد التنمية الاقتصادية في إطار التموج الكلاسيكي سباقاً بين التقدم الفنى، والنمو السكاني وسيكون للتقدم الفنىسيطرة في الفترة الأولى من الزمن، وبصورة عامة فإن التقدم الفنى يتوقف على تراكم رأس المال الذي يغير الدافع لزيادة المكتسبة والتخصص وتقسيم العمل، كما تعتمد نسبة التراكم لرأس المال على مستوى الأرباح وأسلوب استعدادها.

وفيما يلى عرض مبسط للتعمож مهدف إمكان فهمه ومقارنته مع تموج التنمية الاقتصادية الأخرى:

$$O = f(L, K, Q, T)$$

حيث:

O: الاتجاح الكلى.

K: عرض الموارد الأرضية.

L: قوة العمل.

Q: رأس المال.

T: المستوى الفنى.

— يفهم من دالة الإنتاج هذه أن الإنتاج الكلي يترافق على حجم فوهة العمل، وعلى عرض الموارد الأرضية وكمية رأس المال ومن ثم المستوى التقني المستخدم في العمليات الإنتاجية.

— كما اعتمد النموذج الكلاسيكي على تراكم رأس المال كحاافر للتقدم، ويعني ذلك أن المستوى والأسلوب التكنولوجي المستخدم في العمليات الإنتاجية يعتمد على مستوى الاستثمار ومن هذا المنطلق اهتم الكلاسيكيون بأهمية تراكم رأس المال والإدخار باعتباره المدخل والأداة التي يمكن من خلالها خلق التقدم التقني.

— كما أن الاستثمار يعتمد على الأرباح وتدل هذه المعادلة على أن الرأسماليين يقبلون على الاستثمار بغية الحصول على الأرباح، كما أن توقيعهم عن مستوى الأرباح وحجمها في المستقبل هي الحافر على استمرار استثمارهم.

— كما أن الأرباح تعتمد على عرض قوة العمل والمستوى الفني والتقني، وهذا يعني أن النمو السكاني إذا لم يرافقه تقدم تقني فإن ذلك يعني انخفاضاً في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي، وهذا المسبب أعتقد الاقتصاديون الكلاسيكيون أن التغيرين، السكان والتقدم الفني متلازمان معًا.

— كما أن عرض قوة العمل تعتمد على مستوى الأجر، إذ أن المدرسة الكلاسيكية اعتبرت أن معدل النمو السكاني يعتمد بصفة أساسية على كمية القوى المتاحة لدفع الأجر، فإذا زادت كمية التقادم المتاحة والمحصصة للأجر، ومن ثم زادت المعدلات الحقيقة للأجر فإن ذلك يتعبر دافعاً لزيادة حجم العائلة ومن ثم زيادة معدل النمو السكاني مما يزيد عرض العمل فتنخفض الأجر إلى مستوى ما السابقة.

— وأخيراً فإن الأجر تعتمد على مستوى الاستثمار، إذ اعتقد رواد هذه المدرسة أن جزءاً من رأس المال المخصص للأجر العمل يتم تكوينه بالإدخار، ومن ثم يكتسب فعالية الاستثمار. كما اعتقدوا أن الإدخارات تأخذ طريقها التقليدي إلى الاستثمارات ولذلك فإن الأجر تزيد بزيادة المدخرات.

وبعثر ريكاردو (١٧٧٢ - ١٨٢٣ م) في مقدمة الاقتصاديين الكلاسيكيين الذي صاغ المكاره بصورة واضحة، وقد اعتبر أن الزراعة تعتبر في مقدمة الأنشطة الاقتصادية في مجال التنمية الاقتصادية، إذ أن توفر الغذاء يعبر عن نظامه التحليلي واعتمد بصورة أساسية على قانون الغلة المتناقصة واعتبر أن العملية الإنتاجية تعتمد على ثلاثة متغيرات أساسية هي:

* الرأساليون. * أصحاب الأرضي. * العمال.

وقد افترض بعض الفروض في مجال نظرية التنمية الاقتصادية من أهمها ما يلي:

١ - اعتمد على نظرية القيمة المستمدة من العمل غير أن مثل هذا الافتراض يواجه مشكلة اختلاف كفاءة العمل المستخدم في إنتاج السلعة ومهارته.

٢ - افترض عدم الاستبدال بين عناصر الإنتاج المستخدمة، أي أن هناك علاقة ثابتة بين العمل ورأس المال عند مستوى معين من الإنتاج، وهذا يعني إذا ارتفعت أسعار أحد عناصر الإنتاج فإن تكاليف السلعة سوف ترتفع، وذلك لأنفأاء عملية الاستبدال بين عنصرين مستخدمين في العملية الإنتاجية.

٣ - اعتقد أن الإنتاج الزراعي تسوده ظاهرة تناقص الغلة على عكس الصناعة التي تسودها ظاهرة النسبة الثابتة للغلة كلما ارتفع الناتج.

٤ - افترض أن العمال والملاليين ينفقون دخولهم في مجال الاستهلاك وأن الفضة التي تمارس الادخار هي فئة الرأساليين.

وبصورة عامة فإن ريكاردو أعطى أهمية كبيرة للقطاع الزراعي وعد الإفادة من التقنية هي السبيل لتنمية هذا القطاع وأنه يمكن لكافحة شرائح المجتمع الاستفادة من استخدام التقنية في عمليات الإنتاج الزراعي.

ب - المودج الماركسي في التنمية الاقتصادية:

اعتمد كارل ماركس في تفكيره الأسلوب المادي للتتطور التاريخي وحاول من خلال ذلك تحليل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وكيفية تطورها وأكده في نظريته أن أسلوب الإنتاج المادي هو الذي يحدد الخصائص والسمات السياسية والاجتماعية

في المجتمع. وتعتبر نظرية القيمة الفائضة الأساسية الماركسي في تصور وتحليل التنمية الاقتصادية في ظروف الإنتاج الرأسمالي. ويقصد بالقيمة الفائضة أن الموارد الاقتصادية التورمية يمكنها تحقيق ناتج قومي يفرق إجمالى أجور العمال عند مستوى الكفاف، وعوائد الموارد الإنتاجية الأخرى للموارد المستخدمة وقيمة ناتجها الفعلى هو ما أطلق عليه ماركس فائض القيمة وينظر بصورة ربع أو فائدة أو ريع، وهذه العوائد تذهب إلى الرأسماليين.

وقد بين ماركس أن قيمة الإنتاج الإجمالي القرمي خلال فترة محددة يضم رأس المال الثابت (C) ورأس المال المتغير (V) ثم القيمة الفائضة (S). وقد استخرج ماركس من هذه القيم معدل الريع أو الربح التقاني عن الاستثمار = $S/(C+V)$.

— الفروض الأساسية للنظرية الماركسيّة في التنمية:

١ — الإنتاج الإجمالي:

$$O = f(L, K, Q, T)$$

حيث:

O: الإنتاج الكلى.

K: الموارد الأرضية.

L: حجم العمل.

Q: رأس المال.

T: المستوى الفنى.

وقد عد ماركس أن العامل التقانى هو الأساس في النمو الرأسمالى وقد ربط بين التقدم التقانى وحجم الاستثمارات.

٢ — إن مستوى الاستثمار أو حجم الاستثمارات يعتمد على معدل الأرباح وأكّد على دور دخول الرأسماليين في تحديد حجم الاستثمارات.

٣ — إن التقدم التقانى يعتمد على الاستثمارات خاصة أنه باستخدام الاستثمارات سوف يمكن الحصول على مزايا التقدم التقانى، ومن ناحية ثانية فإن هذا العامل يعد حافزاً للاستثمارات المزبعة لدى الرأسماليين.

- ٤ — معدل الأرباح، إن التقدم التقاني سوف يؤدي إلى تقليل العمل وزيادة استخدام رأس المال. وذلك سوف يؤدي إلى زيادة رأس المال الثابت إلى رأس المال المغير وبالتالي زيادة تكلفة رأس المال إلى تكلفة العمل، وهذا ما يسمى زيادة رأس المال العامل.
- ٥ — الأجر تعتمد على مستوى الاستثمار.
- ٦ — التوظيف أو العمالة تعتمد على مستوى الاستثمار.
- ٧ — الاستهلاك يعتمد على مستوى الأجر.
- ٨ — الأرباح تعتمد على مستوى التقدم التقاني ومستوى الإنفاق الاستهلاكي.
- ٩ — نظرية القوة الدافعة (نظرية جوزيف شومبيتر):

ولد جوزيف شومبيتر في المانيا عام ١٨٨٣م وتوفي عام ١٩٥٠م. رفض شومبيتر العديد من الآراء والمفاهيم الكلاسيكية والماركسية في تفسير ظاهرة التنمية الاقتصادية وعليه فإن نظرية القوة الدافعة تعتمد على أن المنظم هو المحرر الرئيس في النظام الاقتصادي لأجل التنمية وذلك بما يقدمه من تحسيدات وأبdaعات لإحداث التغيرات المتوقعة في الاقتصاد القومي. وتأسّس ذلك التغييرات التي يقوم بها المنظم أحد الأشكال التالية:

- ١ — إدخال أو استبدال سلعة جديدة أو إدخال زراعية مخصوصة جديدة أو استبدال صنف من محصول يتسم بوفرة محصوله أو مقاومته للظروف البيئية.
- ٢ — استخدام وسيلة أو أسلوب جديد في الإنتاج أو في العمليات الزراعية.
- ٣ — العمل على إيجاد أسواق جديدة للسلع أو الخامات المشححة وبذلك يتم خلق طلب متزايد.
- ٤ — استغلال مورد جديد من الموارد الخام وتجهيزه استخدامه بصورة مثلثي.
- ٥ — إعادة تنظيم قطاع اقتصادي كصناعة من الصناعات أو إحدى الصناعات الزراعية.

لقد اعتمد شومبيتر في تحليل نموذج التنمية الاقتصادية على مجموعة من المتغيرات وقد استخدمها هيجنر في دراسته كمجموعة من المتغيرات مثلاً عدداً للمعادلات الرياضية المستخدمة، وقد اعتمد هذا النموذج على الافتراضات التالية:

١ — الدالة الإنتاجية: يعتمد الإنتاج الكلي على المتغيرات التي استخدمت من قبل الاقتصاديين الكلاسيكيين:

$$O = f(C, K, Q, T)$$

٢ — الأدخار يعتمد على الأجر والأرباح ومعدل الفائدة، إذ بين أن الأدخار مثبات من العمال كما هو مثبات من الرأسماليين، إذ أن العمال والرأسماليين يمكنهما أن يدرجاً وأن مدخراتهم تزداد بزيادة دخولهم. كما أن حجم الأدخار يتوقف بصورة رئيسية على سعر الفائدة السالد وهذا يعني أن حجم المتغيرات سوف يزداد بازدياد ارتفاع سعر الفائدة.

٣ — الاستثمار الإجمالي يقسم إلى استثمار ذاتي واستثمار مشتق، وقد اعتبر أن الاستثمار الذاتي هو الاستثمار الذي يمكن تحديده ونموه في المدى الطويل، نتيجة للتغيرات والاعتبارات الفنية والاكتشافات التكنولوجية. أما الاستثمار المشتق (المسبب) فهو الذي يتأثر بالعوامل الاقتصادية السائدة وتتغير بها كالمدخل والأرباح والزيادات الحاصلة في الناتج والمبيعات.

٤ — الاستثمار يعتمد على مستوى الأرباح ومعدل الفائدة وتراكم رأس المال.

٥ — الاستثمار الذاتي يعتمد على التقدم الفني وأكتشاف موارد جديدة.

٦ — التقدم الفني وأكتشاف الموارد يعتمدان على عرض المنظمين، وقد أهتم هذا النموذج في مدى توافر المنظمين والمبدعين وعددهم في مقدمة قيادة النمو الاقتصادي وأهم أمثل الملامح الرئيسية في التحليل.

٧ — توافر عرض المنظمين يعتمد على معدل الأرباح والظروف الاجتماعية، إذ يشير شومبيتر أن التغيرات الاجتماعية التي تهدى مناحاً ملائمة تعكس الناتج الاجتماعي والتركيب السياسي والسيكولوجي للمجتمع، وكذلك القسم

الاجتماعية والثقافية السائدة ونظرة المجتمع إلى هذه التغيرات وفهمه لها
ومدى قدرة المنظم على العمل من خلالها.

٨ - الناتج القومي يعتمد على العلاقة بين الادخار والاستثمار. وقد افترض
شومبير في هذه الحالة أن الزيادة في الاستثمار تتم على حساب المدخرات
الاختيارية. وذلك من خلال القروض والامانات والاستثمار وبالعكس
فإن الزيادة في الادخار الطوعي أو اختياري عن الاستثمار ينخفض مع
الناتج القومي نتيجة لزيادة الفجوة القائمة بين التغيرين المذكورين.

٩ - الأجرور تعتمد على مستوى الاستثمار، إذ أن الناتج عن الأجرور
يمثل لزيادة نتيجة لارتفاع مستوى الاستثمار وبالعكس تنخفض مع
انخفاض مستوى الاستثمار.

١٠ - المناخ والظروف الاجتماعية تأثر أو تعتمد على الطبيعة التوزيعية
للدخل، وهذا الصدد قد شومبير أن توزيع الدخل مقاييس المناخ
الاجتماعي، وعد أن التغيرات المؤدية إلى التأثير في الدخل مثل الضرائب
المزيدية وبرامج الرفاهية الاجتماعية أو تحديد الأرباح سوف تؤدي في
نهاية المطاف إلى تغير في توزيع الدخل وسيكون لها تأثير في العلاقة بين
الأجرور والأرباح.

١١ - الناتج القومي الإجمالي مساوي للأرباح والأجرور:

$$O = R + W$$

هذا وقد اعتمد شومبير على العديد من التغيرات في تحويله للتنمية
الاقتصادية، إلا أن الجور الرئيس لنموذجه يعتمد على المتغيرات التالية وهي:

١ - المنظرون. ٢ - التحديد والإبداع. ٣ - الربح وترابكم رأس المال.

د - العجلل الكمي للتنمية الاقتصادية:

وضع جون مارينارد كيهن J.M.Keynes نظرية المشهورة في عام ١٩٣٦ م التي
عالج فيها أزمة النظام الرأسمالي. وتعد نظرية هذه ذات منحى جديد ومنعطف كبير في
الفكر الاقتصادي. فقد سدد العديد من الأسس لمعالجة عيوب النظام الرأسمالي ووضع

في طريق النمو الاقتصادي وعوائق النمو هو جوهر المشكلة الرئيسية في حينه. وقد اهتم كثيرون بالاقتصاد القومي، وبهذا في الشروط الالزامية لنموه، وبعد أن اتضح الفعال هو المخدر والشرط الأساسي للتنمية الاقتصادية، وقد عرف الطلب الفعال بذلك الجزء من الدخل القومي الذي ينبع على الاستهلاك والثراكم. كما حدد المستويات المؤثرة في نمو الدخل القومي وعددها من المسائل الأساسية في النمو الاقتصادي. وقد أوضح كينزير علاقة بين زيادة الاستثمار ونمو الدخل القومي، وأطلق على طبيعة هذه العلاقة المصاغ الذي يبين أثر الاستثمار، إذ أن الرسالة في الإنفاق على الاستثمار ستؤدي إلى زيادة في الدخل القومي وذلك بكميات متساوية بالإضافة لذلك فإن الزيادة الأولية في الاستثمار تؤدي إلى إنفاق متزايد على الاستهلاك وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$M = \frac{1}{1-MPC} = \frac{1}{MPS}$$

حيث:

M: المضاعف.

MPC: الميل الخدي للاستهلاك.

MPS: الميل الخدي للأدخار.

يتضح مما سبق أن المضاعف مقلوب الميل الخدي للأدخار، أي مقلوب الفرق بين الواحد الصحيح والميل الخدي للاستهلاك.

وتعتمد النظرية الكثيرة للتنمية الاقتصادية على الأمور التالية:

- ١ - تحقيق التوازن في سوق السلع حيث يتحقق التوازن بين ساوي الأدخار والاستثمار.
- ٢ - تحقيق التوازن في سوق النقود. وقد أوضح كينز أن الطلب على النقود لأغراض المعاملات أو الاحتياط يتأثر بمستوى الدخل وحجمه، بينما الطلب على النقود لأغراض المضاربة يتأثر بسعر الفائدة.

- ٣ - الموازنة بين الدخل التقدي والدخل الحقيقي، وهنا يشير كيستر إلى أن الدخل التقدي يساوي الدخل الحقيقي مضروباً بالمستوى العام للأسعار.
- ٤ - تتحقق دالة الإنتاج على الحجم المستخدم من العمل.
- ٥ - التوازن بين مستوى الأجور والإنتاجية المحددة للعمل.
- ٦ - عرض العمل دالة الأجر، إذ يزداد مستوى العمالة عند ارتفاع الأجور وتقلل عند انخفاضها.

٧ - نموذج هارود - ذيمر لـ **النعمة الاقتصادية** : R.F.Harod, E.Domar

لقد حددوا أن الدخل القومي يتأثر بمتغيرين أساسين:

- ١ - نسبة الادخار (أو الاستثمار) للدخل القومي.
- ٢ - الزيادة (أو التغير) في إجمالي الإنتاج القومي المتربعة على زيادة رأس المال أو (إنتاجية الاستثمار).

$$R = K L$$

حيث:

R: معدل النمو.

K: إنتاجية الاستثمار.

L: نسبة الادخار إلى الدخل.

وأن:

$$R = \frac{\Delta Q}{Q}$$

حيث:

Q: الدخل القومي.

ΔQ : الزيادة المتربعة في الدخل القومي.

وأن:

$$L = \frac{S}{Q}$$

حيث:

ـ الأدخار.

وـ نظرية مراحل النمو الاقتصادي أو نظرية (ج. رسو):

وضع رستر في عام ١٩٥٩ نظرية المراحل في النمو الاقتصادي. والفكرة الأساسية في هذه النظرية تقول إن الاقتصاد القومي ليبلد ما يسمى في طريق معقد وطويل ولا يمكن للنمو والتقدم أن يتحقق إلا إذا سار في هذا الطريق وتجاوز مرحلة تلو الأخرى من المراحل الخمس التي حددتها نظرية:

- ـ المرحلة الأولى: المجتمع التقليدي التقدي.
- ـ المرحلة الثانية: المجتمع الشاهم للانطلاق.
- ـ المرحلة الثالثة: المجتمع المنطلق.
- ـ المرحلة الرابعة: المجتمع السافر نحو النضوج.
- ـ المرحلة الخامسة: المجتمع الاستهلاكي الشعبي العالي.

زـ نظرية التنمية المستدامة أو المستمرة:

إن تعريف التنمية المستمرة أو التنمية القابلة للاستدامة يبدأ بالظهور في عام ١٩٨٧م عندما أعدت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (لجنة بروتسلاند) تقرير هسا يعنوان «مستقبلنا المشترك». إن العالم من حيث الدخل والناتج سيكون في القرن المقبل القرن الحادي والعشرين أكثر غنى ولكن البيئة سوف تصبح أكثر فقرًا نتيجة للقوارب الاقتصادية التي تتحذّل اليوم. إن الزيادات في حجم النشاط الاقتصادي يؤدي إلى ضغوط متزايدة على الموارد الطبيعية. ولما أن التنمية تحدّ إلى تحسين رفاهية الشعوب عن طريق رفع مستويات المعيشة وتحسين التعليم والصحة والمساواة في الفرص وتعنى كلها عناصر جوهرية في التنمية الاقتصادية.

إن التنمية المستمرة أو المستدامة هي التنمية التي تكثـ. والمبدأ العام للتنمية القابلة للاستدامة التي تبني اللجنة العليا المعنية بالبيئة والتنمية (مستقبلنا المشترك

١٩٨٧م) هو أن الجيل الحالي ينبغي أن يلبي احتياجاته دون الإفراط على حساب قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة.

وهناك خياران لزيادة الإنتاج الزراعي هما التكثيف أو التوسيع في مناطق جديدة، فإذا كان بالإمكان زيادة الإنتاج الزراعي من مساحة الأرض نفسها فإن ذلك سوف يحقق الضغط لأجل زراعة أراضٍ جديدة، وهذا سوف يتيح الفرصة لمصون المساحات الطبيعية دون المساس بها، وفي الواقع وغير ربع القرن الماضي كانت الزيادات في الغلة مثل ٥٩٪ من الإنتاج الإضافي للغذاء، والتوسيع في المساحات المزروعة يشكل ٥٨٪ ولكن التكثيف الزراعي أو التوسيع الرأسى قد يجلب أيضاً مشكلات، إذ أنه نتيجة لزيادة الغلة عن طريق استخدام الكيمياويات وتحويل المزيد من المياه لأجل الري قد تخلق مشكلات بيئة جديدة (إن نحو ٦٠٪ من عمليات إزالة الغابات في البلدان النامية جاءت نتيجة توسيع الأراضي في الزراعة).

وتقتضى نظرية التنمية المستدامة علىرأي القائل إن السياسات الرامية إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية والسياسات الرامية إلى تحسين الإدارة البيئية يكمل بعضها بعضاً، فالسياسات البيئية السليمة هي سياسات اقتصادية سليمة والعكس صحيح أيضاً، فالنمو المتسم بالكفاءة ليس من الضروري أن يكون عدواً للبيئة، كما أن أفضل السياسات الزراعية لحماية البيئة من شأنها أن تساعد التنمية الاقتصادية لا أن تضرها.

وقد وفر مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالتنمية والبيئة الذي انعقد في ريو دي جانيرو في حزيران ١٩٩٢م المذكرات الأساسية التي يتم الاعتماد عليها في التنمية خلال القرن الحادى والعشرين والتي تشمل المنظفات التالية:

- ١ - تخصيص المعونات الدولية في مجال صحة البيئة من خلال توفير مرافق الصرف الصحي وتأمين مياه الشرب النظيفة والماء من تلوث الماء.
- ٢ - الاستثمار في البحوث والإرشاد الزراعي للحد من تعرية التربة وتدهورها ووضع أساليب الزراعة على أساس التنمية القابلة للاستمرار.
- ٣ - تخصيص المزيد من الموارد لتنظيم الأسرة والتعليم وبخاصة تعليم البنات.
- ٤ - مساعدة الحكومات في محاولتها لإزالة الاختلالات التي تضر بالبيئة.
- ٥ - الاستثمار في البحوث والتطوير المتعلقة ببدائل الطاقة المتجدددة.



الفصل الرابع

نظرية الإنتاج

— عقدمة.

- ١ — الإنتاج وعناصر العملية الإنتاجية.
- ٢ — دالة الإنتاج.
- ٣ — قرائين الكلة والحالات المختلفة لدالة الإنتاج.
- ٤ — قالون تناقص الكلة وتحديد كمية المدخلات والإنتاج.
- ٥ — طبيعة العلاقة بين المدخلات.
- ٦ — مراسيل الإنتاج.
- ٧ — قالون تناقص العائد الحدي.
- ٨ — تحديد مستوى تعظيم الربح.
- ٩ — تحديد أنواع المنتجات وكيفيتها.
- ١٠ — تكاليف الإنتاج الزراعي.



جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الرابع

نظريّة الإنتاج

Theory of Production

مقدمة:

يتناول علم الاقتصاد بفروعه المختلفة الكشف والبحث عن الوسائل التي يمكن بواسطتها استغلال الثروات النادرة والموارد الاقتصادية بطريقة تسمح للمجتمع بالحصول على أفضل النتائج الممكنة. وعلم الاقتصاد الزراعي لا يخرج عن هذا المحيط العام لعلم الاقتصاد. وعلم الاقتصاد الزراعي يتناول بالدراسة والتحليل النشاط الزراعي بقسميه النباتي والحيواني. وتعد نظرية الإنتاج جزءاً من هذا العلم. ولكن النشاط الزراعي بشكل عام هو موضوع لعلوم مختلفة، مثل العلوم الزراعية الفنية والتطبيقية كعلم المحاصيل الحقلية وعلم تربية الحيوان وعلم التربة والمهندسة الزراعية وعلم الوراثة وتحسين الأنواع... إلخ.

إن نظرية الإنتاج تفترض بالإنتاج بين بدائل الإنتاج، مثل اختيار المشآت الإنتاجية وتوزيع المصادر الطبيعية، والاستخدام الأمثل للموارد، وكذلك بكيفية تأثير المؤشرات بالتغيرات التقنية والاقتصادية المحيطة، ومن هنا فإن نظرية الإنتاج هي المدخل العلمي التطبيقي للاقتصاد، والتي تطبق فيها مبادئ الاختيار وتوظيفها وتطبيقها على الأرض ورأس المال والعمل والإدارة. ولذلك فإن الاستخدام الأمثل للموارد التي يتحدد على أساسها أفضل الظروف لتحقيق أهداف المنتجين تعد من الشروط الخامسة في العملية الإنتاجية الزراعية.

إن المهمة الرئيسية لنظرية الإنتاج، تكمن في اختيار حجم المزرعة الأفضل، ومتى عناصر الإنتاج وهي الأرض — رأس المال والإدارة — بحسب يتحقق من خلافاً خفض تكاليف الإنتاج إلى أقل حد ممكن، مع زيادة الإنتاج كماً ونوعاً.

ومن هنا فمن المهمات الأساسية لنظرية الإنتاج.. تحديد أنواع المحاصيل والعمليات الزراعية بما يتفق مع طبيعة الأرض، وكيفية توزيع المحاصيل في المزرعة، ونوع الآلات والأسمدة.. إلخ والمقادير التي يجب استخدامها من وسائل الإنتاج.

وبشكل عام يمكن تحديد هدفين كبارين لنظرية الإنتاج هما:

- ١ - تسهيل الوصول إلى أفضل استخدام للموارد الزراعية.
- ٢ - مساعدة المنتجين الزراعيين على تحقيق أهدافهم بالحصول على أرباح عالية من إنتاجهم.

ولذلك يمكن القول إن نظرية الإنتاج تهتم بتحديد المدخلات الإنتاجية وكمية الإنتاج، من خلال دراسة إنتاجية الأراضي الزراعية واستعمالها، وإنتاجية العمل المزروع واستعماله ودخله، وكذلك الأمر فيما يتعلق باستخدامات رأس المال في الإنتاج الزراعي وتحديد مستوى تعظيم الأرباح، بالإضافة لدراسة طبيعة العلاقة بين المدخلات، وتحديد أنواع الإنتاج وكميته، بالإضافة لطبيعة العلاقة بين المنتجات، وبالتالي فإننا نرى أن هذه النظرية تهتم بدراسة الظواهر والعوامل المختلفة التي تؤثر في الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد الزراعية المختلفة. كل ذلك من أجل الحصول إلى أكبر كمية من الإنتاج الزراعي، وبأقل التكاليف الإنتاجية، وأقل كمية من المدر والضياع في كميات الإنتاج، وبالتالي تلبية متطلبات الأفراد والبلد، والحصول على عوائد إنتاجية عالية.

١ - الإنتاج وعناصر العملية الإنتاجية:

الإنتاج هو عملية تحويل عاملين أو أكثر من الإنتاج (موارد - خدمات) إلى واحد أو أكثر من المنتجات من طبيعة مختلفة. وإن عملية التحويل هذه تتم عن طريق توحيد عوامل الإنتاج وتفاعلها الداخلية بنسب وكثيارات مختلفة لمحظف الاحتياجات والاستخدامات، وتتطلب عملية الاتجاه والتفاعل استخدام أكثر من عامل واحد لإنتاج المنتج. وإذا لم نصف شيئاً (عامل إنتاج) إلى عامل إنتاج آخر، فإنه سيقى كما هو دون تغير، أي أنه لا يمكن إنتاج شيء دون استخدام عاملين إنتاجيين على الأقل، وكما أن بعض المنتجات تتطلب عوامل إنتاجية كثيرة من أجل إتمام العملية الإنتاجية لها.

إن مختلف المنتجات التي تستعملها تحتاج إلى بعض الموارد والعمل والثغرات المالية (رأس المال) اللازمة للعملية الإنتاجية، بالإضافة لذلك فإن للإدارة الدور المهم والضروري لوضع القرارات الإنتاجية وحل المسائل المتعلقة بالإنتاج ... (لخ. مما سبق ذكره يمكن تقسيم عوامل الإنتاج إلى أربعة عوامل عامة — وهي: الأرض — العمل (الفكري والعملي) — رأس المال — والإدارة).

يقصد بالأرض كعامل من عوامل الإنتاج الثروة الزراعية مع العوامل الأخرى الموجودة والمحبطة لها: كالماء والضوء والحرارة. وقد أولت الأرض اهتماماً خاصاً منذ قديم العصور، إذ أنها العامل الإنتاجي الوجيد الذي مارس عليه الإنسان نشاطه الإنتاجي معتمدًا على وسائل إنتاج وأدوات بداعية.

ونجد الأرض وسيلة الإنتاج الرئيسية، وهي في الوقت نفسه المكان الذي تُنبع فيه المنتجات الزراعية، والمكان الذي يتم فيه الاتصال بين وسائل الإنتاج المختلفة. وتتمثل الأرض مكاناً خاصاً في الإنتاج المادي، فهي هبة الطبيعة وهي الأساس الطبيعي لعلاقات الإنتاج من وسائل وأدوات عمل. والأرض كرسالة إنتاج رئيسة في الإنتاج الزراعي تمتلك مصالص معينة، من أهمها ما يلي:

١ — الأرض محدودة المساحة ولا يمكن التوسع بها: إن الأرض بمفهومها العام محدودة المساحة، ولا يمكن إضافة مساحات جديدة إليها. أما بالمعنى الاقتصادي والتكنى فلها تظهر قابلة للزيادة والنقصان، فهي قابلة للزيادة عن طريق استصلاح الأراضي، وزيادة رقعة المساحات المزروعة أو المزروعة، وكذلك الأمر يمكن أن تتعرض مساحات الأرضي الزراعية إلى النقصان بفعل الاجراف أو نتيجة الاستغلال الجائر، أو بسبب الملوحة أو تشديد الأبيبة والطريقات ... الخ.

٢ — علم تجسس الأرض (من حيث النوعية والإنتاجية والمكان): تختلف الأرض في خصوبتها الطبيعية من حيث التركيب الكيميائي والتربزيالي والبيولوجي للتربة، وهذا يؤدي بالنتيجة إلى اختلاف الإنتاجية الطبيعية للأرض.

ويمكن تقسيم الأرض حسب خصوبتها إلى ثلاثة أنواع:

- ١ — الأرضي جيدة الخصوبية: هذه الأرضي تحقق ريعاً لأصحابها إذ تزيد قيمة الناتج فيها على تكاليف إنتاجه ولذا تسمى هذه الأرضي — الأرضي فوق الخدمة أو فوق الهمائية.
- ب — الأرضي متوسطة الخصوبية: وهي الأرضي الخدمة أو الهمائية ويساوي فيها قيمة الناتج مع تكاليف الحصول على هذا الناتج.
- » — الأرضي ضعيفة الخصوبية: يطلق على هذه الأرضي تغير تحت هامشية أو تحت خدمة. وهنا فإن قيمة الناتج تقل عن تكاليف الإنتاج.
- ويمكن تقسيم مخصوصية التربة إلى قسمين: طبيعية ومكتسبة، فالخصوصية الطبيعية تظهر بشكل خاص من النظام الكيميائي والفيزيائي والبيولوجي للتربة.
- أما الخصوبة المكتسبة فإنها ترجع عن الإشراف الدائم للإنسان، والذي يزيد من خصوبتها عن طريق استخدام الأسمدة واستعمال الأساليب العلمية الحديثة في الزراعة.
- ٣ — تحسن باسمنارا: من الخصائص المهمة للأرض لها عند الاستثمار الجيد، تحسن نوعيتها وتزداد خصوبتها، وذلك يعكس وسائل الإنتاج الأخرى التي تستهلك عند الاستعمال.

وعلى الرغم من عد الأرض وسيلة الإنتاج الرئيسية، إلا أن العمل الزراعي كعامل من عوامل الإنتاج يُعد ذو أهمية كبيرة، فهو بمثابة المحرك لعوامل الإنتاج الأخرى. وبمعنى آخر مما يلخصه الأرض ووسائل الإنتاج الأخرى، فإنها تبقى حامدة فاعلة لأهميتها وفاعليتها إذا لم يستخدم العمل الإنسان في تحريكها وتوجيهها (الفكري والعلمي). ولذا يمكن القول إن زيادة فاعلية العمل الزراعي وتطوير إنتاجه سوف يؤدي بالضرورة إلى إظهار فاعلية وإنتاجية عوامل الإنتاج الأخرى. وتحتاج أهمية العمل الزراعي باختلاف العوامل التالية:

١ — حجم المشروع الزراعي.

٢ — الحصول المزروع.

٣ — درجة التكثيف الزراعي.

ونظراً لأن العمل الزراعي يرتبط بالوسط الطبيعي بشكل مباشر ويعامل مع عناصر بيولوجية، لذلك فإن العمل الزراعي يتميز بمحاصص معينة، من أهمها مايلي:

١ - المجاز العمل الزراعي في المقل: على العكس من العمل في القطاعات الأخرى الصناعية والتجارية.. إلخ، فإن العمل الزراعي ينحصر بمعظمه في المقول التي

تقتد إلى مساحات واسعة وتفضي لظروف مناخية متغيرة، تؤثر مباشرة في العملية الإنتاجية الزراعية سلباً أو إيجاباً.

٢ - قطوع العمل الزراعي: إن الأعمال الزراعية كثيرة ومتعددة، من بداية تحضير الأرض وتهيئتها للزراعة، وحتى حجى الحصول ونقله إلى المستودعات أو الاستهلاك، وهذا يعكس العمل الصناعي الذي يكرر يومياً ومن ثم قبل العامل أو الشخص نفسه.

٣ - موسمية العمل الزراعي: يتميز العمل الزراعي بالموسمية إذ تزداد الحاجة إليه في بعض فترات السنة وتقل الحاجة إليه في فترات أخرى من السنة، مثال ذلك — فترة التعشيب والعرق... وحجى الحصول...

إن العمل سواء أكان عملياً أم ذكرياً يدخل في العملية الإنتاجية، وكلها ضروري لتحقيق العملية الإنتاجية والحصول على مستويات عالية من الإنتاج الزراعي. ولأجل إتمام العمليات الإنتاجية، فإنه بالإضافة إلى اليد العاملة الزراعية والأرض لابد من توافر رأس المال.. أي وسائل العمل (الآلات، المعدات، المباني، المنشآت، .. إلخ) ومواد العمل (المرواد الأولية، المحروقات، الأسمدة، مواد المكافحة، البسالة... إلخ). ولتصنيف رؤوس الأموال الزراعية وفقاً لشكل استعمالها من الناحية الاقتصادية إلى شكلين:

١ - رأس مال ثابت: وهذا الشكل من رأس المال في الزراعة تنقل قيمته إلى المنتجات على شكل دفعات من خلال استهلاكه، أو بمعنى آخر، يمثل رأس المال الثابت قيمة وسائل الإنتاج التي تستهلك أكثر من مرة في الإنتاج قبل أن تستهلك.

ب - رأس المال الداير: ويمثل القسم الذي ينفق من رأس المال على شراء المواد الأولية وفوة العمل والمواد الثانوية والمخروقات.. الخ، والذي يعود بمحمله إلى صاحبه، خلال مرحلة واحدة من الإنتاج، بشكل أموال لدى يسع المنتجات الزراعية. ويجب حساب قيمة رأس المال الداير سنويًا وتعيين ما يصعب الوحدة المنتجة من نفقات الإنتاج.

وعند حساب النفقات يجب حساب القيمة الكلية لرأس المال الداير الذي استخدم في إنتاج وحدة المنتجات، في حين ينبغي أن يحسب جزءاً فقط من قيمة رأس المال الثابت، يعادل المقدار الذي اهتك من رأس المال في إنتاج مخصوص زراعي معين (أو منتج زراعي معين).

ويجب دائمًا أن تتحقق عملية التنااسب بين الشكلين المذكورين أعلاه في إطار المشروع الزراعي، وفي إطار القطاع الزراعي بشكل عام. حيث أن عدم التنااسب أو الخلل بين هذين الشكلين من روؤس الأموال الزراعية يؤدي إلى تبذيد الأموال، وعلم الحصول على الأرباح المرجوة.

ونختلف أسماء هذين الشكلين ووظائفهما وأدوارها من نظام اقتصادي آخر، والإدارة هي العنصر الإنساني في العملية الإنتاجية، ومن خلالها يصنع الفرد أو المساعدة الاختبارات والقرارات الخاصة باستخدام مختلف العوامل من أرض وعمل ورأس مال بالشكل المناسب ، والتي تمثل بالاستخدام الأمثل لتلك الموارد بغية تحقيق إنتاجية عالية لها، تؤدي إلى مستويات عالية من الإنتاج وبالتالي فإن عوائد كبيرة نسبيًا للمنتجات تعود إلى المنتجين.

٢ - دالة الإنتاج :Production Function

إن دالة الإنتاج ما هي إلا طريقة تتبع من قبل الاقتصاديين، توضح أن الناتج في المزرعة أو المنشأة يعتمد على عوامل الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية. وبشكل آخر هي علاقة فزيائية — رياضية تربط بين الإنتاج والعناصر الإنتاجية الدائنة في العملية الإنتاجية. وكما هو معروف، إن المحاصيل الزراعية لا يمكن الحصول عليها ما لم تشتراك عناصر الإنتاج فيها، وذلك بعد مرجحها بنسب مختلفة تختلف حسب أساليب

الإنتاج الناتجة. ومن هنا فإن دالة الإنتاج تبين كيف أن الناتج يتغير كلما غيرنا كمية العناصر الإنتاجية المستخدمة في الإنتاج ونوعيتها، فمثلاً لو أنشأ أحرياناً بمحررة على استعمال الأسمدة لزيادة إنتاج القمح، فإننا مندح أن العلاقة بين إنتاج القمح وكمية الأسمدة هي علاقة طردية، أي إن الإنتاج يمكن أن يتغير بتغير كمية الأسمدة المستخدمة ونوعيتها، أي يزداد بزيادتها وينقص بتنقصها... وبشكل عام يمكن القول إنه يوجد الكثير من العلاقات الإنتاجية في الزراعة، وذلك يرجع إلى اختلاف معدلات استخدام عناصر الإنتاج، ويختلف أيضاً حسب حواس التربة الزراعية وأنواعها، والتكنولوجيا المستخدمة ومعدلات الأمطار .. إلخ. ويمكن التعبير عن كل علاقة إنتاجية بالنحو التالي:

$$Y = f(x_1, x_2, x_3, \dots, x_n)$$

حيث أن:

Y — مثل كمية الإنتاج الكلى.

$x_1, x_2, x_3, \dots, x_n$ — مثل كمية عوامل الإنتاج.

F — تعنى العلاقة الارتباطية أو التناسبية بين كمية الإنتاج وكمية العامل الإنتاجي المستخدم، أو عوامل الإنتاج المستخدمة.

من العلاقة السابقة يظهر أن كمية الإنتاج (y) تعتمد على عدة عوامل وهي:
 $x_1, x_2, x_3, \dots, x_n$ التي تستخدم من أجل إنتاج متبع واحد، وبالإمكان تغيير كمية الإنتاج إما بتغيير كل العوامل الداعمة في الإنتاج بنسبة معينة أو تغيير نسبة أحد العوامل المستخدمة في الإنتاج.

فلو افترضنا أن جميع عوامل الإنتاج ثابتة ما عدا عاملأً واحداً منها، ولسيكـن — على سبيل المثال — السماد هو العامل المترتب، وأن كميات الإنتاج الخامصلة من استعمال وحدات من السماد متزايدة، تسبب زيادة ذات نسبة ثابتة، وأن نسبة الزيادة في العامل المترتب هي علاقة ثابتة. فعندما تكون الدالة الإنتاجية التي تبين هذه العلاقة هي:

$$Y = a + bx$$

حيث أن: b/a — كميات ثابتة.

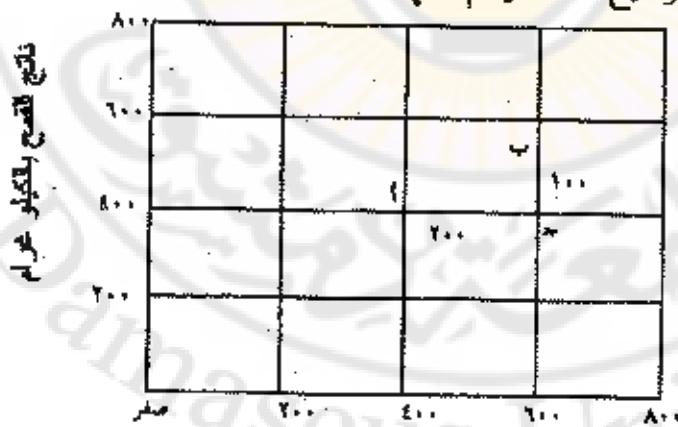
وهذه المعادلة تظهر لنا العلاقة الخطية بين العناصر. ويشير إلى العلاقة بين أي عاملين متغيرين بأنها علاقة خطية عندما يرافق كل تغير كل تغير (زيادة أو نقصان) في أحد العاملين تغير في العامل الآخر ويكون مقدار التغيير ثابتاً بنسبة معينة.

إذا فرضنا أن مزرعة تتبع محصول القمح وأنه يمكن زيادة الإنتاج ١٠٠ كغ كلما أضفنا ٢٠٠ كغ من السماد لوحدة المساحة، وأن كمية الإنتاج من القمح في حالة عدم استخدام السماد هي ٢٠٠ كغ فتكون العلاقة بينهما هي ١:٢ ويمكن توضيح ذلك بالجدول التالي رقم (٢):

جدول رقم (٢): بين العلاقة بين السماد ولائج القمح

رقم المعاملة	كمية السماد (كـ)	الناتج من القمح (كـ)	زيادة الحصول	زيادة السماد	العلاقة
١	٠	٢٠٠	—	—	—
٢	٢٠٠	٤٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢:١
٣	٤٠٠	٦٠٠	٢٠٠	٤٠٠	٢:١
٤	٦٠٠	٨٠٠	٢٠٠	٦٠٠	٢:١
٥	٨٠٠	٩٠٠	٢٠٠	٨٠٠	٢:١

ويمكن توضيح ذلك بالرسم التالي:



السماد بالكيلوغرامات

شكل رقم (١): يمثل العلاقة بين السماد ولائج القمح

يظهر الشكل رقم (١) العلاقة القائمة بين كمية السماد المستخدمة، وهي موضحة على المخور الأفقي، وكمية الناتج المبينة على المخور العمودي. ويلاحظ أيضاً أن مقدار الناتج يزداد بمقدار كيلوغرام واحد، كلما أضفنا اثنين كيلوغراماً من السماد، أي بنسبة $1 : 2$. بالإضافة لذلك يوضح الشكل العلاقة الخطية، وثبات معدل الزيادة. في الشكل السابق نجد أن دالة الإنتاج هي خط مستقيم له الميل نفسه، وأن لالمくだار الخط وميله أهمية كبيرة في التحليل الاقتصادي، وذلك على الرغم من مفهومه البسيط في الرياضيات، ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

$$S = \frac{\Delta Y}{\Delta X} = \frac{100}{200} = \frac{1}{2}$$

وتستعمل هذه العلاقة لإيجاد الناتج الخدي. ولما كانت دالة الإنتاج في هذه الحالة خطأً مستقيماً، فإن المくだار يكون $\frac{1}{2}$ في أي نقطة على الخط المستقيم، وهذا يشير إلى أن (Y) تردد وحدة واحدة، كلما ازدادت (X) بمقدار وحدتين.

إن العلاقة بين الإنتاج والمواد يجب أن تظهر بوضوح، وأن تكون عناصر الإنتاج والسلعة المنتجة متحانسة الوحدات، فلا يمكن أن تظهر علاقة أحد العناصر مع الناتج إذا ما كانت وحدات عنصر الإنتاج غير متحانسة. وعلى الإدارة أو صاحب المزرعة أو المنشأة أن يحدد كمية الإنتاج وكمية عوامل الإنتاج وأنواعها المستخدمة في العملية الإنتاجية. لأن الإنتاج لا يختلف من تلقاء نفسه، إذا ما قدمت المدخلات أو العناصر الداخلية في العملية الإنتاجية. وعلى هذا فإن الاختلافات في الإنتاج استجابة للمستخدم من العوامل الإنتاجية، تفتح المجال أمام الاقتصاديين في صنع القوارير الإنتاجي. وبالتالي فإنه يمكن الاعتماد على الدالة الإنتاجية أو التابع الإنتاجي كمؤشر ووسيلة للتنبؤ بمستقبل المستقبل.

٣ - قوانين الغلة والحالات المختلفة لدالة الإنتاج:

تصف قوانين الغلة العلاقة بين عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية وحجم الإنتاج وبالتالي فإن العلاقة بين عامل واحد من عوامل الإنتاج (مع ثبات بقية العناصر الأخرى)، وكمية الإنتاج من سلعة ما، يمكن أن تأخذ أحد الأشكال الأربع التالية:

أولاً - ثبات الإنتاجية (قانون الغلة الثابتة):

إن ثبات الإنتاجية يعني أن جميع وحدات الإنتاج التي تضاف إلى مورد واحد وثابت (أي العامل الثابت) تتبع عنها زيادة متساوية في الإنتاج الكلي. وبطريق على هذه العلاقة بين عوامل الإنتاج والإنتاج أنها علاقة خطية. وفي هذه الحالة بزيادة الإنتاج بالمقدار نفسه كلما أضفنا كمية جديدة ذات نسبة ثابتة من عامل الإنتاج المستغرق، ويقال هنا إن معدل الزيادة في الناتج ثابت.

فمثلاً لو أضيف سباد بالنسبة التالية:

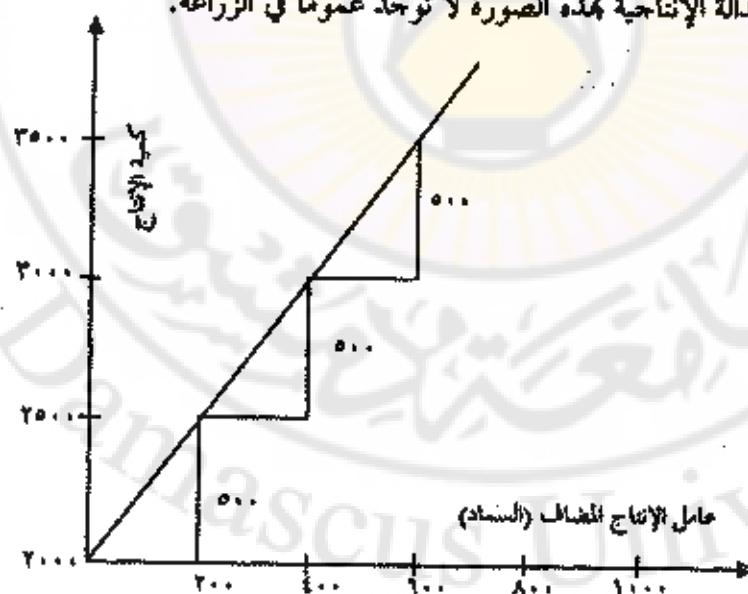
— صفر، ٢٠٠، ٤٠٠، ٦٠٠، ٨٠٠، ١٠٠٠ كغ للهكتار.

فتنتج عن هذه الإضافة:

— ٢٠٠، ٤٠٠، ٦٠٠، ٨٠٠، ٩٠٠، ١٣٥٠٠، ٤٥٠٠ كغ من القمح على التوكال.

فإذن في هذه الحالة يجد أن ثبات الإنتاجية قد تحقق لعنصر السماد، إذ أن ككل ٢٠٠ كغ وحدة من السماد، تضيف ٥٠٠ كغ من القمح للإنتاج الكلي من الهكتار. وهذه الدالة الإنتاجية تدل على ثبات الإنتاجية أو يمكن أن يسمى قانون الغلة الثابتة. ويمكن توضيح ذلك بالشكل البياني التالي رقم (٢).

والدالة الإنتاجية بهذه الصورة لا توجد عموماً في الزراعة.



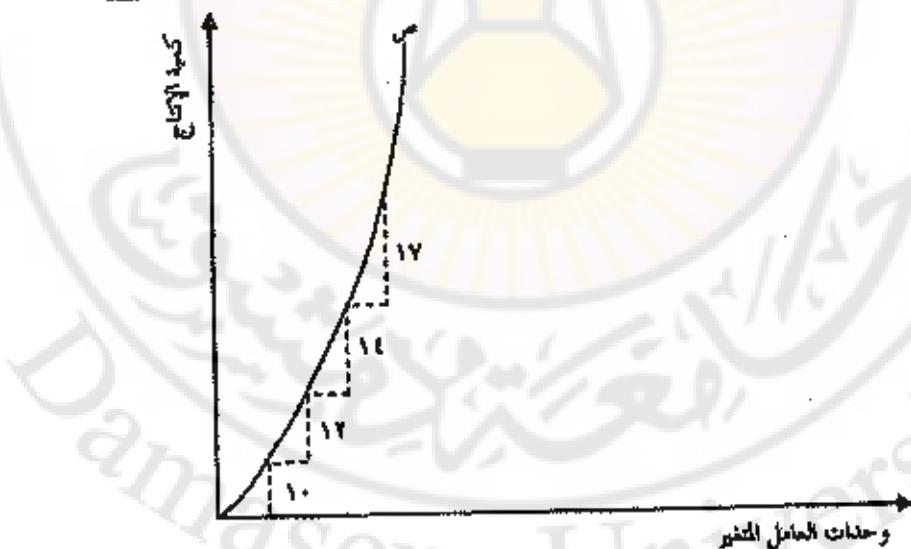
شكل رقم (٢): بين العلاقة الثابتة بين عامل الإنتاج المضاف والإنتاج

ثانياً - تزايد الاتساحية (قانون الغلة المتزايدة):

يظهر تزايد الاتساحية أو قانون الغلة المتزايدة عندما ينبع عن إضافة كل وحدة من وحدات عنصر الإنتاج المتغير المضافة، زيادة إلى الإنتاج الكلي بمقدار أكبر من الوحدة السابقة. أي أنه كلما أضافنا وحدة إضافية من عامل الإنتاج المتغير تنبع عنها زيادة في الإنتاج تفوق الزيادة التي حصلت نتيجة لإضافة الوحدة السابقة. وهنا يمكن القول إن الزيادة في حجم الإنتاج الكلي أسرع من الزيادة في العامل الإنتاجي المستخدم، أي أن هناك غلة متزايدة إزاء كل وحدة إضافية من عامل الإنتاج المستهلك، كما يبين الجدول رقم (٣) والشكل البياني رقم (٣).

جدول رقم (٣): بين العلاقة المتزايدة بين العامل الإنتاجي والملاعج.

معدل الزيادة	الملاعج	عامل الإنتاج المتغير
١٠	١٠	١
١٢	٢٢	٢
١٤	٣٦	٣
١٧	٥٣	٤



شكل رقم (٣): بين العلاقة بين الإنتاج المتزايد والعامل الإنتاجي المتغير

كما نرى من الشكل (٣) فإنه يعكس الدالة الإنتاجية الثابتة والمتناقصة، فإن الدالة الإنتاجية هنا، تبين الاتساع المتزايد وتكون محدبة بالنسبة للمحور الأفقي. وليس هناك حاجة إلى التفكير في اتخاذ قرار حول عامل الإنتاج لأن نسبة الزيادة أتت على بالإزدياد والاستمرار، ولهذا يستمر المزارع في الإنتاج ويتعلق من مرحلة إلى أخرى دون تردد، إلا أن الذي يجب معرفته أن هذه العلاقة المتزايدة لا تحدث في مجال الإنتاج الزراعي إلا في بداية الإنتاج، إذ تزداد كمية الإنتاج في البداية بنسبة أكبر كلما أضيفت وحدات جديدة من عامل الإنتاج إلى أن تصل إلى نقطة معينة، والتي يمتد بعدها الإنتاج بالمتزايد بنسبة متناقصة، بعد أن كان قبل ذلك يتزايد بنسبة متزايدة، أو يعني آخر فإن كمية ما تضيفه الوحدة الجديدة المستخدمة من العامل الإنتاجي المستغر بيدأ بالتناقص.

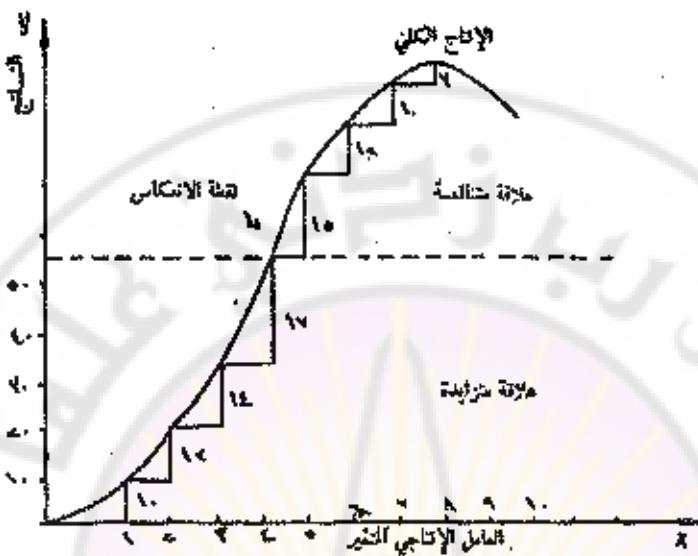
ثالثاً – عامل الإنتاجية (قانون الفعلة المتناقصة):

إن تناقص الإنتاجية يظهر عندما نضيف وحدات متتابعة من العامل المستغر إلى مورد ثابت، فإن كل وحدة مضافة تضيف إلى الإنتاج الكلي كمية من الإنتاج أقل مما تضيفه الوحدة السابقة. أو يعني آخر أنه في هذه العلاقة تكون الزيادة الخامسة في الناتج عند إضافة وحدة جديدة من عامل الإنتاج أقل من الزيادة التي أحدها الوحدة السابقة، وهذا ينطبق على قانون النسب المتناقصة في الإنتاج، أي أن الزيادة في حجم الناتج أقل من الزيادة الخامسة في عامل الإنتاج المستخدم في العملية الإنتاجية، وفي هذه الحالة، فإننا إذا وصلنا إلى إضافة وحدات جديدة فإننا نصل إلى حد تلائسي عنده الزيادة في الإنتاج، أي أن $(Y = 0)$ وأي إضافة بعد هذا الحد ربما تسبب نقصاً في الحجم الكلي للإنتاج. كما يبين ذلك الشكل رقم (٤).

إن الدالة الإنتاجية التي تمثل كمية إنتاج ثابتة تكون ثابتة دائماً على شكل خط مستقيم، بينما الدالة الإنتاجية التي تمثل تناقص الإنتاجية تكون دالماً معروفة بتغيرها نحو المحور الأفقي، أي أن منحى الإنتاج يكون مقعرأ بالنسبة للمحور الأفقي، وأخيراً فإن تناقص الإنتاجية يحدث فقط عندما يكون العامل الثابت (مثل الأرض) محدوداً ولا يتجدد.

رابعاً - تزايد الإنتاجية وعلاقتها:

يمكن تمثيل تزايد الإنتاجية وعلاقتها في الشكل التالي، رقم (٤).



شكل رقم (٤): يمثل العلاقة المتزايدة والعلاقة المتقلبة بين العامل الإنتاجي المغير والناتج.

إن الشكل رقم (٤) يوضح علاقة تزايد الإنتاجية والمبنية بالأرقام ١٠، ١٢، ١٤، ١٧ (القسم السفلي من الشكل)، وكذلك فإن القسم العلوي من الشكل يبين العلاقة المتناقصة للإنتاجية والمبنية بالأرقام ١٥، ١٣، ١٠، ١٢، ٣. وفي الحالة الأولى نرى أن متحف الإنتاج الكلي يكون معداً بالنسبة للمحور الأفقي، أما في الحالة الثانية فيكون مقعرًا، والخط الذي يفصل بين العلاقوتين ما هو إلا خط زهري يعبر بخطه الانكماش. وكما هو واضح من الشكل أيضاً فإن إضافة وحدات أكثر من ذلك من العامل الإنتاجي المتغير، تؤدي إلى تناقص الإنتاجية وبالتالي الإنتاج الكلي.

ويعود السبب في زيادة الحصول بنسبة متزايدة أولاً ثم متزايدة بنسبة متناقصة بعد ذلك، إلى كون العلاقة بين عوامل الإنتاج في آلة عملية إنتاجية تكون أكملها ما يمكن من الناحية الفنية إذا تم جمع هذه العوامل بنسبة مثلثي، فالذى يحدث أولاً هو عند زيادة العامل المغير، يكون العامل الثابت بأكبر طاقة، وهذا يزداد الناتج الحدي للعامل

المتغير، إلى أن يصل لتحقيق أفضل إنتاج. فإذا زاد العامل المتغير على هذه النسبة، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة، ولكن بنسبة متناظرة، وذلك بسبب أن العامل الثابت المعاون مع العامل المتغير أقل طاقة عما كان قبل ذلك، مما يؤدي إلى تناقص الناتج الحدي.

٤ - قانون تناقص الغلة وتحديد كمية المدخلات والإنتاج:

ما سبق يحد أنه في الإنتاج الزراعي، فإن العوامل الإنتاجية المحددة ثابتة تلعب دوراً مهماً في توضيح التزايد الإنتاجي من الإنتاج الزراعي، إذ أن الإنتاج يزداد في بادئ الأمر بمعدل متزايد ثم يزيد بمعدل متناظر حتى يصل إلى أعظم نقطة، ومن ثم يبدأ بعدها بالتناقص. وببدأ التناقص الحدي للإنتاج في النقطة التي يبدأ فيها الإنتاج الكلي بالتزامن ولكن بمعدل متناظر، وعندما أيضاً يبدأ المعدل المتساوي للإنتاج بالتناقص، والقانون الاقتصادي الذي يصف تغيرات معدل الإنتاج لعامل إنتاجي واحد مع ثبات بقية العوامل يسمى «قانون تناقص الغلة» وينص على ما يلخص: «عندما تضاف وحدات متساوية متالية من عامل إنتاجي متغير إلى كمية معينة ثابتة من عامل إنتاجي آخر، فإن الإنتاج الكلي يزيد بمعدل متزايد ثم ينخفض الإنتاج بمعدل متناظر، حتى يصل إلى القيمة العظمى للإنتاج ومن ثم ينخفض الإنتاج بزيادة وحدات العامل الإنتاجي».

ومن أهم الشروط التي يجب توافرها لصحة هذا القانون ما يلى:

- ١ -بقاء مستوى الإنتاج على حالته، أي عدم حدوث تغيير في الأساليب الفنية للعمليات الإنتاجية، فلا تغير طرائق تنفيذ العمليات الزراعية من حراثة وتحضير الأرض للزراعة وري... الخ من الأساليب المتبعة في الزراعة، وثبتت هذه الأمور ضروري لأجل ملاحظة التأثيرات التي ستحدث نتيجة إحداث تغيرات في عامل واحد من عوامل الإنتاج.
- ٢ - يجب أن تكون وحدات العامل المتغير متماثلة ومتناهية بحيث تكون كسر وحدة تضيقها متساوية لسابقتها، لأن أي تغير يسيطر في نسبة تركيب السماد مثلاً، سوف يؤثر في مفعول هذا القانون.
- ٣ - يجب أن تكون عملية المقارنة بين الغلة وعامل الإنتاج على شكل وحدات طبيعية (أي بشكل كغ من الحبوب مثلاً)، مقارنة بعدد معين من ساعات

العمل أو كمية السماد، على أساس أننا لو أجرينا المقارنة بشكل تقديمي، فإننا سوف ندخل في الحساب متغيرات جديدة تتعلق بالأسعار...، وبذلك يتعذر علينا إجراء المقارنة بصورة صحيحة.

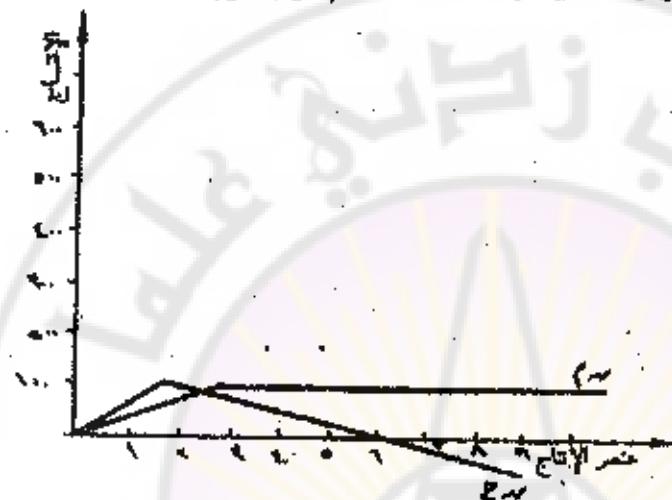
وهكذا يتضح لنا بأنه لا يمكن الاستفادة من الموارد الإنتاجية إلا عند إيجاد نوع من التباسب والانسجام بين العوامل الإنتاجية للوصول إلى الحد الأمثل فيما بينها، وهذا الحد هو الذي تكون فيه الموارد الإنتاجية التي تشتراك في الإنتاج قد وصلت إلى حالة التناسب. أما مفعول قانون الغلة المتباينة فإنه يبدأ بعد بلوغ أعلى نقطة على منحنى الناتج الحدي والتي تتفق مع نقطة الانعكاس الواقعة على منحنى الإنتاج الكلي.

وهنا يجب ملاحظة أن الحد الذي يبدأ عنده قانون الغلة المتباينة مفعوله هو ليس الحد الذي يجب أن يتوقف عنده المنتج عن الإنتاج، لأن استمرار عملية الإنتاج لا علاقة لها بمفعول أو سريان هذا القانون، بل تتعلق بمحاولة المزارع الحصول على أكبر قدر ممكن من الإنتاج وبأقل ما يمكن من التكاليف، وبذلك يتحقق أقصى مقدار من الأرباح. وهكذا يجد أن المنتج قد يستمر في إنتاجه على عوامل الإنتاج، أي أنه يستمر في استخدام وحدات إضافية من السماد، طالما أن ثمن الوحدات الحدية من الغلة يزيد على قيمة السماد الذي يستخدمه في إنتاج هذه الغلة. والحد الذي يتوقف عنده المنتج عادة يبعين عن تعادل نفقات الإنتاج الحدي مقدرة بالتناسب مع الإبراد الحدي. والإبراد الحدي هو السعر الذي يحصل عليه المنتج عند بيع الوحدة الحدية من الغلة بالسعر السائد لها في السوق.

وبشكل عام يمكن القول إنه توجد علاقة مهمة بين الناتج الحدي والناتج المتوسط، فطالما أن الناتج الحدي أكبر من الناتج المتوسط، فإن الإنتاجية المتوسطة لعامل الإنتاج سوف تزداد. أما عندما يكون الناتج الحدي أقل من الناتج المتوسط، فإن الإنتاجية المتوسطة لعامل الإنتاج تقل. ويمكن توضيح ذلك من الشكل رقم (٥)، إذ طالما أن منحنى الناتج الحدي (N_H) أعلى من منحنى الناتج المتوسط (N_M ، فإن منحنى الناتج المتوسط يستمر في الارتفاع، ويكون له ميل موجب، وبقطع منحنى الناتج الحدي منحنى الناتج المتوسط، عندما يصل الأخير إلى قمته، ويلاحظ أنه على

الرغم من اتجاه الإناتج الحدي لعنصر الإنتاج إلى الاتجاه المترافق
تتساوى في الريادة طلما أن الناتج الحدي أكبر من المتوسط.

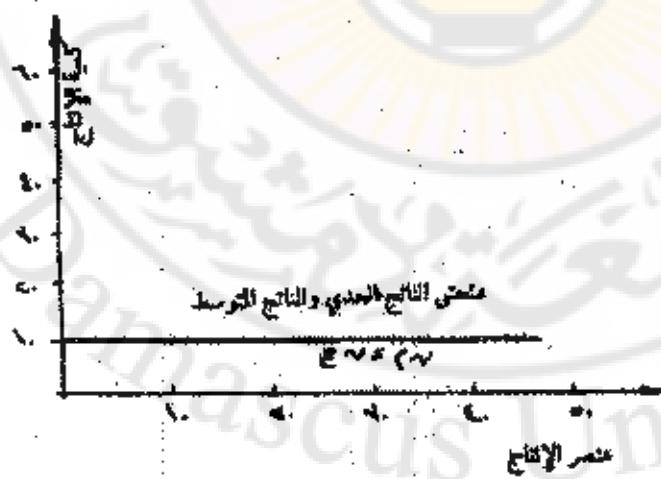
وتحتمل العلاقة بين منحى الناتج الحدي ومنحى الناتج المتوسط عندما تكون
دالة الإنتاج خطية. وعليه فإن منحى الناتج المتوسط والناتج الحدي يكونان متساوين
ويمثلهما منحى واحد ويعبر عنه خط مستقيم مواز لمحور السينات.



شكل رقم (٥): بين العلاقة بين الناتج الحدي والمتوسط

مشيراً بذلك إلى ثبات إنتاجية عنصر الإنتاج المتغير، كما يبين ذلك الشكل رقم

(٦).



شكل رقم (٦): بين العلاقة بين إجمالي الناتج والناتج الحدي والمتوسط

٥ - طبيعة العلاقة بين المدخلات:

إن العلاقات الطبيعية للإنتاج ومراحله المختلفة لها أهمية اقتصادية خاصة، ولهذا فإن معرفة الفوائض الطبيعية للإنتاج، توضح المبادئ الأساسية وتحدد مقدار استعمال عوامل الإنتاج النسبية. ولبيان وشرح مراحل الإنتاج، وزيادة توضيح قانون تقاضي الغلة نأخذ المثال التالي: يفترض أن وحدات منسوبة من عامل إنتاجي متغير (كالعمل أو السماد مثلً)

قد أضيفت إلى عامل إنتاجي ثابت (الأرض) مقداره هكتار واحد — وإنما نحصل نتيجة ذلك على البيانات الواردة في الجدول رقم (٤). من الجدول يلاحظ أن قانون الغلة المتاقضة بدأ العمل ابتداءً من الوحدة الرابعة، فعند الوصول إلى نقطة معينة وهي ٤ كغ من السماد، يجد أن الوحدات المضافه من السماد إلى الأرض، أصبحت تنتج أقل من سبقتها، وذلك يظهر من العمود (٥) الإنتاج المتوسط للعامل المتغير (أو معدل الإنتاج الطبيعي)، والذي يحسب بقسمة الإنتاج الكلي (٣) على وحدات العامل المتغير (٢). وبشكل آخر، فإن معدل الإنتاج يظهر على منحنى الإنتاج الكلي عند آية نقطة معينة على ميل المستقيم الواصل من هذه النقطة إلى نقطة الأصل (نقطة تقاطع المحورين). وهو يساوي ظل زاوية الأصل؛ ويرسم مستقيمات تصل إلى نقطة الأصل من نقط مختلفة

جدول رقم (٤): بين العلاقات الطبيعية للإنتاج ومراحله

مراحل الإنتاج أو مراحل تناقص الغلة	الإنتاج المتوسط للعامل المتغير	الإنتاج الحدي للعامل المتغير	الإنتاج الكلي	السماد	الأرض (هكتار)
	١	٢	٣	٤	٥
المراحلة الأولى	٣	٣	٦	١	١
	٣,٦٠	٦	٧	٢	١
	٦	٠	١٢	٣	١
المراحلة الثانية	٤	٤	٨	١	١
	٢,٩٠	٢	٦	٠	١
	٢,٥٠	٢	٦	٦	١
	٢,١٦	١	٣	٧	١
المراحلة الثالثة	٢,٧٥	١	٣	٨	١
	٢,٣٣	٢	٦	٩	١
	١,٥٠	٢	٥	١٠	١

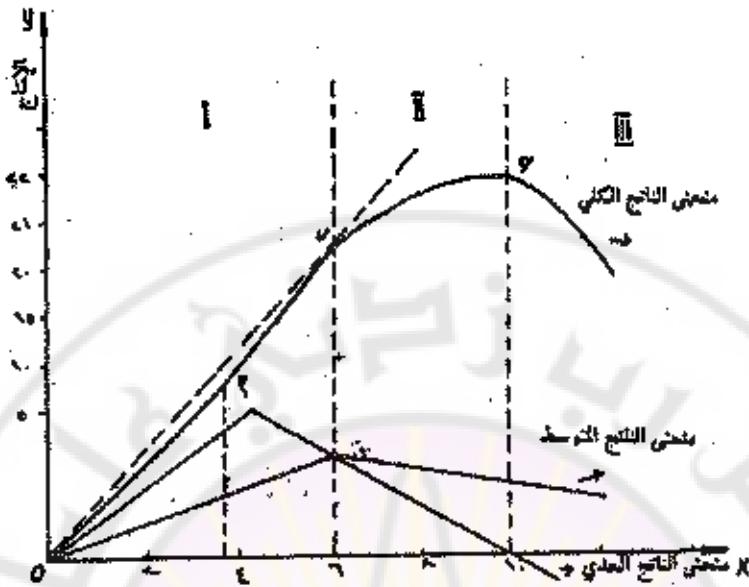
على منحى الناتج الكلي وحرافية ميل هذه المستقيمات، يمكننا معرفة ما يحدث لمعدل الإنتاجية من تغيرات عند استعمال ٦ كغ من السماد، حيث أننا نحصل على إنتاج قدره — ٢١ وحدة وزينة، وهذا بدوره ينتج معدلاً قدره — ٣,٥ وحدة وزينة لكل كغ سماد. إن أعلى نقطة على معدل الإنتاج في هذا المثال تكون عند استعمال ٤ وحدات من العامل المُتغير (السماد). ويمكن معرفة الإنتاج الحدي من القانون التالي:

Δ الإنتاج الكلي	Δ التغير في الإنتاج الكلي
Δ السماد	التغير في السماد
٦	٢١
٤	١٩
٣	١٦
٠	٤

فعند استعمال الوحدة الرابعة من العامل الإنتاجي، يجد أن الإنتاج بلغ ١٦ وحدة وزينة بينما عند استعمال الوحدة الخامسة زاد الإنتاج إلى ١٩ وحدة وزينة، ويكون الناتج الحدي هو:

من الشكل رقم (٧) يجد التغيرات في الإنتاج الكلي تتوافق مع استعمال الوحدات المضافة من العامل المُتغير (السماد)، وهذا العامل المُتغير يعطينا الإنتاج الكلي المتزايد إلى أن نصل إلى أعلى مستوى، وأن منحى الناتج الكلي يوضح لنا الزيادة في الإنتاج الكلي، وأن الناتج الكلي قد بلغ أقصاه عند الوحدة الثامنة من العامل المُتغير المستخدم.

إن الناتج الحدي (الناتج الإضافي) يعبر عن التغير في إجمالي الناتج وذلك نتيجة إضافة وحدة واحدة في عنصر الإنتاج المُتغير. ويكون صفرًا عندما يكون الناتج الكلي صفرًا، وعندما يزيد الناتج الكلي، فإن الناتج الحدي يرتفع، وعند النقطة آ (النقطة التي تقع على الناتج الكلي) حيث أن الناتج بالنسبة للعامل الإنتاجي المُتغير يتقلّل من التزايد عند تزايد إلى التزايد عند معدل متناقص «ويطلق عليها نقطه الانقلاب (أو الانعكاس)» حيث يبلغ الناتج الحدي أقصاه.



شكل رقم (٧): بين منحنيات الإنتاج ومواهله

و عندما يبدأ الناتج الكلي في التناقص عند ج فلن الناتج الحدي يصبح صفرأ ثانية، وأي وحدات مضافة من العامل الإنتاجي المتغير (العمل أو السماد مثل) تنتج ناتجاً حدياً سالباً، المذكور رقم (٤).

أما الناتج المتوسط فيكون صفرأ حينما لا يكون هناك إنتاج ويكون عند النقطة ب — أعلى ارتفاع له — (أي النقطة ب التي تكون عندها النسبة بين الناتج الكلي والعامل الإنتاجي الداعل في الإنتاج أكبر ما يمكن) — وهذه النقطة يمكن إيجادها برسم خط من نقطة الأصل عماساً لمحى الإنتاج الكلي، وهذا الخط يكسمون المساراً أكبر ما يمكن — نسبة العامل الإنتاجي المتغير إلى الإنتاج الكلي — عند نقطة تمسه خط الإنتاج الكلي. وعلى ذلك فإن النهاية العظمى لمحى الإنتاج المتوسط تكون أدنى نقطة التمسان مباشرةً، والناتج المتوسط يصبح صفرأ ثانية إذا أصبح الإنتاج الكلي صفرأ أيضاً. وهذا ما يوضحه الشكل رقم (٧) الممثل لكل منحنيات الإنتاج الكلي والحدى والمتوسط.

٦ - مراحل الإنتاج: stages of production:

ـ بما سبق ذكره نرى أن العملية الإنتاجية الطبيعية تمر في ثلاثة مراحل كما هو واضح في الشكل رقم (٧). والتي سنحددها فيما يلي:

١ - المرحلة الأولى:

وتبدأ هذه المرحلة من الصفر أو المركب. وتشير تزايد الإنتاج الكلي بمعدل أكبر من معدل تزايد العامل الإنتاجي المتغير، ويكون فيها الناتج الحدي أكبر من الناتج المتوسط. ويعني آخر فإن الإنتاجية الحدية في هذه المرحلة تزداد حتى تبلغ حدتها الأعظمى، ومن ثم تبدأ في التناقص حتى تصل إلى نهاية تلك المرحلة عند النقطة التي يتساوي فيها الناتج الحدي مع الناتج المتوسط. ويكون الناتج المتوسط عند هذه النقطة قد بلغ نمائته المطلوب. ويمكن القول إن الإنتاج في هذه المرحلة غير منطقي إذ أنه خلال هذه المرحلة تزداد كفاءة استخدام العامل الإنتاجي المتغير والعناصر الثابتة بزيادة وحدات العامل المتغير حتى تصل في نهايتها إلى أكمل استخدام لعامل الإنتاج المتغير. ويكون الحال هذه المرحلة من (١ - ٤) على المحور الأفقي كما هو موضح في الشكل رقم (٧) والجدول رقم (٤).

٢ - المرحلة الثانية:

تشير هذه المرحلة بتناقص الإنتاج الكلي بمعدل تناقص، وكذلك الإنتاج الحدي يكون متناقصاً ولكنه يبقى موجهاً، وأيضاً الإنتاج المتوسط يكون متناقصاً. ويمكن القول أن الإنتاج الكلي يصل إلى أقصى مستوى يمكن باستخدام كمية معينة من عامل الإنتاج المتغير. وعلى اعتبار أن الإنتاج الحدي يكون مساوياً للصفر عند هذه النقطة (٨)، فإن هذه المرحلة يمكن اعتبارها مرحلة الإنتاج المنطقية. ويمكن تعليم ذلك ببيان كفاءة استخدام عوامل الإنتاج الثانية هي في تزايد لتصل إلى أقصى كفاءة لها في هذه المرحلة (٧ - ٨) وهذه المرحلة تغير من الوحدة (٤ - ٨) كما هو واضح من الشكل (٧) والجدول رقم (٤) ...

٣ — المرحلة الثالثة:

ويكون مجملها خلف النقطة ج، وفيها يبدأ الاتساع الكلي بالتناقص على السرعة من إضافة وحدات جديدة من العامل الإنتاجي المتغير، والناتج الحدي ينعدم ويصبح أقل من الصفر، ويستمر الناتج المتوسط في التناقص، وهذه المرحلة غير منطقية لأنها ببساطة لمحصل على إنتاج أقل فأقل مقابل كميات متزايدة من العامل الإنتاجي المتغير، وبالتالي فإن المنتج لا يستطيع الاستمرار في العملية الإنتاجية وعليه يتوقف عن الإنتاج، ولذلك هذه المرحلة من (٨ - ١٠) على المhor الأفقي، كما هو واضح في الشكل رقم (٧) والجدول رقم (٤)، وعلى كل حال فالأوضاع السابقة وحدتها لا تحدد الربح من الإنتاج، فالإنسان يحتاج لمعرفة أسعار المنتجات وأسعار تكاليف عوامل الإنتاج، والمهم هنا أن نذكر أن المرحلة الثانية هي مرحلة الإنتاج المنطقي، أما المرحلتان الأولى والثالثة فهما مراحتنا إنتاج غير منطقية، وهنا يمكن القول إن من مصلحة المزارع أن يستمر في استخدام العامل الإنتاجي المتغير طالما أن قيمة الناتج الحدي أكبر من التكاليف الحدية للعامل المتغير، ويتوقف عن زيادة استخدام العامل المتغير عندما تتساوى قيمة الناتج الحدي مع التكاليف الحدية للعامل الإنتاجي المتغير في السوق، وكذلك الأمر فإنه لا يمكن أن تحدد العلاقات الطبيعية للإنتاج إلا على ضوء أسعار تكاليف عوامل الإنتاج، وأسعار المنتجات النهائية ... وبناء على ذلك فإن المشكلة ليست مشكلة طبيعية بل هي مشكلة الاقتصادية تتطلب الدراسة والمقارنة بين مختلف الأوجه التي يمكن أن تستخدم فيها هذه العوامل للوصول إلى أكفاء الفرص للاستخدام الأمثل للحصول على أفضل الأرباح .

٤ — قانون تناقص العائد الحدي:

من المبادئ الفامة التي يسترشد بها المنتج الزراعي أو مدير المزرعة عندما يقسم إنتاج أكثر من سلعة واحدة هو مبدأ العوائد الحدية المتساوية، ويوضح هذا المبدأ كيفية توزيع عامل الإنتاج على عدة مشروعات، وطريقة التوزيع هذه تكون مبنية على المبدأ نفسه الذي يعن عليه توزيع عامل الإنتاج عندما يكون هناك ناتج واحد فقط، على أن يتم التوسيع في إنتاجه إلى الحد الذي تتساوى فيه التكلفة الحدية مع الدخل الحدي (أو سعر المنتج)، أو الحد الذي يكون فيه صالح الدخل الحدي مساوياً الصفر.

الدخل الخدي الصافي - الدخل الخدي - التكلفة الخدية.

وبناء على ذلك، يمكن القول إن أفضل مستوى للإنتاج هو المستوى الذي يكون عنده الدخل الخدي الصافي مساوياً للصفر. على هذا يمكن تلخيص مبدأ العائد الخدي ك التالي:

لأجل الحصول على أعلى حد للدخل الصافي، فإن توزيع عناصر الإنتاج على المشروعات أو الاستعمالات المختلفة، يجب أن يتم بشكل تتناسب فيه كل وحدة من وحدات عنصر الإنتاج، الدخل الخدي الصافي نفسه في كاملة الاستعمالات الممكنة، وعندما تتوفر للمشروع عناصر إنتاج كافية أو وحدات من عنصر إنتاج معين كافية، فإنه يحاول الوصول إلى المستوى الإنتاجي الذي يكون فيه الدخل الخدي مساوياً التكلفة الخدية، أو إلى الحد الذي يمكن فيه الدخل الخدي الصافي مساوياً الصفر.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (٥): يبين العوائد الخدية الصافية في عدة مشاريع.

العوائد الخدية الصافية			عناصر الإنتاج
المشروع — ج —	المشروع — ب —	المشروع — أ —	
١٥	٢٠	٢٥	٥
١٢	١٨	٢٢	١٠
٩	١٥	٢٠	١٥
٥	١٢	١٨	٢٠
١	٩	١٥	٢٥
٠	٥	١٢	٣٠
	١	٩	٣٥
	٠	٥	٤٠
		١	٤٥
		٠	٥٠

من المجدول رقم (٥) يهدى أن المنتج يحتاج إلى ٥ وحدة من عناصر الإنتاج للمشروع الأول و ٤ وحدة للمشروع الثاني و ٣٠ وحدة للمشروع الثالث للوصول إلى أفضل مستوى للإنتاج، أي يعني آخر إلى المستوى الذي يكون عنده الدخل الحدي الصافي مساوياً الصفر. وإذا افترضنا أن المنتج لا تتوفر لديه هذه المقادير من عناصر الإنتاج، فإنه سيضطر إلى توزيع ما يتوفر لديه، بشكل يتسارى العائد الحدي الصافي لكل وحدة منه في كل مشروع. فمثلاً، إذا توفر لديه ٤٥ وحدة نقدية فإنه يستطيع أن يوزعها كما يلي: ٢٥ وحدة نقدية للمشروع الأول و ١٥ للمشروع الثاني و ٩ للمشروع الثالث. بحيث يكون العائد الحدي الصافي للوحدة الخامسة من عنصر الإنتاج في المشروع الثالث مساوياً العائد الحدي الصافي للوحدة الخامسة عشرة في المشروع الثاني وهو يساوي الوحدة الخامسة والعشرين في المشروع الأول. وعليه يستطيع التشغيل التوسيع في مشاريعه الإنتاجية إذا توفرت لديه المقادير الكافية من رأس المال، بحيث يستطيع التشغيل أن يحصل من كل وحدة نقدية يستمرها في أحد مشاريعه الإنتاجية على عائد حدي صاف مساوٍ لما يحصل عليه من مشاريع إنتاجية أخرى.

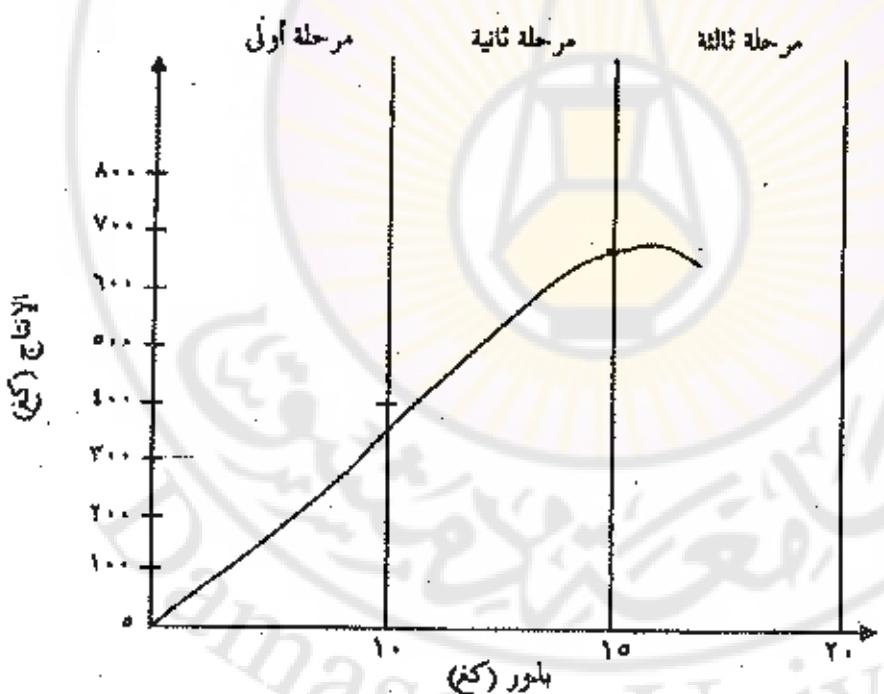
وفي الحياة العملية فإن المنتج الزراعي قد لا يعتمد على هذه الطريقة النظرية كما هو وارد في المجدول السابق. فمثلاً قد يبدأ المنتج الزراعي بمشروع عمل ناجح ويتسع في هذا المشروع إلى الحجم المناسب، ثم يرى بعد ذلك أنه إذا أضاف مشروعًا آخر يكمل المشروع الأول، يكون أكثر ربحاً له من أن يتسع بالمشروع الأول. ثم يتسع في المشروع الثاني إلى درجة إذا أضاف مشروعًا ثالثاً يكمل المشروعين الأول والثاني، قد يزيد أرباحه أكثر مما لو توسع في المشروعين الأولين.

ومن الأمثلة العملية في هذا الحال، يمكن أن يكون مشروع إنتاج الدواجن (فروج أو بقش)، فإن المربi يقوم بشراء الأعلاف الازمة بكاملها، وبعد خسارة من الزمن، ومن أجل التوفير في تكاليف شراء الأعلاف، يقوم المنتج بإنتاج بعضها من الأعلاف في مزرعته أو يقوم بتحمير معمل للأعلاف في مزرعته، وهذا يوقف على حجم الإنتاج لديه. ومع توسيعه في الإنتاج يمكن له أن يجعل مشروع معمل الأعلاف مستقلًا، بشكل يصبح إنتاج هذا المعمل ليس لمزرعته فقط ولكن ليبيع الأعلاف لمربين آخرين.

ومن هنا نرى أن مبدأ العوائد الخدمة المتزايدة يمكن أن يأخذ الصيغة التالية وهو أن الدخل الصافي للمزرعة يكون في أعلى مستوى له، إذا استعملت كل وحدة من عناصر الإنتاج في المشروع الذي تضيف فيه تلك الوحدة إلى الدخل أو العوائد أكبر كمية ممكنة.

وبالعودة إلى الفقرة السابقة — مراحل الإنتاج — وخاصة المرحلة الثالثة، نرى ظهور فعل قانون العوائد الخدمة المتزايدة، والذي يعبر عنه كما يلى:

يتناقص الإنتاج بزيادة استخدام عوامل الإنتاج أو يبقى عند المستوى نفسه، فعندما نصل إلى مستوى الإنتاج الأعظمي، فإنه من غير الممكن زراعة عامل الإنتاج ما لم تزداد بقية العوامل، فزيادة كميات البذار مثلاً أكثر من المستوى اللازم قد يزيد العواد أو حتى ينقصه، أي أنه لا يمكن زيادة الإنتاج بشكل غير محدد بزيادة عامل واحد، مع الإبقاء على بقية العوامل الأخرى ثابتة، كما يوضح ذلك الشكل التالي رقم (٨).



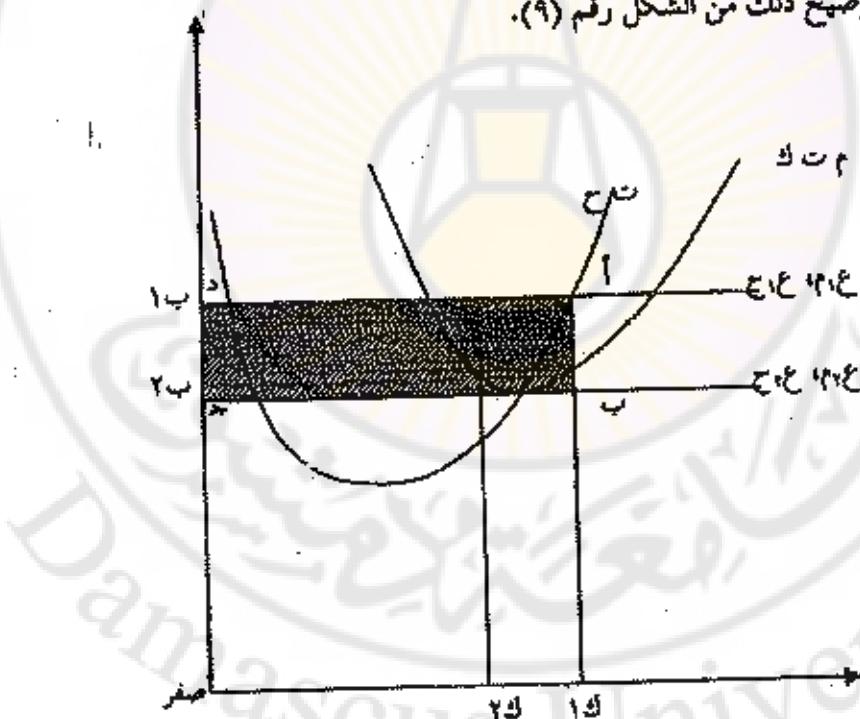
الشكل رقم (٨): لحن منحنى الإنتاج الإجمالي.

٨ - تحديد مستوى تعظيم الربح:

لأجل تحديد مستوى تعظيم الربح لابد من معرفة العلاقة بين المدخلات والمخرجات والتكاليف وال牟الد، والتي يمكن أن تجمع في قواعد اقتصادية من أجل تعظيم الربح. وهذا فإن تعظيم الربح يمكن أن يكون في صورة وحدات إنتاج، أو في صورة إجمالي تكاليف وإجمالي عائد.

أ - تعظيم الربح في صور وحدات إنتاج:

إن تعظيم الربح يعني أن الأرباح تصل إلى الحد الأقصى لها، عندما يتساوى العائد من بيع آخر وحدة من الإنتاج مع التكاليف الفرورية لإنتاجها. وعند هذه النقطة تسماى التكاليف الحدية والعائد الحدي ($T.C = U.H$). ومثال هذه الحالة يمكن أن يتحقق عندما يكون العائد من الوحدات الوزنية الأخيرة من الحليب مثلاً يدفع بالكامل من أجل العناصر «مثل الأعلاف والعمل ... الخ» الضرورية لإنتاجها. ويمكن توضيح ذلك من الشكل رقم (٩).



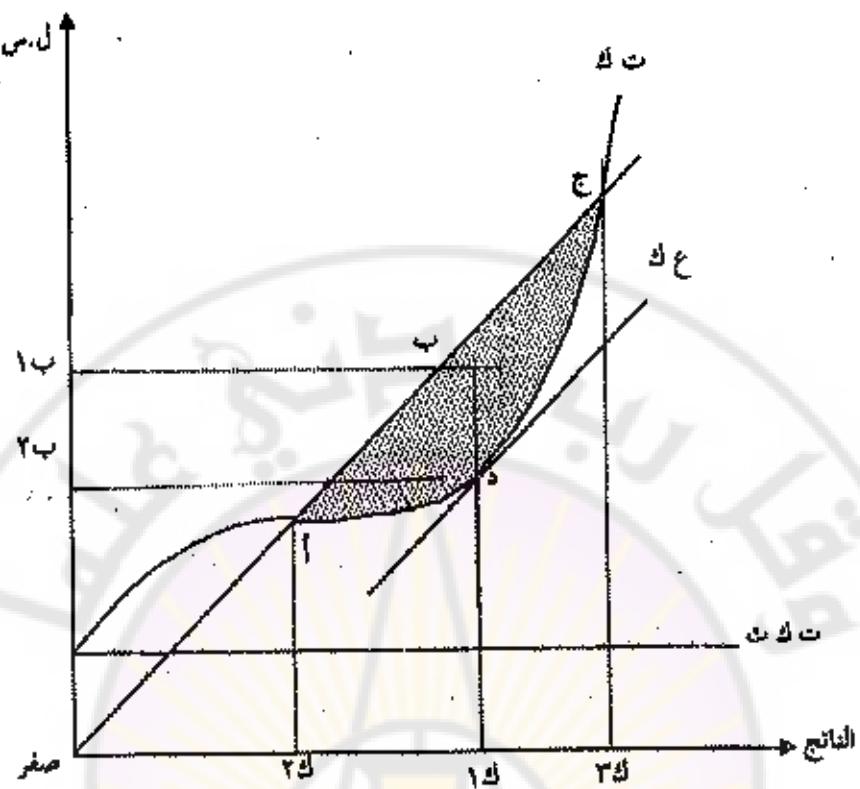
الشكل رقم (٩): بين تعظيم الربح في صورة إنتاج

والشكل رقم (٩) يبين مجموعتين من منحنيات العائد الخدي والمتوسط. وقد فعانا ذلك لنوضح أن نقطة تكلفة الإنتاج الدنيا ليست بالضرورة هي مركز تعظيم الربح.

فمن الشكل نرى أنه عند السعر b_1 يتم تعظيم الأرباح عند $x = U_1$ و تكون الكمية المنتجة هي k_1 . وبين الربح الكلي بضرب كمية الربح للوحدة من الناتج (الخطة A_b) في وحدات الإنتاج (صفر k_1) والعدد بالمستطيل $A_b \times U_1$. وأحياناً يطلق على هذا الربح صافي الربح (في المدى القصير)، وهذا يعني أن الفائض بالإدارة عمل بكفاءة كبيرة لبقائه في الإنتاج. وعند السعر b_2 فإن تعظيم الأرباح يتحقق عند $x = U_2$ و الإنتاج يتوقف عن k_2 . وبلاسيط أنه عند $x = U_2$ قد وصلنا إلى أخفض نقطة على منحنى $M(x)$ (متوسط التكاليف الكلية). وبحد أن أرباحاً أقل بكثير قد تتحقق هنا، إذا قررت بتكلفة الإنتاج الأعلى، وعند سعر إنتاج مختلف. لعند $x = U_2$ يجد أن الربح من وحدة الناتج يدفع مقابل تكاليف الإنتاج، كالمدارات وأجور العمال وغير ذلك من المدخلات التي دفعت من ثمنها، ولكن لم يتحقق ربح صافي من خلاها. وبشكل عام فإنه في كلتا الحالتين السابقتين فإن تعظيم الأرباح قد تتحقق عندما $x = U$ ، ولكن في أحد المثلين تحقق ربح صافي، بينما في الثاني لم يتحقق إلا الربح العادي، والشكل يوضح العلاقة بين منحنيات التكاليف والأسعار والأرباح.

ب - تعظيم الربح في صورة إجمالي تكاليف وإجمالي عائد: وهذا فإن الربح الصافي يحدد بالعائد الكلي (U_k) مطروحاً منه التكاليف الكلية (T_k). وتزيد الأرباح الصافية كلما زاد الفرق بين U_k و T_k .

والشكل رقم (١٠) يوضح العلاقة بين التكاليف الكلية والعائد الكلي والأرباح التي تتحقق وتحدد من خلاهما.



الشكل رقم (١٠): توزيع الربح في صورة إجمالي تكاليف وإجمالي عائد

إن الشكل السابق رقم (١٠) يوضح أن التكاليف الكلية أقل من العائد الكلي في المنطقة المظللة أ ب ج د فقط، والتي تمثل منطقة الربح. ونقطة الانقلاب تتحقق عند النقطة أ وتكون كمية الإنتاج المقابلة لها ك.٢. وعند هذه النقطة يكون قد دفع كل تكاليف الإنتاج الثابتة والمتحركة، ثم يبدأ العائد يصبح أكبر من التكاليف، وعلى حين النقطة جـ والتي يقابلها كمية الإنتاج ك٣ تصبح التكاليف ثانية أكبر من العائد، وعلى ذلك فإن منطقة الإنتاج المربح تتشعّص بين ك٢، و بين ك٣، وما يجب فعله الآن هو تحديد نقطة الإنتاج التي يتحقق عندها تعظيم الأرباح. وهذا يمكن عمله بإحدى طريقتين:

الأولى؛ وهي أن نأخذ مسطحة ونحدد النقطة التي عندها توجد أكتر مسافة رأسية بين ع k ، و t k ، وهذه المسافة تمثل بالخط ب D ، والطريقة الثانية هي رسسم خط مماس لمنحنى t k ، ومواز لمنحنى k $-t$. وعند نقطة التماس هذه يكون معدل التغير في منحنى k $-t$ مساوياً بالضبط لمعدل التغير في منحنى t k . ونظراً لأن معدلات التغير واحدة كما هو الحال في الخدمة، فإنه يكون عندنا ثانية ع k $-t$ H . ونتيجة أن نقطة تعظيم الأرباح تكون عند التابع k .

وهكذا يمكن تحديد مستوى تعظيم الأرباح وبالتالي الاستمرار في العمل أو التوقف عن الإنتاج عندما لا تكون الأرباح مناسبة أو التكاليف أكبر من العوائد.

٩ — تحديد أنواع المنتجات وكيفيتها:

لأجل تحديد أنواع المنتجات الزراعية وكيفيتها، لابد من تحديد الكميات المستخدمة من العوامل المتغيرة، والتي تتفق مع المطريق الاقتصادي للعملية الإنتاجية. ولذلك يلزمها معرفة الأمور التالية:

— أسعار عوامل الإنتاج المتغيرة.

— أسعار الإنتاج.

— العوائد الإجمالية للإنتاج = كمية الإنتاج الإجمالي \times سعر الإنتاج.

— أو: $TR = TP \times PQ$

— قيمة الإنتاج الحدي = كمية الإنتاج الحدي \times سعر الإنتاج.

— أو: $VMP = MP \times PQ$

— قيمة الإنتاج المتوسط = كمية الإنتاج المتوسط \times سعر الإنتاج.

أو: $VAP = AP \times PQ$

ومن الفقرات السابقة وخاصية (٥، ٦، ٧، ٨) تعرفنا على الإنتاج الحدي والمتوسط والكلي وكيف تتمثل بياناً ... إلخ وبشكل عام هناك ثلاثة أنواع من القرارات الإدارية الإنتاجية التي تتعلق بمضمون الدالة الإنتاجية وتوليفات المدخل، وهذه القرارات الإنتاجية تقسم كالتالي:

١— قرارات العنصر — العنصر.

٢— قرارات العنصر — المنتج.

٣— قرارات المنتج — المنتج.

وهذه القرارات تساعد في تقرير ما هي المنتجات التي سيتم إنتاجها؟ وكيف يتم إنتاجها؟ وما هي كمية الإنتاج من كل منها؟

— قرارات العنصر — العنصر:

في هذا النوع من القرارات على المزارع أن يقرر أنواع المدخلات التي سوف يستخدمها في إنتاج منتج معين. وعليه أن يحدد الكمية من كل نوع والتي يمكن أن تتغير استجابة للتغير في أسعارها.مثال ذلك — مدير مزرعة إنتاج حلبيب البشار، إذ يمكنه تغيير توليفة الحبوب والدرييس في عملية قطعه، وترك الأبقار تأخذ كمية من السيلاج. وعملية تغير نسب الدرييس والحبوب توقفت على كل من كمية الحلبيب المطلوب إنتاجه، والأسعار النسبية لكل من المدخلين. وقرارات العنصر — العنصر تعني استبدال عنصر إنتاجي بأخر. وهذا لا يعني بالضرورة أن يحل عنصر كلياً محل عنصر آخر. فهي تعني بصورة أكثر عملية تغير نسبة المدخل في حدود معينة، أي أكثر مما تعني إخراج كلي للمدخلات (أي استبدال إحداها بالأخر).

— قرارات العنصر — المنتج:

وهذه الحالة هي الصورة العامة المستخدمة والتي بذلت لها مناقشة الدالة الإنتاجية. فالإنتاج يعتمد على كمية من مدخل متغير واحد والذي يوغلب مع مجموعة ثابتة من الموارد. كذلك أدخل في تقسيم القرارات — قرارات العدد من العناصر التي تنتج منتجًا واحدًا أو العديد من المنتجات. فمثلاً الذرة والماء البروتينية تعد عوامل عديدة تستخدم في مجال الإنتاج الحمواني. وأيضاً الذرة والسلالج تعد عناصر عديدة يمكن أن تنتفع لهم الصناع والصوف ... منتج متعدد — وكذلك المثل على علاقة العنصر المتعدد والمنتجات المتعددة، يمكن أن تكون المزرعة التي يستخدم فيها السماد والماء في إنتاج المحاصيل الشتوية، بالإضافة للمحاصيل الصيفية بعدها والتي تستفيد منها في الموسم نفسه.

ـ قرارات المسلح ـ المسلح:

في هذا النوع من القرارات يقرر مدير المزارع عدد المشروعات في المزرعة وكمية الإنتاج في كل مشروع. فإذا كان عند المزارع قطمان من الحيوانات ومجموعه من الإناث الولادة، فيجب عليه تحديد عدد أفراد القطيع وعدد الإناث السولادة السنى يمكن أن يقتربها حتى يستطيع أن يدير بمجموعه الموارد التي في حوزته بصرورة مريحة.

وهنا يمكن التدوين أن المزارع أو مدير المنشأة يواجه عدة أنواع من المشروعات، فمثلاً بعض المشروعات تعتبر متكاملة - أي معنٍ أنه لزيادة الإنتاج في مشروع معين، فإنه يترتب على ذلك آلياً زيادة الإنتاج من الآخر. ومثال ذلك - إنتاج اللحم والصرف من الأغنام.

فبundما ت العمل على زيادة إنتاج لحم الضأن إلى حد معين، فإن إنتاج الصرف سيزيد أيضاً، والدورات الزراعية للمحاصيل هي أيضاً أمثلة على المشروعات المتكاملة فزيادة الترويج بالمادة العضوية وتحسين تركيب التربة التي تركتها زراعة المحاصيل البقولية تؤدي إلى زيادة إنتاج المحاصيل التي تأتي بعد ذلك وفي المقابل نفسه... إلخ. وهناك أيضاً المشروعات المنافسة والتنافس يحدث حينما تكون زيادة الناتج من أحد المشروعات لا تتم إلا على حساب الخصم أو التقليل من المشروع الآخر. وإن إنتاج بعض المحاصيل أو الإنتاج الحيواني التي تتطلب الموارد نفسها وفي الوقت نفسه تعدد من المشروعات المنافسة. ومثال ذلك -

فإن إنتاج محصولين يجب أن يحصلان في الوقت نفسه، فلهمسا يتنافسا على موارد العمل ورأس المال وآلة الحصاد، التي تستخدم في عملية الحصاد .. ، بالإضافة لذلك فإن المشروعات المضافة تغير واضحة في الحالات التي تستخدم الموارد نفسها في أوقات مختلفة خلال مواسم الإنتاج. مثل ذلك - إنتاج الدربس بعد حصاد الحبوب، والإنتاج الحيواني والمحاصيل التي يمكن أن تكون مشروعات مضافة من ناحية موارد العمل خلال العام. إذ يمكن للزارع أن يقوم بتربيه المواشي في موسم الشتاء عندما لا يكون هناك عمل في المخقول الزراعي.

١٠ - تكاليف الإنتاج الزراعي:

عند الحديث عن قيمة الإنتاج الزراعي، لا بد من الربط بين قيمة الإنتاج والتكاليف المصروفة على الإنتاج. ولهذا فإن دراسة تكاليف الإنتاج تعد من الموضوعات الأساسية لعلم الاقتصاد الزراعي، إذ لا يمكن التطوير في المشروعات الزراعية، إذا لم تدرس وتعرف التكاليف معرفة جيدة. بالإضافة لما سبق فإن مفهوم التكاليف من وجهة نظر الاقتصاد الزراعي، مختلف تمام الاعتلاف عن مفهومه من وجهة نظر المنتج أو المزارع العادي، فالمبالغ التي يدفعها المنتج كأجر وقيمة الألات ومعدات وقوارض رأس المال... إلخ المفترضة لقيام العمليات الإنتاجية هي تكاليف لا يذكرها المنتج إلا إذا دفعها نقداً. أما في مفهوم الاقتصاد الزراعي، فإن التكاليف المدفوعة وغير المدفوعة التي استعملت في إنتاج منتج معين تعد ضمن التكاليف.

وتحتفل تكاليف الإنتاج الزراعي عن تكاليف القطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ أن الجزء الأكبر من التكاليف في الزراعة لا يتغير مع تغير الإنتاج، وهذا الجزء يسمى التكاليف الثابتة. أما التكاليف الأخرى التي تغير بتغير الإنتاج فهي التكاليف المستقرة. ويعود العديد من التسميات والتقسيمات للتکاليف، فيضعهم يقسمها إلى تكاليف مباشرة وتکاليف غير مباشرة أو تكاليف أولية وتکاليف تكميلية. فالتكاليف المستقرة أو الأولية أو المباشرة مثل جميع تلك التكاليف التي يمكن تغييرها مع تغير حجم الإنتاج، أما التكاليف، الثابتة أو غير المباشرة أو التكميلية فهي جميع التكاليف التي تبقى بلا تغير مهما كان حجم الإنتاج. وبشكل عام فإن التكاليف تعرف بأدلة النفقات التي تترتب على صاحب المنشأة الزراعية من أجل تحقيق العملية الإنتاجية، وتشمل تكاليف عوامل الإنتاج والخدمات.

١- التكاليف الثابتة:

وهي بعض النظر عن القيمة الأساسية لوسيلة الإنتاج الثابتة، فهي تكاليف نفقات سوية بشكل مستمر لا تتغير بغير أحجام الإنتاج ويتحملها المنتج سواء أنتج أم لم ينتج. فمثلاً عند شراء حرار أو بناء حظيرة فإنه يترتب على ذلك نفقات ثابتة تصرف سنويًا مهما كانت درجة استخدام وسائل الإنتاج المستخدمة. وتشمل: دفع

الأرض وإيجار المباني، أجور العمل الأسري غير المنفوع، والضرائب، والاستهلاك، والتأمين، إلخ.

— عناصر الكلف المغایبة:

١ — ريع الأرض وإيجار المباني: بعد الريع الذي ينفعه المستمر أو المزارع إلى مالك الأرض خصراً رئيساً من عناصر النفقات السنوية لرؤوس الأموال الزراعية الثابتة. وبمقدار هذا الريع على صنف الأرض الزراعية وقابليتها الإنتاجية وموقعها.

٢ — الفائدة: إن القروض التي يحصل عليها المزارع لشراء المعدات والأكياس الزراعية والحيوانات تتطلب دفع فائدة سنوية. وتقدر هذه الفائدة على أساس القيمة الفعلية لوسيلة الإنتاج في كل سنة، بالاعتماد على سعر الفائدة السائد، ويمكن استعمال القانون التالي في حساب قيمة الفائدة على أساس القيمة لوسيلة الإنتاج.

$$F = \frac{Q_1 + Q_2}{2} \times \frac{R}{100}$$

حيث أن:

ف: قيمة الفائدة السنوية.

ق١: قيمة وسيلة الإنتاج في بداية السنة.

ق٢: قيمة وسيلة الإنتاج في نهاية السنة.

ر: سعر الفائدة السائد.

٣ — الاستهلاك أو الاندثار: تفقد وسائل الإنتاج الثابتة قيمتها بالتذرّيف، ويطلق على هذا فقد التذرّيفي اسم الاحتكاك الذي يتمّ بتأثير عواملين: الاستعمال والتقادم.

٤ - التأمين: نتيجة للظروف الطبيعية غير الاعتيادية، يمكن أن تحدث خسارة كبيرة في قيمة وسائل الإنتاج الثابتة، وقد تؤدي إلى زوالها، لذلك يلجأ المزارعون في البلدان المتقدمة إلى التأمين على وسائل إنتاجهم الثابتة. والتأمين يكلف ثقافات، وهذه الثقافات تعد عنصراً من عناصر تكاليف رأس المال الثابت. وتختلف تكاليف التأمين السنوية احتمالاً كبيراً بسبعين عوامل متعددة، وهي تتراوح بشكل عام من ١٠٠% - ٥٥% من قيمة وسيلة الإنتاج.

٥ - الضرائب: تعد سائر أشكال الضرائب المفروضة فعلاً على رؤوس الأموال الزراعية عنصراً من عناصر التكاليف السنوية. وهذه الضرائب تختلف من بلد لآخر باختلاف القوانين والأنظمة الضريبية السائدة في تلك البلدان.

٦ - تكاليف العمل الذي يؤديه أفراد أسرة المزارع: على الرغم من أن معظم المزارع لا تعمل على حساب أجور العمل المنجز من قبل المزارع وأفراد أسرته السالبين ساهموا في العمليات الإنتاجية، إلا أن الأمر يتطلب تقدير هذه الأجور وحسابها ضمن التكاليف السنوية الثابتة.

ب - التكاليف المغيرة:

وهي تلك التكاليف التي تتعلق مباشرة بإنتاج الناتج، ومستوى هذه التكاليف يتوقف على مستوى الناتج ولها علاقة مباشرة بدالة الإنتاج. والأمثلة كثيرة على ذلك في المزارع، فمثلاً تزيد تكاليف الأسمدة نظراً لزيادة المساحات المزروعة... الخ.

وهنالك أنواع كثيرة من التكاليف المغيرة من أهمها:

- الأسمدة والبذور ومواد مكافحة... الخ.

- وقود الآلات.

- أجور العمال من غير أفراد الأسرة.

- تكاليف علف الحيوانات.

- تكاليف الإجراءات البيطرية.

... الخ.

- بعض المؤشرات الاقتصادية لتكاليف المنتجات الزراعية:

١ - **التكاليف الكلية**: وهي كل ما دفعه المزارع من نفقات لإنتاج محصوله، وإيصاله إلى المستهلك، وتكون من التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة.

$$\text{ت.ك} = \text{ت.ث} + \text{ت.م}$$

حيث أن:

ت.ك: تكاليف كلية.

ت.ث: تكاليف ثابتة.

ت.م: تكاليف متغيرة.

٢ - **متوسط التكاليف الكلية لوحدة المنتجات**: وهي مجموع التكاليف التي تسلح لإنتاجطن واحد (وحدة وزنها) من المنتجات. وتحسب:

$$\frac{\text{المجموع الكلي}}{\text{عدد الوحدات المنتجة}}$$

٣ - **متوسط التكاليف الثابتة**: وهي مجموع التكاليف الثابتة (من استهلاك وضرائب وفالدة...) بالنسبة لوحدة المنتجات.

$$\frac{\text{المجموع الكلي}}{\text{عدد الوحدات المنتجة}}$$

٤ - **متوسط التكاليف المتغيرة**: وهي التكاليف التي تتفق على إنتاج وحدة واحدة من الإنتاج من التكاليف المتغيرة. وتحسب:

$$\frac{\text{المجموع الكلي}}{\text{عدد الوحدات المنتجة}}$$

٥ - التكاليف الحدية: وهي مقدار التكاليف المضافة إلى التكلفة الكلية الناتجة عن زيادة سعوم المنتج بوحدة واحدة، والتكاليف الحدية ترتفع كلية على طبيعة الدالة الإنتاجية، وتتكلف الوحدة من التكاليف المتغيرة، والتكاليف الحدية تدخل كلية في نوع التكاليف المتغيرة، ونحسب:

$$\frac{\text{التغير في التكاليف المتغيرة}}{\text{التكلفة الحدية}} = \frac{\text{التغير في الوحدات المنتجة}}{\text{الناتج}}.$$

و تعد التكلفة الحدية من المفاهيم الاقتصادية المهمة في التحليل الاقتصادي لاقتصاديات الإنتاج الزراعي.

تعد التكاليف المتغيرة مكوناً من مكونات التكاليف الكلية، وهي مسحاصحة مباشرة لمستوى الإنتاج، والتكاليف الثابتة تكون ثابتة عند جميع مستويات الإنتاج، أي أن التكاليف الثابتة ليس لها علاقة بمستوى الناتج، ولذلك فهي ثابتة عند كمية معينة من النعمود حق ولو كان مستوى الناتج صفرأ.

إن التكنولوجيا الحدية تعمل على زيادة الإنتاج من وحدة المدخلات، أي تعمل على رفع دالة الإنتاج، ويعنى آخر إن إجمالي الناتج يمكن إنتاجه بوساطة مدخلات قد استخدمت تكنولوجيا حديثة، أو أن كمية الإنتاج الكلي نفسها، يمكن إنتاجها بموارد أقل، إن التغيرات الكمية والنوعية التي تحدث بالنسبة للمنتج الجديد، تغير من الدالة الإنتاجية، وتلك التغيرات في الإنتاج الكلي من وحدة المدخل تؤدي إلى تغيرات في مستويات الأرباح، نتيجة استعمال العناصر المستخدمة في الإنتاج، وقد يؤدي التغير التكنولوجي إلى زيادة استخدام عناصر معينة وذلك لشدة تعقيدات النسخاني التكنولوجي (أسعدة مرکبة، أو مركبات علية.. إلخ)، أو أحياناً قد تؤدي إلى التقليل من استخدام عنصر معين، بالإضافة لذلك فإذا، هناك علاقة وثيقة بين التكنولوجيا الحدية وتكليف الإنتاج، وبشكل عام يمكن القول إن تأثير استخدام التكنولوجيا الحديثة، يهدف إلى زيادة الإنتاج، أي رفع الدالة الإنتاجية، باستخدام كمية محددة من المدخلات، وكذلك الأمر، فإن هذا سيؤدي إلى تغير أنكهة من حيثيات الناتج المتوسط والحدى إلى أعلى (أي أعلى من الأماكن السابقة لها).

إن العلاقة بين الإنتاج والتكاليف في ظل التكنولوجيا الحديثة، تظهر من خلال الإنتاج الحدي والمتوسطة المتزايدة، والتكاليف الحدية والمتوسط المتناقصة. وإن تكاليف الوحدة من الإنتاج تنخفض من مستوى إلى آخر، وذلك نتيجة لزيادة الإنتاج (إن ذلك التأثير يكون في ظروف ثبات أسعار عوامل الإنتاج أو المدخلات).

إن الهدف الرئيس من إدخال التكنولوجيا الحديثة هو العمل على زيادة الإنتاج أو تقليل تكاليف المنتجات الزراعية. وإن التكنولوجيا الحديثة يمكن أن تزيد من التكاليف الكلية، إما عن طريق زيادة التكاليف الثابتة الكلية (مثلاً شراء آلات حديثة.. الخ)، أو عن طريق زيادة التكاليف المتغيرة (مثلاً شراء أسمدة مركبة حديثة، أو بدور محسنة.. الخ)، والمهم هنا الوضع في الحسبان، عند تقرير استخدام التكنولوجيا الحديثة، ما إذا كانت تلك التقانات، ستعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج، أو التعريض عن ذلك بزيادة كميات الإنتاج، وبالتالي الحصول على الأرباح المرجوة.

الفصل الخامس
الإدارة المزرعية
(التخطيط والتنظيم)

مقدمة.

- ١ — مفهوم وتعريف الإدارة المزرعية.
- ٢ — أهداف الإدارة المزرعية.
- ٣ — أنواع القرارات التخطيطية المزرعية.
- ٤ — أدوات تحليل الإدارة المزرعية وصنع القرار.
 - أ— السجلات المزرعية.
 - ب— السجلات المالية.
 - ج— سجلات الإنتاج.
 - د— سجلات التسويق.
 - ه— الميزانية كأداة لصنع القرار.
- ٥— المبادئ الاقتصادية.
 - أ— إدارة الإنتاج.
 - ١ — التركيب المحسوب.
 - ٢ — نظام الإنتاج الحيواني.
 - ٣ — حجم المشروعات والدخل.
 - ب— إدارة تسويق المنتجات.
- ٦ — مفهوم تخطيط الإنتاج الزراعي وتعريفه.

- ٧ — الأسس والمبادئ الأساسية للتنظيم الزراعي.
- ٨ — تنظيم إسحارات تنفيذ المهام المتعلقة في الزراعة.
- ٩ — مؤشرات الخطة الزراعية.
- ١٠ — وضع الخطة الإنتاجية الزراعية.
- ١١ — مفهوم تنظيم الإنتاج الزراعي.
- ١٢ — عناصر تنظيم الإنتاج الزراعي ووظائفه.
- ١٣ — مبادئ تنظيم الإنتاج الزراعي.
- ١٤ — الأشكال الرئيسية لتنظيم الإنتاج الزراعي.

الفصل الخامس

الإدارة الزراعية

(التنظيم والتخطيط)

ملخصة:

الإدارة الزراعية هي أحد فروع علم الاقتصاد الزراعي الذي يختص أساساً بالتخاذل القرارات الإدارية المتعلقة باستخدام الموارد الزراعية وقبول النتائج المترتبة على تلك القرارات سواء منها ما يتعلق بالتخطيط أو التنظيم المزروع أو ما يتعلق بالتوصية والتنفيذ.

١ - مفهوم ولتعريف الإدارة الزراعية:

الإدارة الزراعية كأحد فروع علم الاقتصاد الزراعي تتضمن مجموعة من المخالق والقواعد والأساليب الاقتصادية التي يمكن عن طريقها حل المشكلات الزراعية المتعلقة بتحقيق واستغلال عوامل الانتاج الزراعي للحصول على أكبر قدر من العوائد وبأقل ما يمكن من التكاليف. بالإضافة لذلك يمكن القول بأن الإدارة الزراعية هي إحدى فروع علم الاقتصاد الزراعي الذي بهتم بتنظيم ومراقبة العمليات الزراعية المختلفة (الوحدة الإنتاجية الزراعية، ألا وهي المزرعة)، كما أنها تعد من العلوم التطبيقية، التي تعتمد على مبادئ مستمدّة من مجموعة من العلوم، الأولى منها هي مجموعة العلوم التكنولوجية كالكيمايات والنبات والحيوان والتكنولوجيا وعلم التربية والمحاصيل الزراعية وأمراض النبات والهندسة الزراعية وغيرها من العلوم المرتبطة بها. وتشمل المجموعة الثانية مجموعة العلوم الاجتماعية، كعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد بفرعه المختلفة، والعلوم السياسية وعلم النفس وغيرها من العلوم المرتبطة بها كالعلوم الإحصائية وعلوم الحاسوب.. الخ.

والإدارة الزراعية تعاريف أخرى، من حيث كونها فن أو صناعة، إن الإدارة الزراعية تعرف كفن من حيث دراسة تكوين وتنمية المهارة التي يستخدمها المزارع في أداء العمليات الزراعية المختلفة، أما الإدارة الزراعية فهي كصناعة أو كعمل اقتصادي

من حيث استخدام واتباع المبادئ والقواعد والأساليب الخديمة في تنظيم المشاريع الزراعية، وضمان استخدام الموارد الزراعية بالشكل الأمثل لأجل الحصول على العائد المثلى ومن ثم الأرباح كأي مشروع اقتصادي آخر.

ويرى بعض الاقتصاديين أن يفصل بين الإدارة الزراعية وعلم الاقتصاد الزراعي، على اعتبار أن علم الإدارة الزراعية يختص بدراسة البنيان الاقتصادي الزراعي الفردي بينما يختص علم الاقتصاد الزراعي بدراسة البنيان الاقتصادي العام أو الإجمالي.

ولما كانت الإدارة الزراعية تتأثر بالاعتبارات الاقتصادية العامة كالأسعار والضرائب ونظام التسليف والسياسة الاقتصادية الزراعية وغيرها، مما له تأثير كبير على قرارات المزارعين على المستوى المزروع، فقد اعتبرت الإدارة الزراعية فرع من فروع علم الاقتصاد الزراعي.

٢ - أهداف الإدارة الزراعية:

تعتبر الإدارة الزراعية عملاً إنتاجياً المدف منه تطبيق الأسس العلمية في الإنتاج الزراعي للحصول على أكبر كمية من الإنتاج بصفة مستمرة مع المحافظة على صحة الأرض، وبمعنى آخر الحصول على أكبر قدر من الإنتاجية وسائل ما يمكن من التكاليف. ومعنى ذلك أن هدف الإدارة الزراعية هو حصول المزارع على أكبر قدر من الأرباح وبصفة مستمرة، مقابل ما يقدمه من العناصر الإنتاجية المختلفة. إن الحصول على الربح ليس هو الهدف النهائي الوحيد للإدارة الزراعية، فقد يكون هدف بعض المزارعين هو بلوغ مستوى معيشي مرتفع لأفراد عائلاتهم، وإشاعر أكبر قدر ممكّن من حاجاتهم ورغباتهم، وفي أغلب الأحيان ما يتحقق ذلك بزيادة الأرباح. وقد يكون الهدف أيضاً هو مجرد استخدام المزرعة كمكان للمعيشة فيها والاكتفاء بسإمداد المزارع ببعض الدخول النقدية والدعوى العينية في صورة متاجلات زراعية.

وبشكل عام ولأجل تحقيق أكبر قدر ممكّن من الربح، يجب على المزارع توجيه استخدام جميع موارده بالشكل الصحيح، وذلك للوصول إلى أكبر قدر من الكفاءة الإنتاجية للعناصر المستخدمة في الإنتاج، وهذه الكفاءة تتوقف على عوامل تكنولوجية وأخرى اقتصادية واجتماعية، مما يتتحتم معه أن يكون المزارع ملماً بمختلف العلوم التكنولوجية والعلوم الاقتصادية والاجتماعية والزراعية وغيرها. ونظراً لأهمية التخطيط

والتنظيم بالنسبة لكل ما تقدم فإننا سنركز الاهتمام في هذا الموضوع على التخطيط والتنظيم للعمليات الإنتاجية الزراعية.

٣ - أنواع القرارات التخطيطية الزراعية:

يهم مدير المزارع بنوعين أساسين من القرارات التخطيطية:

أ - التخطيط التظيري: وهذا الجانب يشمل أموراً مثل موقع المزرعة والمحاصير التصنيفي للتربيه ومصادر الري والصرف، ووضع المشاتل والمباني ويشمل هذا المجال أيضاً حساب موارد المزرعة من الأرض والسلع ورأس المال بصورة التجزئية العددية مثل ذلك (المساحات الزراعية، أعداد الحيوانات الزراعية، أعداد الآلات... الخ). وكافة القرارات التنظيمية تشتمل على معظم الأسئلة التي تبدأ بما هي المنشآت التي يستند؟ وما هي المباني والآلات والمعدات اللازمة؟.. وهكذا.

ب - التخطيط التقيلي: وهو يشتمل على الأسئلة التي تبدأ بـكيف.

كيف تولف عناصر الإنتاج في المزرعة؟، كيف يتم العمل في كل مشروع (العمل العائلي أو العمل من غير أفراد الأسرة)؟، كيف تستعمل الأرض؟، كيف سيتم حصاد أو جني المحاصيل؟، كيف تربى الحيوانات؟، كيف تؤمن الأعلاف لهم؟... الخ.
وبشكل عام فهناك قرارات هامة يستندها المزارع أو يصدرها مدير المزرعة من أسمها:

١ - القرارات اليومية: حيث أن المشكلات الأكثر تكراراً هي تلك التي تواجه المزارع يومياً والتي تتصل بالعمل اليومي، ومع وجود العديد من الأعمال الروتينية اليومية الواجب تنفيذها، إلا أنه يجب وضع أولويات لأي الأعمال التي يجب تنفيذها ومن؟ ومن الذي سيقوم بها؟ وكيف يقومون بأدائها؟ ومع أن النظام اليومي لإدارة مشروع الإنتاج الحيواني مثلاً أصبح روتينياً إلا أن تكرار القرارات مطلوب، فمثلاً علاقات التغذية، ومستوى التغذية الموضوع، يجب أن يتغير عند المستويات المختلفة من النمو، والرعاية الطبية مطلوب أيضاً، وهناك بعض الأحداث غير المتوقعة التي تنشأ وتحدد مقدرة رجل الإدارة المزرعية، فانتشار الأمراض والحيشيات والعواصف.. الخ تتعذر أمثلة على ما يمكن تصور حدوده.

٢ - قرارات دورة الإنتاج: إن بعض القرارات المطلوبة التي يصدرها مدير المزرعة قد تؤثر على بحاج عمله خلال دورة أو أكثر من دورات الإنتاج، فهناك بعض المحاصيل المعهدة للأرض مثل الذرة التي تؤثر على إنتاج المحاصيل الأخرى التي تعقبها. وهناك القرارات التي يتم تحقيقها بعد فترة طويلة ومن أمثلتها برامج تربية الحيوان، وبعد فترة طوولة نجد أن النوع وكفاءة التنفيذية تتأثر كلها. وقرارات أخرى أنساب تصدير وتشمل تقدير عوامل تكاليف التنفيذية وسعر البيع، ونسبة الربح في حساب السوزن الأمثل لبيعها في السوق، وتحديد كمية الحبوب (الأعلاف المركبة) التي تعطي لحيوانات الحليب هي من نوع هذه القرارات نفسها.

٣ - قرارات المدى الطويل: إن بحاج المزارع في المدى الطويل يتوقف على القرارات التي يجب أن يتخذها دون توفر معلومات كاملة، كما يفعل في المدى القصير، وهذه القرارات تشمل تقدير أسعار السلع المتعددة في السنوات المقبلة. وتقدير تكاليف المستقبل، وبالتالي حجم ربحه، وهنا يجب على المزارع أن يستعرض البالى المتاحة له في المدى الطويل، عندما يكون بهدف اتخاذ قرار بشأن استثمارات رأس المال في المدى الطويل وخاصة المباني. فإذا كان في رأيه أن تلك الاستثمارات ستزيد الدخل السنوي أو تقلل تكاليف التشغيل بالقدر الكافي لتغطى إجمالي تفقات رأس المال المبدئي، فإن التغيير يكون معقولاً من الناحية الاقتصادية.

وبالإضافة للملك، هناك مواضيع أخرى إلى جانب كفاءة الإنتاج، وحجم العمل واختيار المشروع، وتوفيق الموارد التي يجب أن يتناولها المدير، ومن أهمها:

١ - يجب عليه الإمام بكلفة المعلومات المتعلقة في الزراعة، فمثلاً يجب عليه أن يعلم بكل الأسعار ذات الصلة بعمله الزراعي، والتغيرات الحاصلة التي يمكن أن تحصل في تكاليف المدخلات يجب أن تقدر وتقيم ليتبين أي عنصر يمكن من الأرباح استبداله بأخر في العملية الإنتاجية. وكذلك فإن المناسبة من المنتجات الغذائية الأخرى قد تغير هيكل الأسعار بالنسبة للسلع الزراعية التي ينتجهما المزارع. وقد تتغير الصفات المطلوبة في المنتجات، بالإضافة إلى أنه يجب على المدير أن يحافظ على مقدرته الفنية المساعدة في كل طرائق المنتجات، وطرق إنتاجه التي تطبق في مشروعاته الزراعية.

وكلذلك يجب عليه المراقبة والإطلاع ومعرفة الأدلة الجديدة والتغيرات الجديدة التي قد يدخلها في مشروعاته الزراعية إذا أراد تعظيم دخله.

٢ - ما يتعلّق بقدرة المدير على التوافق بنجاح مع تغيرات سعر السوق والتغيرات التنظيمية والتغيرات السياسية، فالتأثيرات هيكل السوق المحلي مثل الدباغ في تسويق جديد والعرض التعاوني في المنطقة قد يعطي للمدير فرصة لاستعمال زيادة أرباحه. وعليه أن يقدر قيمة هذه التغيرات في التأثير على أرباحه ويجب أن يوفق بين زراعته والعمليات التسويقية حتى يتمكّن من تحقيق ميّزات منها إذا قدموا له مزيداً من الفرص الاقتصادية. وقد يكون التغيير الأكثر نظرياً في هذه الفكرة هو التنظيم السوقي الذي يسمح بذلك الجهد لتحسين صفات المنتج وتحديد الكمية التي تطرح في السوق والبحث عن أحسن مصادر الإتسان مثل تلك التي تتميز بالفائدة المنخفضة والمصحوبة بالمساعدة الإدارية للمفترضين وهي تتعبر نوعاً آخر من التوفيق الذي يسعى إليه الكثير من المزارعين.

٣ - هو المحافظة وتعكس المحافظة جزئياً في تقلبات العمل ويمكن أن يكون التأمين ضدها منظماً وغير منظم. فالتأمين على الحصول ضد الحرائق وعلى الحيوانات تعتبر أمثلة على التأمين المنظم. ويشمل طرق التأمين غير المنظم الطرق التي يحاول المزارع الفردي بما تقليل حسائط الإنتاج أو التقلبات في العمل. والأمثلة التقليدية على التأمين الفردي غير المنظم هو المدى الذي يلحد فيه المزارع للتحصص أو الإنتاج المتتنوع. فالتخصص يساعد على زيادة كفاءة الإنتاج لأن معرفة المدير ومقدراته الفنية تتركز على مشروع واحد أو القليل من المشروعات بدلاً من العديد منها. ولو وجود فرصة أكبر في سعة الإنتاج نتيجة تركيز المقدرة الفنية هذه ولأن الموارد المالية للوحدة الزراعية تتركز في إنتاج نوع واحد، والتخصص يجعل المجمم الاقتصادي سواء في شراء المدخلات أو بيع المنتجات. والتنوع يعني وجود العديد من المشروعات المستقبلية التي تعمل في نفس فترة سنة العمل بالضبط، والمزارع يمكن أن ينبع إنتاجه بالعديد من المشروعات (التنوع الأفقي) أو يمكن أن يعمل عدة خطوات في إنتاج متتابع واحد

(تنوع رأسى) فاختيار حجم المشروع واحتياج نوعه (فإنتاج الحليب يعطى دعلاً ثابتًا، وبالعكس عملية تسمين الحيوانات والتي قد تدر ربحًا غالباً أو خسارة شديدة) تعتبر أيضاً طرفاً يجب على مدير المزرعة أن يؤمن عليها بغير الطريق النظامي.

٤ - وهو الذي يشتمل على مشكلات اقتصاد المدى القصير ومتطلبات الاتساع في مقابلة متطلبات المدى الطويل. فاتخاب قطاع الحيوانات لاتساع الحليب واللحم تعتبر مثلاً على متطلبات المدى القصير بالنسبة لمتطلبات المدى الطويل. ففي المدى القصير نجد أن الدخل الكلى يمكن زراعته نتيجة الحصول على الدخل الناتج من بيع الأبقار المتربية، وفي المدى الطويل نجد أن جزءاً كبيراً من الدخل الكلى يقل نتيجة عدم المقدرة على بيع حليب الأبقار المتربية، ويكون ذلك صحيحاً بصفة خاصة إذا وحه الدخل التحصل عليه من بيع الأبقار المتربية، إلى التواهي الاستهلاكية وليس إلى إعادة استماره (في غذاء مزرعي (ربما أبقار عاليّة الاتساع) وعملاً إذا احتررت الماصيل أو بيعت في أوقات حصادها ينبع أحد الأسلفة التي تواجه مدير المزارع كل عام، ورأس المال المستثمر في المباني والأجهزة والمخازن تعتبر أمثلة أخرى ونقطات الاستصلاح والاختيارات بين الإنفاق على احتياجات العائلة أو احتياجات العمل تعتبر مشكلة دائمة.

٥ - ويشتمل ثبات موارد المزرعة والاتساع لها، وقيمتها المقدرة وكيف يحصل منها أحسن توليفة من الموارد المتغيرة التي تملّكتها هدف تعظيم الربح والدخل الناتج من المزرعة، وزيادة سعة الاتساع تخفيف تكاليف إنتاج الوحدة وتساعد على توضيح جهود المزارعين لشراء الكثير من الآلات والأجهزة (استخدام التكنولوجيا) عندما يواجهون بالانخفاض الأسعار الزراعية، ومع ذلك فإن هذه المناقشة قد لم تست فقط المراضي الواسعة في وظائف الإدارة وأدوات التحليل، ومواضيع المشكلات التي تواجه مدير المزرعة باستمرار، وعلى مدير المزرعة أن يستخدم بنجاح قدراته في صنع القرار في ثلاثة مجالات لكي يسو بعمله حفناً رحباً، في مجال الاتساع، وفي مجال التسويق، وفي مجال التمويل.

٤— أدوات تحليل الإدارة الزراعية وصنع القرار:

إن الأدوات الأولية التي يمكن أن يستخدمها مدير المزرعة في صنع القرار متعددة ومتنوعة والإصدار قرارات جيدة يجب على المدير أن يعلم بالحقائق المطلقة بال موضوع والحقائق أو البدائل الاقتصادية حتى يكون لقراره معنى اقتصادي، وبعض الحقائق المطلوبة تغير حقائق اقتصادية، مثل الأنباء السعرية، ونوع آخر من الحقائق التي يمكن أن من طبيعتها تكنولوجيا مثل معدل النمو الذي يمكن توقعه إذا غيرت عملية معينة لبيان تحت ظروف معينة، والسجلات تغير طريقة تسجيل كل من نوعي الحقائق التي يحتاجها مدير المزرعة.

أ— السجلات الزراعية:

تعرف السجلات الزراعية بأنها صيغات تدون فيها البيانات الإحصائية مثل كميات الأعلاف وأنواعه ومصادره وكميات البذور وأنواعها ومصادرها وعدد الحيوانات وأنواعها ومصادرها، ومن أمثلة هذه السجلات، سجلات الأعلاف وسجلات البذور وسجلات الحيوانات الزراعية وسجلات العمال، تلك السجلات يعتمد عليها مدير المزرعة دائمًا لاحتواها على العمليات الزراعية المتعددة، وبصفة عامة فإن السجلات الزراعية هي مرآة تصور المزرعة في الماضي والحاضر للاستفادة منها في تعديل النمط الزراعي في المستقبل، والسجل المناسب هو الذي ييسر حفظه ويساعد على إعطاء البيانات التي يحتاج إليها في أقصر وقت ممكن.

بـ— السجلات المالية:

بعض السجلات المالية التي تحفظ بواسطة المزارع تشمل قائمة ممتلكات وقائمة موازنة ودفتر إيرادات ومصروفات نقدية، وجدول استهلاكات، ومن هذه السجلات يمكن عمل ملخص للعديد من مقاييس نجاح المزرعة متضمناً دخل المزرعة ودخل العمل والنسبة المئوية للعائد على رأس المال المستثمر.

وقائمة الموازنة أو تقرير صافي المستحق تغير تسجيل للنمو المالي التي غالباً ما يشار إليها بتقرير صافي المستحق، وتعد قائمة الموازنة لتدوين الأصول والخصوم تدوين، الأصول هي قائمة تشمل تدوين كل شيء يمتلك (سواء كان عليه أو لا) فizerعة

الإنتاج الحيواني والأجهزة والعلائق والتموين التي في حوزتها والنفود في البنك وحسابات الواردات والحاصلات المزروعة وغير ذلك. وعادة الأصول الشخصية التي ليس لها علاقة بعمليات المزروعة تدخل أيضاً مثل سيارة العائلة وأثاثات المنزل والأجهزة والمخزون والأوراق المالية، ويمكن تقسيم الأصول إلى فئتين: حاري وثابت والفرق بينهما هو مدى استدامة الأصل للتحول إلى نقود. وتقدر الأصول أو وضعها في صورة نقدية صحيحة تعتبر عملية صعبة. وعادة ما تقدر الحاصلات المخزونة تبعاً لقيمتها في السوق والطرق الممكنة لتقدير الأصول الرأسمالية المعاصرة هي: (أ) التغفة البديلة (ب) التكلفة الأصلية مطروحاً منها الاستهلاك (ج) قيمة إذا كان ثمار الدخل النساج من الأصل يمكن تحويله بصورة رأسمالية.

والخصوص تشمل الأشياء المملوكة للأفراد، والفاتات الشائعة هي التي تشمل الفواتير غير المدروعة للعلاقين والأسمدة والكهرباء والمستحقات للبنك والرهونات، والتفرقة يمكن عملها أيضاً بين المستحقات الخارجية والمستحقات التالية، وخاصة التقسيم تعتمد على وقت التسديد. فدفع الرهن الذي يستحق بعد عشر سنوات من الآن يغير خصم ثابت وفاتورة العلاقين التي تستحق الأسبوع القادم يمكن عدهم حاربي.

وصال المستحق هو الفرق بين إجمالي الأصول وإجمالي الخصوم. وقد يكون رقمًا سالبًا وهي كمية النقود التي ترك لك إذا بعثت كل الأصول ثم قمت بتسديد كل المستحقات عليك، وحيثما يضاف صالح المستحق إلى إجمالي الخصوم تجد أن قائمة الموارنة توازن.

وقائمة الموارنة هي التسجيل المالي الذي يطلبها البنك الذي تتعامل معه عندما تذهب إليه في طلب قرض.

وحصول الاستهلاك بعد لفات رأس المال التي يمكن استخدامها لأكثر من سنة واحدة وعلى ذلك لا يمكن اعتبار التكلفة الأصلية كنفقات تشغيل في السنة التي اشتريت فيها. ومبانى المزروعة وإمكاناتها وأجهزتها والمربي من الإنتاج الحيواني وقطعان الحليب أو الأسوار والأنباب الخاصة بالصرف والبساطين، والأبار تغير كلها الفاتات

العامة التي يجهز جدول الاستهلاك من أجلها. وفي مناقشة التكاليف اعتبر الاستهلاك أحد أنواع التكاليف الثابتة، والتي ليس لها دخل في تحديد مستوى الإنتاج الأكبر ربحاً.

بـ— سجلات الإنتاج:

تحفظ سجلات الإنتاج للمساعدة في تحليل الإدارة وهي تساعد مدير المزرعة في حساب معدلات الكفاءة الفيزيالية ويمكن أن توكل دقة المقاييس المالية. وسجلات الإنتاج الحيواني تساعد بشكل كبير في إحكام إدارة الإنتاج الحيواني. فسجلات الصحة والتربية وكفاءة التغذية والإنتاج تقدم الأسس التي لها يستطيع المزارع اتخاذ أو اختيار قطاع التربية الأفضل، أو تحديد مستوى التغذية الأكبر ربحاً. وتقدّم أيضاً الأسس التي يستطيع لها المزارع أن يحدد ما إذا كان لديه مقدرة إدارية حاسمة لمشروع إنتاج حيوان. وسجلات المحاصيل يمكن من السهل حفظها على خريطة حقول المزرعة، وكل عام يستطيع المزارع تسجيل المحاصيل المزروعة، وأصناف النباتات، والأسمدة المستخدمة وطرق الخدمة المستخدمة والإنتاج المنتج.

وتساعد هذه المعلومات في تقرير استمرار الطرق التي يظهر أنها مرتبطة، والتي سوف تساعد على إلغاء ما عدا ذلك. وبحلول الوقت فإنها تساعد على تحديد المحاصيل الأكثر ملائمة للمزرعة كلها ول المختلف الحقول في حدودها. ويلعب المناخ دوراً هاماً في إنتاج المحاصيل وتأثيره غالباً ما يكون أكبر من قدرة الإنسان، وتتسجيل الطقس يساعد المدير في وضع خطط المستقبل. معلومات أكثر اكتمالاً مشتملة على كل من العوامل التي يمكن أن يسيطر عليها، والتي لا تدخل تحت سيطرته.

د— سجلات السوق:

وتشتمل على أسعار البيع للمتحاجات، وصفات المنتجات المباعة، ومكان ونوع التركيبات السوقية التي بيعت فيها المنتجات ونفقات التسويق والتي تشمل (الإعلان، النقل، الفرز والتذریج.. الخ).

وبعض هذه السجلات مثل أسعار المنتجات المباعة ونفقات السوق تحفظ معها في السجلات النقدية، وملحوظات بسيطة (أحمد إضافية في سجل الإيرادات النقدية) يمكن بسهولة أن تسهل البقية.

ويمكن القول هنا انه من المعروف أنه لا توجد طريقة واحدة للمحاسبة، كما لا يوجد نظام موحد للسجلات يمكن تطبيقه على جميع المزارعين وعادة يقوم المزارع بتصميم وابتكار صور السجلات وفقاً لرغبته بما يتلاءم مع هدفه من ممارسة مهنة الزراعة.

٤- الميزانية كاداة لصنع القرار:

الميزانيات تساعده في رؤية التكاليف المستقبلية للزراعة التي تبين على السجلات والمخبرة، وهي تساعده في تحديد التكاليف الفحتمل زيادتها، وهي تساعده أيضاً في التنبؤ بالعائد المتوقع من إنتاج المزرعة، وتساعده في حドولة وتحديد مواعيـد مشروعـات المحاصيل والإنتاج الحيواني. والميزانيات تساعده في إرشاد المزارع إلى اختيار مشروعـات المزرعة التي تفي بـمـجاـهـات عـاقـلـة أـكـثـر وأـهـادـافـ الشـخـصـيـةـ في الدـعـلـ وـالـإـشـاعـ.

الميزانية تعتبر أدـةـ العملـ الرـئـيـسـةـ التيـ فيـ حـوـزـةـ المـزـرـعـةـ، فـهيـ الأـدـاءـ الـمـيـكـانـيـكـيـةـ لـتـحـدـيدـ الـأـرـبـاحـ، كـماـ تـسـاعـدـ عـلـىـ تـصـوـرـ النـتـائـجـ الـخـتـمـلـةـ منـ الـأـعـمـالـ الـبـدـلـةـ.

وـاصـطـلـاحـ الـحـدـيـةـ الـذـيـ نـوـقـشـ سـابـقـاـ يـقـرـرـ أنـ الـمـازـرـعـينـ يـجـبـ أنـ يـذـكـرـواـ عـلـىـ أـسـلـسـ التـكـالـيفـ الـمـضـافـةـ وـالـعـرـالـدـ الـمـضـافـةـ النـاتـجـةـ مـنـ التـغـرـيرـ فيـ تـنظـيمـ عـلـمـيـةـ الـإـنـتـاجـ، وـهـذـاـ فـانـهـ مـنـ الـمـنـطـقـيـ أـنـ يـوـجـدـ جـمـعـوتـانـ عـامـتـانـ مـنـ الـبـيـانـاتـ، الـتـيـ تـحـبـرـ أـسـاسـيـةـ فيـ أيـ مـيـزـانـيـةـ مـفـيـدةـ. أوـلـاـ الـمـدـخـلـ الـمـتـغـيرـ (ـمـعـ مـاـ يـصـاحـبـهـ مـنـ تـكـالـيفـ)ـ الـمـرـاقـقـ لـعـلـمـ مـعـنـ، وـثـانـيـ النـتـائـجـ الـتـغـرـيرـ (ـمـعـ قـيـمـتـهـ)ـ الـتـيـ تـنـتـجـ مـنـ الـعـلـمـيـةـ وـبـيـ أيـ مـواـزـنـةـ لـعـلـمـ مـزـرـعـيـ جـارـ، فـانـهـ يـمـكـنـ إـضـافـةـ أوـ تـقـلـيلـ الدـخـلـ الـمـتـحـقـقـ. وـشـكـلـ ثـوـدـجـ المـيـزـانـيـةـ يـجـبـ أنـ يـتـبعـ هـذـاـ الـاطـارـ.

ل.س

التكاليف المضافة:

العائد المخض:

الإجمالي:

التكاليف المخفضة:

ل.س	الإيرادات المضافة:
ل.س	الإجمالي:
ل.س	صافي التغير في الدخل (بالإرداد أو الناقص).....

إن وظيفة "يز التغيرات في التكاليف والائد الناتج من التغير في نشاط المزرعة سوف يختلف عندما تستعدم النواحي الاقتصادية. وسوف يتبع المزارعون أنه بعض التغيرات في نشاط المزارع، فإن تكاليف معينة سوف تبقى بدون تغير، بينما الأخرى ستتغير بقدر حجم التغير. فإضافة بفترتين لمشروع إنتاج حليب كبير، من المحتمل أن لا يكون هناك إضافات في التكاليف الضرورية للضرائب أو تأمين المباني أو رحمة حتى الأجهزة (نوع التكاليف الثانية)، ولكنه قد يتطلب تكاليف إضافية للتغذية (نوع التكاليف المقدرة) بنسبة عدد الأبقار المضافة نفسها.

ومن جهة أخرى فإن التكاليف والائد المضاف الناتجين من إضافة مشروع ثانوي مثل تربية العجلول للبيع قد يكون أكثر صعوبة في تحديد ما إذا كان المشروع المضاف قد يشمل استعمال متصل للموارد أو يوجد تغيرات في كل نواحي العمل المزرعي البخاري، وبغير التكاليف التي لن تغير مثل تلك التي تكون ثابتة نتيجة لعمل معين وتلك التي ستغير التكاليف المقدرة — تكون المشكلة الأساسية في إجراء الموارنة.

ولمهم هنا هو أن تذكر ميكانيكية اختيار التغيرات من خلال عملية الميزانية وهي أن التكاليف المقدرة أو المضافة فقط، هي التي يجب أن تدخل الحساب.

٥—المبادئ الاقتصادية:

إن أهم أهداف إدارة المزرعة هو تعظيم الائد من وحدة النقد في ظل محضفات عامل المدخلات المحدودة، فيما يجد أن رأس المال التقديسي يشتري أي مدخل، إلا أن مورد المدير المحدود غالباً ما يكون رأس المال. فإذا كانت هذه هي الحالة فإننا سوف نستخدم مبدأ مساواة الائد الحدي التي قد تؤدي به إلى استخدام مدخلات في مشروعات إلى أن يكون الائد الحدي من آخر وحدة مدخل مستعملة في كل مشروع متساوية. وللوصول إلى هذه النهاية فإنه سوف يستخدم القانون العام الخاص بالميزة النسبية في اختيار المشروعات كاعتبار أول. وسوف نستعمل تحويل النتائج - المسنج

للمساعدة في إيجاد توليفة المشروعات التي تنتج أكبر إجمالي، وتحليل العنصر لإيجاد أقل طريقة تكلفة لإنجاح المستوى الأمثل من الناتج.

والآن سوف نقوم بتطبيق المبادئ الاقتصادية في صنع القرارات في بحث إدارة الإنتاج والتسيير.

١— إدارة الإنتاج:

إن أول ما يحصل بالإنتاج الذي يقوم به معظم مدبري المزارع هو تحدي التركيب الخصوصي، والثانى هو برنامج الإنتاج الحيوانى وفي كل حالة فإن اختيار توليفة المشروعات دافع المخاصيل والإنتاج الحيوانى، وبين المخاصيل والإنتاج الحيوانى، تتعارض قرارات هامة فاختيار مشروع (س) يتوقف جزئياً على تفضيلات المزارع الشخصية وأهداف عائلته، وجزئياً على مقدرة مدير المزرعة في استخدام الإمكانيات التكنولوجية والتوازى الاقتصادية، وجزئياً على الموارد التي على المدير أن يستخدمها. وفي أغلب الحالات فإن علاقات المنتج — المنتج ومبدأ مساواة العائد الحدى تتعذر على قدر كبير من الأهمية. وبعد اتخاذ القرار بخصوص المشروع الذى سيستعمل فإن علاقات العنصر — العنصر تساعده المدير في إيجاد توليفة أقل من التكاليف لإنجاح أي مستوى ناتج معين. وتحديد الحجم الأكبر ربما لكل مشروع يمكن الحصول عليه بدراسة علاقات العنصر — المنتج وباستخدام التحليل الحدى لإيجاد المستوى الذى عنده تكون وحدة المدخل الحدى لكل مشروع تدر نفس قيمة الإنتاج (مبدأ تساوى العائد الحدى).

٢— التركيب الخصوصي:

بعد معرفة المخاصص الفيزيائية للمزرعة مثل نوع التربة ودرجة استقرارها.. الخ تجد أن أول أعمال المدير هو التركيب الخصوصي. فعوامل نوع التربة الطبيعية وهطول الأمطار وطول موسم النمو ودرجات الحرارة ستكون أهم العوامل التي تؤدي إلى حذف عدد كبير من مشروعات المخاصيل الممكنة، والمهم هنا هو محاولة إنتاج المخاصيل ذات الربح الأعلى، التي تتفق مع الأحوال الطبيعية للمنطقة.

ولتكن هناك أسلطة هامة أخرى منها، هل من الضروري أن تبقى دورة المخاصيل على خصوبية أو تمنع المادة العضوية من التربة؟ وكيف تقلل دورة المخاصيل المحاطرة

عن طريق تنويع الإنتاج؟ ما هي العلاقات بين المشروعات حينما تتوضع في مختلف دورات الحاصل. إن كل من تلك الاعتبارات هامة. ولتحديد الدورة الأكثر ربحاً فإننا نحتاج إلى السعر لكل منتج، وتكليف الإنتاج من وحدة المساحة لكل محصول.

٢ - نظام الإنتاج الحيواني:

إن النوع الذي يقتنيه من الحيوانات يحدد جزئياً بنوع الغذاء الذي يتبع من دورة الحاصل. وعموماً فإن العدد الأدنى من الحيوانات الذي يقتني في معظم المزارع يجب أن لا يقل عن ما يكتفي لأن يتغذى على العلف الأخضر ومواد الأعلاف الأخرى المتوجه بصورة مرحبة. والكمية المثلثى من الحيوانات بالزراعة ترتفع على عدة عوامل.

فالادارة تعتبر على درجة كبيرة من الأهمية في تماح تشغيل أي مشروع للإنتاج الحيواني. فكفاءة الإنتاج الحيواني (المصدر الرئيسي لاختلاف الدليل في مزارع الإنتاج الحيواني) تتأثر مباشرة بعدة عوامل متصلة بالإنتاج الحيواني. فالمدير يجب أن يكون على علم بمواضي التغذية الأحسن والأكثر اقتصاداً. وأن يكون قادرًا على مواجهة الأمراض، وأن يكون متصلًا على علم بالتربيه، وله القدرة على الحكم على كفاءة التغذية ويعرف المستلزمات الأساسية في الحظائر والمعدات، ويعرف من يشتري ومتى يبيع وله القدرة على تنظيم العمل وتنفيذ جيداً وفي وقت.

وتوفر كمية العمل المثالح وتتكلفته ونوعيه وتوزيعه في مشروع الإنتاج الحيواني المختار، فالتوسيع في مشروعات الإنتاج الحيواني غالباً ما يتم في مزارع معينة وذلك لاحتياجها إلى كميات كبيرة تسبباً من العمل العائلي (تكليف ثابتة) ففي المزارع الصغيرة حيث المشكلة في استخدام العمل بكفاءة، فإن الإنتاج الحيواني يتعطل بآنه الكبيرة من العمل ويأمرأده العالي للعائد من التغذية (قطع لإنتاج الحليب أو دواجن) عادة ما يكون أكثر مرافقه. لكن في المزارع التي يكون فيها العمل نادراً فإن الإنتاج الحيواني الذي يتبع عالياً منخفضاً من التغذية ولكن عوادد عالية (عمول التسليم) غالباً ما يكون أحسن الاختيارات، ومعظم المزارعين الذين يتوفرون لهم متوسط الإدارة السابقة يجب أن يقتربوا الإنتاج الحيواني الكافي لاستخدام العمل غير المطلوب ثم مجموعه الحاصل.

والعوائد من ساعة العمل والعوايد من وحدة النقد من الغذاء تختلف بشكل كبير بين المشروعات، ولكن على العموم فإن مشروعات الحليب والدواجن تعطى عوائد عالية للغذاء، ولكن عوائد منخفضة بالمقارنة لعوائد العمل، فالمشاريع الرأسمالية للرجل تعتبر منخفضة نسبياً، وهي أكثر مناسبة للمزارع التي يكون الاستناد من العمل لها مشكلة وحيث يكون رأس المال والغذاء محدود. ومشروعات تسمين العجول تعطي عوائد عالية للعمل على المدى الطويل، وتمهيزها المالية تعتبر متوسطة وعوايد الدواجن (بعض) تعتبر متوسطة بالنسبة للتغذية وتتطلب عملاً قليلاً، غالباً ما يكون مشروع الدواجن مكملاً لمشروعات الحاصيل والإنتاج الحيواني الأخرى، وبعد تحديد مستوى الإنتاج للمشروع الذي اختير فإن تحليل العنصر — العنصر يساعد في إيجاد أقل توليفة تكاليف للمدخلات والتي ستنتج الإنتاج المرغوب.

٣ - حجم المشروعات والمدخل:

إن كانت الموارد غير محدودة فإن المدير يمكنه أن يزيد الإنتاج في كل مشروع يكون فيه العائد أعلى من الكلفة حتى تتساوى الكلفة الحدية مع العائد الحدي، وللوارد المحدود على كل حال لا تسمح للمدير بدفع الإنتاج إلى هذا الحد لـ كل المشروعات. ولذلك يجب عليه أن يستخدم مبادئ العائد الحدي المتساوي، وملخص المبادئ التي ترشد إلى اتخاذ قرار يودي إلى تعظيم الربح هو التالي:

- ١ — إنتاج متوجات في تلك التوليفة التي يكون فيها آخر وحدة مورد مستخدم في الإنتاج لأي متوج ستنتج قيمة إنتاج متساوية لها.
- ٢ — استخدام توليفة الموارد لإنتاج أي متوج التي مما يكون آخر وحدة نقد مستمرة في كل مورد (مدخل) سينتج عنها إنتاج متساوٍ يعادل هذه الوحدة النقدية.
- ٣ — إضافة المدخلات إلى العمل حتى تنتج آخر وحدة مدخل ما يكفي لتفطير الكلفة أو حتى ينتهي رأس المال.

إن المشكلات التسويقية التي تواجه مدير المزرعة تشمل متى وأين وكيف يبيع منتجات مزرعته، فممن يبيع؟ يشمل تحديد طور نضج المنتج الذي يجب أن يبيع عنده، وهذا يغير هامة خاصة في الفاكهة والخضروات، حيث أن درجة النضج تؤثر في نوع المنتج إلى درجة كبيرة جداً، ومن يبيع تأثير بالذات في أسعار المنتج من يوم إلى يوم ومن أسبوع إلى أسبوع.

وقد يقوم المزارع بتخزين القمح لبيعه فيما بعد، وأين يبيع تشمل اختيار المشتري للسوق، فهل يبيع للسوق النهائي أو لسوق عملي؟ أو هل يمكن بيعها مباشرة لناجر الجملة أو تاجر التجزئة؟ وأين أيضاً تشمل الدور المكان، فلو فرضنا أن هناك مشترين للحليب على بعد متساو من المزرعة فأي منها نبيع له الحليب؟ وكيف نبيع إذا كان المنتج يجب تدريجه قبل البيع. وهذا يشمل أيضاً ما إذا كان المزارع يجب أن ينقل المنتج للجهة المشترية أو ما هي التي ستقوم بنقله؟ وهناك قرار آخر يتصل ببيع الدرة، وهو هل سأخذ عصص رطبة وأبيع الدرة بنسبة ٥٢٠% ورطبة، أو أحفلها إلى ٥١٥% وأحصل على سعر أعلى، وفي بعض الحالات كيف «تشمل أيضاً قسراً بخصوص نوع الإعلان».

ولكي يكون المدير مسؤولاً جيداً فإن ذلك يتطلب منه أن يكون له معرفة بكلennie تحديد الأسعار وكيف تحدث تغيرات الأسعار في السوق نفسها بمرور الوقت؟ ولماذا يوجد اختلافات في السعر بين الأسواق في زمن معين، والمعلومات التكنولوجية تغير ضرورية أيضاً مثل تحديد متى يكون للمنتج القدر السليم من النضج، والذي يؤدي إلى معظم نوعيه والحكم على نوعية مختلف المنتجات مثل النظر إلى الحيوان الذي ومعرفة نوعيه، وهو مذبوح، والتغيرات التنظيمية للأسواق الذي يوضح اختلاف السعر والقواعد التسويقية الثابتة للمنتجات المباعة.

إن اختيار السوق بالنسبة للمدير أمر هام، إذ يتوجب عليه أن يعرف ويتحدد القرار المناسب، عندما يعرف أن الأسعار تكون في أقل مستوى لها وعندما يكون الإنتاج متكرر جداً، وسوف يزيد بقدر تكلفة النقل كلما تغير كثافة بعيداً عن مركز

الإنتاج. والمدير الماهر هو الذي يكون على علم تام بغيرات السعر بين مختلف الأسواق، ومنطقة السوق حتى يستطيع زيادة عوائده.

وللمواشر العام في اختيار السوق هو الحصول على أحسن سعر، ومعرفة المدير بكيفية عمل الأسواق، ومقدراته على التعرف على سعر السوق الأعلى يغير مهمنا، ويجب أن نذكر أن معظم منتجات المزرعة تباع في سوق المنافسة الكاملة، وطالما أنه من النادر أن يستطيع مزارع بمفرده التأثير على السعر فإن عليه أن يحاول الحصول على أعلى سعر بين الأسعار الموجدة في السوق والتي تكون له حق الاختيار منها.

٦— مفهوم تخطيط الإنتاج الزراعي وتصرفيه:

تتمثل عملية التخطيط أهمية خاصة — كونها المستترت بتحولات اقتصادية واجتماعية في إطار النظام الاقتصادي، ولأنها تتفق مع الطابع العقلاني، والواعي للجهد المميز للإنسان، والذي يختلف فيه عن جهود بقية الكائنات الحية.

وهذا الطابع العقلاني والواعي صفة ملزمة لنشوء الإنسان وتطوره، لأن الإنسان بشكل عام قبل أن يقوم بأي عمل، يفكّر فيه، ويضع تصوريًّا له، وهذا ما جعل المفكر اليوناني أرسطو يقول إن الإنسان كان خطط. ومن هذا المفهوم، فإن الإنسان لا يقوم عادة بأعمال عشوائية غير مدروسة، وهو في حقيقة أعباء حياته اليومية يوازن بين الموارد الاقتصادية المحدودة، والمحاولات الإنسانية المزايدة، والمتحورة، ويصدر قرارات للملاعبة بين هذه وتلك، وينبع عن ذلك نوع من الترميم من شيء لشيء آخر. ومن هذه الحالات من جانب الإنسان تكون قد ظهرت بعض الملامح لمفهوم التخطيط. إن التخطيط الزراعي هو جزء من عملية التخطيط الشامل للاقتصاد الوطني. ويمكن جوهر تخطيط الإنتاج الزراعي في زيادة الإنتاج النباتي والحيواني.

والخطيط شكل لإدارة الاقتصاد الوطني وتطويره، والحالات التي يشهدها عالمنا المعاصر لتطبيق التخطيط، وإن كانت تختلف في محتواها، والأسس الذي ترتكز عليه، ولكن تبقى الصفة المشتركة هي اتفاق الداعين لتلك المحاولات على أهمية التخطيط، وضرورة العمل به، على الرغم من اختلافهم حول الأساس السلي يقسم عليه، وحول تحديد مفهومه ومضمونه، وحيادته.

ولذلك فإن اتباع أسلوب تنظيط علمي سليم يُعد من أهم التصور وط للتنمية الزراعية الناجحة، والنهوض بالقطاع الزراعي على المستوى المطلوب.

والتنظيم بشكل عام، هو عملية تحديد ترتيبات معينة في بحث الإنتاج الاجتماعي، وذلك اعتماداً على معايير فعل القوانين الاقتصادية. ويعنى أحرى أن التنظيم هو نشاط واع للإدارة الاقتصادية، بهدف إلى وضع نسب صحيحة بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي وتحقيق التوازن بينها، وهو يشمل أيضاً الإجراءات والتدابير الكفيلة بتنفيذ المهام المنظمة.

إن تنظيم الإنتاج الزراعي، يختلف كثيراً عن تنظيم سائر فروع الاقتصاد الوطني الأخرى. وهذا مرتبط بالمواضيع التي تغرسه عن غيرها. والتي ينبع لها ما يلى:

أ— وجود أنواع الملكيات المختلفة للأرض ووسائل الإنتاج الأخرى — الملكيات العامة والتعاونية والخاصة.

ب— إن الإنتاج الزراعي يتوزع في مناطق مختلفة من البلاد، ويتحقق لظروف طبيعية — واقتصادية مختلفة، ويرتبط أيضاً بتطور العامل الطبيعي — والخلية لكل منطقة. وهذه المواضيع يجبأخذها بالحسبان، عند وضع الخطط المستقبلية والجارية، وكذلك التنبؤات البعيدة المدى لتطور الزراعة.

عند تنظيم الإنتاج الزراعي، ومن أجل رفع مستوى الفعالية الاقتصادية للإنتاج، ونمو إنتاجية العمل، وخفض تكاليف الإنتاج، يجب الاهتمام بما يلى:

— الاستخدام الأنسب للأراضي الزراعية باعتبارها وسيلة الإنتاج الأساسية في الزراعة، وتطبيق التدابير الشاملة، التي تحقق زيادة المسؤولية للمربي، والإنتاجية لمختلف أنواع الأراضي ..

— التعميق اللاحق المستمر للتخصص وتركيز الإنتاج الزراعي، ووضع الأسس العلمية لتوزيعه في مختلف المناطق.

— الاهتمام بشكل مستمر ومن كافة النواحي بالقاعدة المادية — التقنية لكافة الميزارات، والتطبيقات المستمرة للمكتبة الشاملة للأعمال في فرع الإنتاج النباتي

والحيواني وغيرها من فروع الإنتاج، وتحسين استخدام موارد الطاقة، وبخاصة الطاقة الكهربائية.

— رفع مستوى فعالية رؤوس الأموال الإنتاجية الأساسية، ورؤوس الأموال المضبوطة في الاستثمار، والعمل على تخفيف التكاليف .. الخ.

— تحقيق البرامج الواسعة في أعمال الاستصلاح الأراضي، وتحسين استخدام الأراضي المروية والبعلية، والتطبيق المستمر والمتواصل للتحجرب الطلبية ومتناصل إليه العلوم. ورفع مستوى الإنتاجية لكل من فرعى الإنتاج النباتي والحيواني، وتحسين استخدام الأسمدة الكيميائية والعضوية.

— الاستخدام الأفضل لموارد العمل المتاحة، وإمداد الزراعة بالكوادر الفنية المدرية، وزيادة نشر الوعي والمعرفة بين المزارعين والفتىين، وترويدهم بالإرشادات الزراعية المتقدمة، وتحسين ظروف المتعدين الزراعيين وخدمتهم في مناطقهم الإنتاجية (من حيث العمل والعيشة).

— زيادة الموارف المادية للعمال الزراعيين، و بما يتوافق مع فروع الاقتصاد الأخرى، وخلق التنااسب الصحيح للمصالح العامة والخاصة.

— إن مشاريع الخطة الموضوعة محلياً، يجب أن تنطلق من حيث الإمكانيات الأكبر لتحقيق فعالية استخدام وسائل الإنتاج، وخلق الاحياطات الداخلية لأجل تحقيق وتنفيذ خطط الميزادات للدولة، وفي الأوقات المناسبة لها، وكذلك العمل على تلبية متطلبات الأفراد في المزارع والمشاريع الزراعية.

إن أهداف التخطيط — ومنها تنظيم الإنتاج الزراعي — متعددة، والوسائل التي يبحث فيها متعددة. ويمكن إجمال أهم الأهداف العامة للتخطيط الاقتصادي للإنتاج بما يلي:

١) — الاستغلال الأمثل للموارد، وزيادة معدلات نمو الدخل القومي على أساس مراعاة التنااسب الأساسية في الاقتصاد الوطني، وخلق اقتصاد متوازن هيكلياً، وقطعاً لتبذيل الحاجات المتزايدة للأفراد.

٢ - تطوير قوى الإنتاج وتوزيعها توزيعاً يودي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، والريعية الاقتصادية بين الواسعات الإدارية والإقليمية.

٣ - تطوير علاقات الإنتاج، وتحقيق التلاقي مع تطور القوى المنتجة، بالإضافة لضمان النمو الثابت لرفاهية أفراد المجتمع، وتعزيز النظام الاقتصادي وتطوره، والبحث عن السبل التي تؤدي لنمو الاقتصاد وتطوره.

بالإضافة لذلك فإن أهداف الخطة تحد كلاماً مترابطاً، وجميع الأهداف تتعلق بعضها ببعضها الآخر، وإن تحقيق أي منها يجب أن يؤدي ويساعد على تحقيق الأهداف الأخرى.

ويعرف بعض الاقتصاديين التخطيط بأنه عملية حصر وتمثيل موارد المجتمع وتنظيم طرقها استناداً لها يمكن تحقيق أهداف محددة خلال أقل فترة زمنية ممكنة. كما يعرف البعض الآخر - بأنه استخدام الموارد النادرة المتاحة في المجتمع بما يحقق الفسي الشفاعة ممكناً. كما يعرف التخطيط بأنه تحديد أهداف معينة مع وضع الأساليب والنظم والإجراءات لتحقيق الأهداف بأقل تكلفة اجتماعية ممكنة.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن التخطيط يرتبط بعلاقة وثيقة مع القواعد الاقتصادية للمجتمع، ويتحقق أهدافه منها ويبحث في إمكان إعضاي سريان القوانين الاقتصادية لتجهيز الإرادة البشرية الوعية، واستخدام السياسات والإجراءات والأدوات لتحقيق الأهداف المطلوبة بأفضل الطرق والوسائل.

إن التخطيط الزراعي في سوريا شأنه شأن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي العام، وعلى أساس أنه جزء لا يتجزأ منه، وله سياساته وأهدافه التي تمكن من ربط التوازنات الإجمالية مع فروعها وفصائلها، قد مر بأربع مراحل مختلفة من التطور، وشمل ذلك أساليبه وسلوكياته تحت المؤشرات المختلفة، والتي منها ظروف الاقتصاد المختلط والتعددية الاقتصادية المعمول بها في القطر.

٧ - الأسس وأهميات الأساسية للتخطيط الزراعي:

إن أهمية التخطيط لقطاع الزراعة تظهر في توجيه أنشطته وفعاليته، وبالتالي بلورة ذلك على المستويات التخطيطية كافة، ابتداء بالمشروع الزراعي وعلى مستويات

الوحدات الإنتاجية والإدارية، وانتهاءً بالقطاع الزراعي. منع الوضع في الحسنان العلاقات الأساسية والأفقية المؤثرة والمتاثرة ضمن هذا القطاع والستي يمحسن أن تتم تقسيمهما لتشمل البلد بأكمله، وذلك في ضوء أي تقسيم إقليمي له.

والتحطيط الزراعي يتصف بخصائص فريدة عن غيره من القطاعات (الصناعة، الاستثمارات... الخ) وفيه فإن الطابع التوجيهي يغلب على الطابع الإلزامي، ويعود ذلك إلى صيغة تحديد المهام التخطيطية بصورة دقيقة وإلزامية ل مختلف أنواع وحدات الإنتاج الزراعي، وهذا يعود أيضاً إلى طبيعة ملكية الوحدات الزراعية، الفردية مثلاً، والتي لا تخضع إلى التخطيط الإلزامي. وكذلك يعود إلى اختلاف الطابع التكتيكي الاقتصادي للإنتاج الزراعي. إذ أن الإنتاج الزراعي يتصف بالموسمية، وتؤثر في تطوره عوامل اقتصادية وأخرى طبيعية لا سيطرة للإنسان عليها. ثم إن التخطيط الزراعي يتصف بالجمودية نسبياً، وذلك بسبب أن طبيعة الدورة الحياتية للم المنتجات الزراعية أو الحيوانية تجعل من المستحيل إعادة النظر في القرار التخطيطي فور اكتشاف التخطيط خطأه خلال مرحلة التنفيذ. وجمودية التخطيط الزراعي تبدو أيضاً في كثرة العوامل التي يجب وضعها في الحسنان، مثل اختلاف الشروط المناخية، وخصائص التربة، ومناطق تجمع السكان، وعادات المزارعين، والميل نحو الاكتفاء الذاتي لأسباب مختلفة.. الخ. بالإضافة إلى ذلك فإن التخطيط الزراعي يتصف بتنوع الأساليب والآدوات، حيث أن النشاط الزراعي يشتمل على أنواع مختلفة لمجموع من المزارع والمشاريع الزراعية، فهناك المزارع كبيرة الحجم، التي يسهل فيها اعتماد طرائق الإنتاج الفنية والأساليب التكنولوجية المتقدمة.. الخ، وهناك أيضاً المزارع الصغيرة التي يصعب استخدام الأساليب الفنية الحديثة فيها وتعتمد بشكل عام على العمل اليدوي، بالإضافة إلى اختلف أهداف المزارع المختلفة. وكذلك فإن النشاط الزراعي يشتمل على مختلف أنواع الملكية (المحلية — التعاونية — الفردية). الأمر الذي يجعل من الصعب استخدام الآدوات التخطيطية نفسها بالنسبة لأنواع الملكية المختلفة. إذ أنه لا بد من وضع طابع المصلحة في الحسنان، والتي يمثلها نوع الملكية، بالإضافة لردة فعل مختلف الاستثمارات وحسب الملكيات، وذلك من أجل اعتماد أدوات التخطيط المناسبة.

مختلف الاستثمارات وحسب المكبات، وذلك من أجل اعتماد أدوات التخطيط المناسبة.

إن تنفيذ أي سيطرة اقتصادية يتوقف على الأسس والمبادئ العلمية التي تعتمد لها، وعلى مدى انعكاسها للواقع الاقتصادي الذي تتعامله، والتخطيط الزراعي، كغيره من تخطيط فروع الاقتصاد الأخرى، ينبع أساساً من الاعتبار السياسي، ومن هنا فسنان مبادئ التخطيط وأساسه بشكل عام تطلق من القرارات السياسية، وإن التخطيط الزراعي يشكل عام يعتمد على الأسس والمبادئ التالية:

- ١ — من الضروري إقامة علاقات تناسب صريحة داخل فروع القطاع الزراعي وكل ذلك بين الزراعة وغيرها من القطاعات الاقتصادية في البلد. مع الرغبة في الحسنان أن هذه العلاقات يجب أن تكون حركة وأن تركيب الاستهلاك مختلف بين قطاعات السكان ومن بلد لأخر وذلك حسب درجة التقدم والنمو في البلد.
- ٢ — إن توزيع الإنتاج الزراعي والتخصص بالإنتاج يجب أن يخضع للشروط الاقتصادية والمناخية الطبيعية.
- ٣ — الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية كافة (الأرض والتقنيات واليد العاملة... الخ) وذلك من أجل تحقيق زيادة الإنتاج النباتي والحيواني وباقل التكاليف الإنتاجية.
- ٤ — الاستفادة من منجزات التقدم العلمي والتجارب الطبيعية في الإنتاج الزراعي.
- ٥ — ضرورة مراعاة خصائص الإنتاج الزراعي من حيث عدم تطابق زمن الإنتاج مع وقت العمل، بالإضافة لموسمية الإنتاج الزراعي، وذلك من أجل اتباع السبيل الأفضل في استخدام مصادر العمل خلال العام.
- ٦ — مراعاة خصائص الإنتاج الزراعي ونقلاته، وضرورة تأمين كميات كافية من البذور والأعلاف والمواد الغذائية الضرورية... الخ، كمحزرون احتياطي.

٨ - تنويع المهام التخطيطية بالنسبة لكل وحدة مسمن وحدات الإنتاج الزراعي، وذلك تبعاً لاختلاف الشروط الاقتصادية والطبيعية لكل محافظة أو منطقة وحق بالنسبة لوحدة الإنتاج الزراعي.

٩ - مراعاة التطبيق الصحيح والسليم للمركبة الديفراطية في التخطيط الزراعي. من حيث التوفيق بين وجهات نظر الأجهزة المخططة المركزية (القيادة) وبين وجهات نظر الوحدات المسئولة والأجهزة المخططة المحلية. وهذا يعني إشراك المتدخلين في وضع الخطة.

٨ - تخطيط إجراءات تهيئة المهام المخططة في الزراعة:

إن اعتماد الأسس والمبادئ العلمية الصحيحة في التخطيط الزراعي يتطلب أساساً نظرية وعلمية لتنظيم القطاع الزراعي، وبالإضافة إلى وضع السياسات والإجراءات العملية التي تومن تطبيق هذه الأسس في عملية الإنتاج الزراعي.

وتنظيم الإنتاج الزراعي سواء أكان على مستوى الاقتصاد الكلي أم على مستوى وحدة الإنتاج الزراعي، فإنه يحتوي على مجموعة إجراءات ترتبط بتوسيع الإنتاج الزراعي وتخصصه، مع الوضع بالحسبان الملاعة بين فروع الإنتاج المختلفة، إن كان بالنسبة لفرع الإنتاج النباتي، وتفرعاته، أو الإنتاج الحيواني وتفرعاته.. الخ وكذلك هيكل الأراضي الزراعية ووسائل الإنتاج المستخدمة في الإنتاج الزراعي.

في تخطيط الإنتاج الزراعي، كغيره من فروع الاقتصاد، توجد عدة أنواع من الخطط التي تومن الاستمرارية وتحقيق المهام الموضوعية أمام كل موسسة أو مشروع زراعي (وحدة إنتاجية زراعية). وتلك الأنواع من الخطط يتعلّق بعضها ببعض، وكذلك مع فروع الاقتصاد الوطني الأخرى، مثلاً (وزارة الري، استصلاح الأراضي، الصناعات المتعلقة بالإنتاج الزراعي... الخ). وهذه الأنواع تقسم إلى ما يلى:

١ - الخطط المستقبلية:

وفيها تحدد المسائل الأساسية والهامة، التي تعكس التطور والنمو العام للإنتاج الزراعي، وكذلك التراسيات، والمؤشرات الكمية العامة (الإجمالية) للإنتاج. وتنصى هذه الخطط «خطط البناء التنظيمي - الاقتصادي». وتتوسط على مستوى كل وحدة

إنتاجية، وكل منطقة إنتاجية... الخ، وكذلك على مستوى البلد ككل. وندة تطبيق المشروع تكون من (١٠ - ١٥ - ٢٠ سنة).

بــ الخطط الخدمية:

إن هذه الخطط تتوضع على أساس تطور المزرعة المستقبلية والمحسدة في الخطط المستقبلية، وإن الأساس في الخطط يُعد خطة بيع المنتجات الزراعية للدولة. وهذه الخطط تحتوي على الإجراءات والمؤشرات الرئيسة للإنتاج (مساحات الأرضي المزروعة، المردود من كل محصول، عدد رؤوس الحيوانات وإنتاجية كل منهم، رؤوس الأموال التي ستخدم العملية الإنتاجية، النفقات المادية للإنتاج... الخ). وندة تطبيق هذه الخطط (٥ - ٧ سنوات).

جــ الخطط السنوية:

وتسمى أيضاً الخطط الجارية، أو الخطط الإنتاجية السنوية، وينتشر عنها الخطط السنوية لفروع الإنتاج (مثلاً: فرع الإنتاج النباتي، فرع الإنتاج الحيواني، خطط العمل... الخ). ويمكن أن تكون الخطط الجارية سنوية أو ربعية أو موسمية أو خلال فترة تنفيذ عمل معين، وذلك حسب استمرارية المرحلة الزراعية المخططة. وعلى أساس تلك الخطط تحدد خطط العمل الزراعي الأسبوعي واليومي. وفي هذه الخطط بالمقارنة مع الخطط المستقبلية، تحدد كافة المؤشرات الإنتاجية بالتفصيل وتسلم إلى المشرفين المباشرين المسؤولين عن التنفيذ.

في الإنتاج الزراعي فإن تحديد المردود من وحدة المساحة من المنتجات الزراعية وتكليف إنتاج هذه المنتجات، وإنتاجية العمل هي من أهم ما يشمله التخطيط الزراعي. ومن هنا فإن التدابير الاقتصادية والتنظيمية والزراعية — الفنية للإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني تُعد جزءاً مهماً من عملية التخطيط الزراعي:

أــ التدابير الفنية الزراعية، وتشمل ما يلي:

- ١ — تنظيم مساحات الأرضي الزراعية الملائمة، ولما يتحقق أفضلي مردود.
- ٢ — اتباع نظام التسميد العلمي، بالإضافة لإيجاد التاسبات الصحيحة بين أنواع الأسمدة المختلفة، وذلك تبعاً لخصائص التربة.

٣ — العمل على تحسين البذور ومحجّن المروق والسلالات الجيدة من الحيوانات، وما يتفق وخصائص الظروف المحلية، الأمر الذي يضمن المردود الأقصى الممكن من تلك الحيوانات.

٤ — الاهتمام بحماية التربة من تأثير عوامل الحرف والحمست... الخ، وبخيف المستنقعات، وإقامة السدود وشبكات الري والصرف لتأمين حاجة الإنتاج الزراعي من المياه.

٥ — توزيع المحاصيل الزراعية وأجناس الحيوانات وأنواعها بما يتوافق والظروف الطبيعية والخلية لكل منطقة.

٦ — ضرورة تحديد العلاقة بين الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني داخل الوحدة الإنتاجية الزراعية الواحدة وعلى مستوى المنطقة وما يقتضي الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

ب — التدابير التقليمية — الاقتصادية، وهذه التدابير تشمل:

١ — سبل تنظيم العمل، ووضع معدلات الأداء ونظام الأجراء والحوافز.

٢ — تحديد مؤشرات الفعالية الاقتصادية وطرق قياسها.

٣ — تحديد مؤشرات قياس إنتاجية العمل الزراعي.

ج — التدابير ذات العلاقة بتجهيز القاعدة المادية للإنتاج الزراعي، وهذه التدابير تشمل:

١ — تأمين أعداد اليد العاملة الفنية المؤهلة.

٢ — توفير أعداد الآلات الزراعية والأدوات اللازمة لتهيئة التربة والعناية بالزرروعات، وحماية الإنتاج من الأمراض والحشرات... الخ، بالإضافة لتأمين جنى المحاصيل ومكنته عمليات الإنتاج الحيواني والعنابة ١٦.

٣ — تأمين وسائل النقل المختلفة داخل المزرعة وخارجها وربطها براهن الأسواق.

٣ - تأمين وسائل النقل المختلفة داخل المزرعة وخارجها وربطها براهن الأماكن.

٤ - تأمين المنشآت والمبانى الازمة لحماية المنتجات والآلات الزراعية وحفظها تربية الحيوانات ... الخ.

إن تخطيط هذه التدابير لكل وحدة إنتاجية أو منطقة زراعية يُعد من المهام الاقتصادية التي تتضمنها الخطة العامة، وتتعلق من تأمين الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وما يتحقق الانسجام والتوازن الكامل بين عوامل الإنتاج المختلفة الموضوعة تحت تصرف الوحدة الإنتاجية.

٥ - مؤشرات الخطة الزراعية:

بناءً على التجربة العملية للتخطيط وعلى أساس المعطيات النظرية والمبادئ والطرائق المختلفة، فإنه تستخدم مجموعة مؤشرات (شواهد) التي بواسطتها يتكون شتى ومضمون الخطة، وكذلك الروابط المتبادلة بين مختلف أجزاء وأقسام الخطة. إن هذه الشواهد أو المؤشرات تختلف وتغير حسب الأهداف والتوجهات السياسية للبلد، وذلك في كل مرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الوطني بشكل عام، وكذلك تتطور أقسام معينة منه. ومع ذلك فإن الصفات العامة والمتطلبات تبقى مصانة بالنسبة لنظام الشواهد. (المؤشرات) والتي تحقق وتلي متطلبات الغايات والأهداف المحددة. إن مجموعة الشواهد أو المؤشرات التخطيطية يجب أن تحقق المتطلبات الأساسية التالية:

- تأخذ بالحسبان سائر نواحي عمليات التوسيع في الإنتاج.

- تعكس الأهداف المحددة للمهام الاقتصادية والسياسية للمرحلة المخططة.

- تتوافق مع مبادئ وطرائق التخطيط.

- تضمن الوحدة، والروابط المتبادلة، وتوافق الخطط في أقسام وفروع الإنتاج، وبين الأقسام والفرع، ومناطق الإنتاج وغيرها من موضوعات التخطيط.

- تتوافق مع عوامل المواضيع المخططة ما يمكن.

إن مجموعة المؤشرات المتنوعة المستخدمة في التخطيط الزراعي، تعبّر كل منها عن وظيفة معينة أو جانب محدد من الحوادن الاقتصادية:

١ - **لمن الناحية الاقتصادية:** تقسم الشواهد التخطيطية إلى شواهد (مؤشرات) كمية وشواهد نوعية.

والشواهد الكمية: تستخدم لتقدير الجانب الكمي للإنتاج الزراعي المخطط مثل: كمية الإنتاج من الحبوب...، أعداد رؤوس الحيوانات وكمية الإنتاج منها... إلخ.

أما الشواهد النوعية: فتستخدم لتقدير الناحية النوعية للمتغيرات المخططة، مثل ذلك: شواهد زيادة إنتاجية العمل أو المردود من وحدة المساحة (المكتسار، السنوم) خلال الفترة المخططة، أو إنتاجية الرأس الواحد من الحيوان.

٢ - **ومن ناحية الصير عن المهام المخططة وتحسينها:** فإن الشواهد التخطيطية تقسم إلى شواهد قيمة وشواهد عينية.

فالشواهد القيمية أو النقدية: يمكن التعبير عنها بوساطة الأسعار، سواء الأسعار الجارية أو الأسعار الثابتة وتدل على قيمة المنتج الإجمالي أو من وحدة المساحة... إلخ.

بينما الشواهد العينية فيعبر عنها بوساطة الوحدات القياسية في البلد مثل:

وحدات الوزن، والحجم والمساحة... إلخ.

إن الشواهد العينية تعد أكثر ملاءمة للتخطيط الزراعي، وهي تعطي صورة أكثر دقة عن حالة التطور الزراعي. ولكن هذه الشواهد لا تكفي عندما يتعلق الأمر بالزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى، لذلك من الضروري أحد شواهد أخرى هذه النهاية.

بالإضافة لذلك، فإنه في التخطيط الزراعي تستخدم شواهد خاصة لبيان الفعالية الاقتصادية للممتلكات الزراعية ... وهي تقسم إلى مجموعتين من الشواهد:

- شواهد عامة تتعلق بالإنتاج الزراعي بأكمله - مثال ذلك - الناتج الإجمالي الزراعي بالنسبة لوحدات الاستثمار في الزراعة، أو مردود المكتسار الواحد على مستوى كامل القطاع الزراعي.

— شواهد قطاعية — خاصة — أو حتى يمكن أن تكون بالنسبة لوحدة الإنتاج الزراعي.

بالإضافة إلى ذلك، فإنه يمكن تقسيم مجموع الشواهد المستخدمة لقياس الفعالية في القطاع الزراعي إلى ما يلي:

أ — شواهد لقياس الفعالية الاقتصادية لرؤوس الأموال المستخدمة في الإنتاج الزراعي، وتتضمن:

— ما يخص وحدة الاستثمارات من المتوسط السنوي لرؤوس الأموال (الأساسية والدائرة) المستخدمة في الإنتاج الزراعي (مثلًا بالليرة السورية) من الناتج الإجمالي السنوي حسبًا بالأسعار الثابتة.

— ما يخص وحدة الاستثمارات من رؤوس الأموال (الأساسية والدائرة) المستخدمة في الإنتاج الزراعي (بالليرة السورية) من الناتج الصافي السنوي (أو إجمالي الدخل).

— الدخل الصافي المحاصل من وحدة نفقات الإنتاج أو من وحدة الوسطى السنوي لرؤوس الأموال (الأساسية والدائرة) المستخدمة في الإنتاج الزراعي.

إن هذه الشواهد تبين فعالية القطاع الزراعي بشكل عام ولكل مSEN شقيه (النباني والحيواني)، وكذلك لكل وحدة إنتاجية.

ب — شواهد فعالية الاستثمارات الإضافية في القطاع الزراعي، وتتضمن:

— معامل إطفاء رؤوس الأموال الأساسية المستخدمة في الإنتاج الزراعي وهو عبارة عن العلاقة بين صافي الدخل وإجمالي الاستثمارات الموجهة إلى توسيع رؤوس الأموال الزراعية الأساسية.

— تنصيب الليرة السورية الواحدة من الاستثمارات الزراعية الموجهة لتوسيع الإنتاج من الزيادة الحاصلة في الناتج الصافي.

هذه الشواهد تساعد على تقدير فعالية استخدام التفقات الاستثمارية المخصصة لتوزيع وزيادة رؤوس الأموال الأساسية المستخدمة (أو التي مستخدمة في الإنتاج الزراعي) لدى وضع الخطة المستقبلية والخالية.

- جـ — شواهد قياس إنتاجية العمل، وتتضمن:
 - ـ كمية الناتج الإجمالي الزراعي بالنسبة لعامل واحد.
 - ـ كمية الناتج الإجمالي الزراعي بالنسبة ل يوم عمل / شخص في القطاع الزراعي.
 - ـ الناتج الصافي الزراعي لعامل واحد في القطاع الزراعي أو بالنسبة ل يوم عمل / شخص.

إن هذه الشواهد تعد من أهم الشواهد (المؤشرات) للتخطيطية في الإنتاج الزراعي، وذلك لأن مساحة الأرض الزراعية أو كميتها تقيان محدودتين، وإن زيادة الإنتاجية تعد المصير الأساسي لزيادة الناتج الإجمالي الزراعي على المدى البعيد.

- دـ — شواهد فعالية استخدام الأراضي الزراعية، وتتضمن:
 - ـ الناتج الإجمالي الزراعي من المساحة المزروعة (الأراضي الزراعية) أو من وحدة المساحة المزروعة.
 - ـ الناتج الزراعي الصافي — أو الدخل الزراعي الصافي من وحدة المساحة المزروعة.

عدد خطط الإنتاج الزراعي من الضروري أخذ متطلبات هذه الشواهد خلال عدد طويل من السنوات معأخذ معاملات تغيرها من سنة إلى أخرى، وحساب معامل تغيرها خلال السنوات المختلفة. وبالإضافة لذلك من الضروري أن يوضع في الحساب هامش خطأً يتناسب والظروف الموضوعية لمتطلبات الإنتاج الزراعي.

١٠ — وضع الخطة الإنتاجية الزراعية:

إن كل خطة إنتاجية زراعية مهدفة إلى تحقيق أرقام قياسية جديدة من مختلف المتغيرات الزراعية وبخاصية الرئيس منها، حيث أن تطبيق تلك الخطة يصل على تحقيق الاكتفاء الذكي من تلك المتغيرات، بالإضافة لإيجاد فائض للتصدير يساهم في تحقيق

النمو الاقتصادي الذي تسعى إليه الدولة، ونظرًا للموضوعية التي تعتمد في التخطيط، فإنه يسهل تنفيذ هذه المهام، في ظل الظروف الطبيعية والمناخية الملائمة للإنتاج الزراعي، وكذلك تأمين مستلزمات الإنتاج، وتحقيق الخدمات الازمة، ولتحقيق تنفيذ الخطة الإنتاجية الزراعية، فإن أي خطأ يجب أن تتضمن في بيتها وتكون بعدها النكبات المهمة التالية:

١ - محوري خطة الإنتاج الزراعي: إن خطة الإنتاج الزراعي تعد الجزء الأساسى والمهم من خطة تطوير الإنتاج الزراعي، وهي محوري على متغيرات سائر فروع الزراعة، بالإضافة لمجموعة من التدابير والإجراءات التنظيمية المتعلقة بالعلوم الزراعية، وتربيه الحيوان، والتي تومن بشكل عام تطور القطاع الزراعي. وهنا تستخدم المؤشرات الأساسية للإنتاج الزراعي وهي:

أ - المؤشرات الكمية: وتشمل الإنتاج الإجمالي والسلعى، والسلعى ينطوي بالشكل العيني والنقدى، والمساحات المزروعة، وعدد رؤوس الحيوانات.

ب - المؤشرات النوعية: وتشمل مردودية المحاصيل، وإنتاجية الحيوانات (أبقار، أغنام،... الخ)، وتكليف وحدة المنتجات.

إن خطة الإنتاج الزراعي ترتبط بغيرها من مخطط القطاعات الاقتصادية، فمثلاً في القطاع الصناعي توضع المهام التي تهدف إلى إنتاج مختلف الآلات، والتجهيزات الازمة للزراعة، وكذلك الأسمدة والمواد الكيميائية الازمة لحماية الإنتاج الزراعي... الخ.

٢ - تخطيط مشتريات الدولة من المنتجات الزراعية: وهو ما تشتريه الدولة من كميات المنتجات الزراعية. ففي سوريا تقوم الدولة بشراء محاصيل الحبوب وفول الصويا وعباد الشمس... الخ عن طريق مؤسسات القطاع العام المتخصصة (مثلاً: المؤسسة العامة للحبوب... الخ)، وتشتري أيضًا الحليب بوساطة معامل الألبان التابعة للدولة، وبعض أنواع الخضار والفواكه عن طريق المؤسسة العامة لخزن وتسويق المنتجات النباتية والحيوانية... ، بالإضافة لذلك فإن معامل الكونسروة تشترى، من المنتجات الزراعية ما يخصها من أجل التصنيع في معاملتها، وبشكل عام فإن مقدار المشتريات الحكومية من المنتجات الزراعية يتحدد بناء على ما تطلبها الدولة لتلبية

متطلبات السكان من الموارد الغذائية، وتأمين الصناعة بالمواد الأولية، بالإضافة لفرض المخزون الاحتياطي في الدولة وبالقدر الذي تراه الدولة ضرورياً. وفي بعض الأحيان فإن الدولة تشتري قسماً من الإنتاج الزراعي من أجل التصدير، وذلك لفرض شراء مستلزمات الإنتاج الضرورية من الخارج بالعملات الصعبة، أو لأغراض أخرى. بالإضافة إلى ذلك فإن الدولة تشتري أيضاً بعض المنتجات الفعلية والبنور عن طريق المؤسسة العامة للأعلاف... وذلك من أجل تلبية احتياجات الثروة الحيوانية في البلاد. ولهذا فإن هيئة تنظيم الدولة تقوم بوضع موازين الضرورية للموارد الحكومية من المنتجات الزراعية. فعن طريق موازين الموارد الحكومية من الحبوب واللحوم يمكن تأمين التوازن الضروري بين احتياجات الدولة، وبين الكميات اللازم شراؤها، سواء لتحقيق أهداف وغايات محددة، أو تبعاً لاستخدامات ضرورية أخرى. وهنا فإنه يظهر من خلال الموازين الحكومية ل什تريات الحبوب والمقادير الخاصة بالتسويق الداخلي والكميات اللازمة للصناعات الغذائية وغيرها، بالإضافة للكميات المحددة من الأعلاف، وكذلك الكميات الازمة كمخزون احتياطي للبلد، والتصدير، والمخزون حتى نهاية العام، الكميات الواجب على الدولة شراؤها وتأمينها. ولهذا الفرض من التهوري تحظى احتياجات السكان من المنتجات الزراعية، بما يتماشى والنمو السكاني في البلد.. إلخ، وذلك على أساس معدلات الاستهلاك الضرورية والسترات التي يمكن أن تحدث في أنماط الاستهلاك وغيرها من العوامل.

٣ - تنظيم التركيب الهيكلي للقطاع الزراعي: إن المدف من تنظيم التركيب الهيكلي في الزراعة هو معرفة النسب التي من خلالها يتم تحديد الشخص الذي تساهم فيها كامل عناصر الإنتاج ومكوناته الازمة للعملية الإنتاجية الزراعية، وكذلك المحاصيل الزراعية ومنتجات الثروة الحيوانية، بحيث تتحقق من خلالها نسباً جيدة وملائمة لنمو إنتاجية العمل، بالإضافة لتخفيف تكاليف الإنتاج وتأمين زيادة مستمرة من الإنتاج الإجمالي للمنتتجات الزراعية. هنا يوضح في الجدول موضوع التخصص في الإنتاج الزراعي، إذ يتسم توجيه عناصر الإنتاج إلى المناطق الزراعية، إذ الظروف الطبيعية المناسبة والأراضي الملائمة... إلخ، التي تتناسب هذا الحصول أو ذاك، أو هذا النوع أو ذاك من المنتجات الحيوانية. إن موضوع التركيب الهيكلي لمكونات الإنتاج الزراعي ليس عملية ثابتة، بل هي عملية ترتبط بمagnitude البلد، وبناء القاعدة المادية

لإنتاج الزراعي نفسه. عند تحطيم التركيب الإنتاجي والزراعي يتضرر باهتمام إلى الحصول إلى أكبر مردود من وحدة المساحة، بالإضافة إلى أقل كلفة ممكنة لوحدة المنتجات الزراعية. وهنا فإن معاشرات الفعالية الاقتصادية لإنتاج المنتجات الزراعية تنسح بالحكم على مدى صحة وعقلانية توزيع وتحصيص الإنتاج الزراعي التي تعكسها الخطة الزراعية. ومن هذه المؤشرات (الشوادر) ما يلي:

- ١ - كلفة وحدة المنتجات الزراعية.
- ٢ - إنتاج المنتجات الزراعية بالوحدات النقدية من وحدة المساحة الزراعية بالنسبة ليوم العمل أو ساعة العمل.
- ٣ - أيضاً إنتاج المنتجات الزراعية من كل وحدة نقدية (مثلاً ١٠٠ ل.س) من الموجودات الإنتاجية الأساسية.
- ٤ - بالإضافة للدخل الإجمالي والصافي بالنسبة لكل مثة وحدة نقدية من الإنتاج الإجمالي بصورة نقدية، ولقاء يوم عمل.

وهنا أيضاً تحدد الفعالية الاقتصادية للإنتاج الزراعي، مع الوضع في المحسان سائر ثغرات نقل المحاصيل الزراعية إلى محافظات ومناطق الاستهلاك كافة.

٥ - تحطيم تطوير الإنتاج النباتي والحيواني: في نهاية كل عام زراعي يجري تقييم الإنتاج الإجمالي، عن طريق تحديد المردود من وحدة المساحة، والمساحات المزروعة فعلاً لكل من المنتجات الزراعية (الإنتاج النهائي)، وكذلك إنتاجية الثروة الحيوانية.

أ - تحطيم مردود المحاصيل الزراعية:

إن زيادة المردود من وحدة المساحة تعد المصدر الرئيس لزيادة الإنتاج الزراعي. ويمكن أن يحسب المردود أو الغلة كما يلي:

$$\text{المردود (الغلة)} = \frac{\text{إجمالي الإنتاج}}{\text{إجمالي المساحة المزروعة}}$$

وتكون وحدةقياس كيلوغراماً من الدويم الواحد(السدوم = ١٠٠٠ م^٣)، أو طناً من المكتنار الواحد، (كغ/ دويم، طناً/ هكتار).

إن تحطيط المردود من وحدة المساحة يحسب على أساس من التحليل الموضوعي لكل منطقة أو محافظة... إلخ. ونظراً للظروف المناخية والظروف الإنتاجية الممكنة، فإنه توفر معطيات عدد من السنين مثلأً خمس سنوات أو أكثر، فيما يتعلق ببيانات المردود وتأثير النمو ودرجات استخدام الآلة في الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى الاستغلال العقلاني للأراضي الزراعية والدورات الزراعية الصحيحة، واستخدام أصناف عالية الإنتاجية من البذور، وإضافة الأسمدة العضوية والكيماوية بالشكل الصحيح وبالكميات اللازمة... إلخ من الأمور المتعلقة بعمليات الإنتاج الزراعي. ومن الناحية العملية يجب أنباء حساب المردود اعتماد سنة الأساس، ومن ثم وضع شاهد للمعطيات المستقبلية مثلأً اعتماد السنة السابقة للحظة في تطوير الإنتاج الزراعي، وذلك لتسهيل عملية المقارنة. ومن ثم توفر الأرقام القياسية كطريقة فصيرة لمعرفة نسب النمو ومستويات التطور.

ب - تحطيط المساحات المزروعة:

في أساس تحطيط المساحات المزروعة يوحد ميزان الأرضي الزراعية في البلد وكذلك ميزان استعمال الأرضي، ويوضع في الحساب هنا تطوير الخصوبة الطبيعية للتربة وزيادتها ويدرس من خلال الميزان ما يلي:

— الأرضي القابلة للزراعة ومن ضمنها الأرضي المستمرة فعلاً، ثم تحدد صفات الأرضي المزروعة، وتدرس حسب موقعها وطبيعة مناخها... إلخ، ثم توضع بعد ذلك تحطيط اللازمة للأرضي المروية والبعالية. وتحدد المحصول التي يمكن زراعتها في تلك الأرضي، والتي يمكن أن تعطي إنتاجاً أفضل، بالإضافة لوضع بدائل محتملة فيها.

— تحدد الجهات المنفذة لهذه الخطة وذلك حسب قطاعاتها (قطاعاً عاماً، خاصاً... إلخ). وتدرس جميع الاحتمالات من حيث ما يطرأ عليها من تبدلات نوعية وكمية، وما يمكن تكرار الزراعات فيها (أي تكثيفها)، أو ما يجب تركه سباتاً أو للراحة.

— دراسة التبدلات التي يمكن أن تطرأ على طبيعة الأراضي الزراعية (أى تغير قوامها) وخاصة من حيث زراعات المحاصيل الحقلية والأشجار الشمرة والمراuchi.. الخ.

— دراسة التغيرات الكمية التي تطرأ عليها سواء من حيث المساحات المقترنحة من الاستثمار (مثلاً بسبب الاستغلال، التملح، السبخ، التحرير، الخ) أو التي متداخلة في الاستثمار (أراضي التوسع، المستصلحة.. الخ).

— دراسة الخطة السمادية وعلاقتها بحدود الأراضي الزراعية، وتأثير ذلك أنسنة تطبيق الدورات الزراعية والتحكم بموارün الأسمدة وكهارات البذار وطبيعة المزروعات والغراس.. الخ.

جـ - تطبيط تربية الحيوانات (الإنتاج الحيواني):

وهنا فإن الأساس يكون زيادة إنتاج المنتجات الحيوانية بأنواعها المختلفة (لحوم، حليب، بيض.. الخ) وذلك عن طريق زيادة الإنتاجية وزيادة معدلات النمو لفرز إنتاج الحيواني كافة. وذلك بهدف تلبية احتياجات البلاد من المنتجات الحيوانية ومستلزماتها، وما تعلقها أيضاً الصناعات الغذائية من المواد الأولية من المنتجات الزراعية فلحساب أعداد الحيوانات، فإنه عند وضع الخطة من الضروري إضافة كل ما يرد بعدها إلى أعداد القطيع بعد بداية الخطة، وإلى طرح كل ما يخرج من القطيع قبل نهاية الفترة المخططة. ومن ثم يحسب معدل تزايد القطيع خلال العام، وتؤخذ نسبة الولادات في الحسبان عند بداية فترة الخطة. وبعد تحديد أعداد الحيوانات ومتطلباتها يجري تحديد الأرقام الإنتاجية لكل نوع منها. مثال ذلك:

١ — إن كمية الإنتاج الإجمالي من حليب الأبقار تحدد بعد معرفة عدد الأبقار اللحوب، والمعدل الوسطي لإنتاج كل بقرة خلال موسم الخلاة، وتحسب كما يلي:

كمية الإنتاج من الحليب = عدد الأبقار اللحوب × وسطي الإنتاج لكل بقرة خلال السنة.

٢ — بالنسبة لأعداد البيض الناتجة خلال العام، فتحسب كما يلي:

كمية البيض الناتج خلال العام × عدد الدجاج البياض × بضة / دجاجة/سنة

٣ - إنتاج الأسمدة يمكن حسابه كما يلى:

كمية الناتج من الأسمدة = المساحات المزروعة بالإصبعيات / ه × طنًا من السمك في المكتار الواحد

٤ - أما إنتاج اللحوم، فيمكن أن يحسب كما يلى:

بالنسبة للأغنام والماشى والأبقار = صافي المواليد أو أعداد الرؤوس المنسقة × سعر المربوود أو الرأس المنسق من الحيوانات.

٥ - بالنسبة للدواجن (الفراريج) = عدد الفراريج أو الطيور المنسقة × سعر الفروج أو الطير المنسق.

٦ - تخطيط الأعلاف:

إن الاهتمام بإنتاج الحيوان وزيادته يستوجب الاهتمام بالمنتجات العلفية (حاصليل علفية، الخ). وعند وضع الميزان العلفي في القطر يجب أن يوضع في الحساب ما يلى:

١ - أعداد الثروة الحيوانية وأحتياجاتها العلفية.

٢ - من المساحات المخصصة والمحاططة في الخطة الزراعية لإنتاج الأعلاف ومن خلال التوفيق بين زيادة أعداد الحيوانات وزيادة المساحات المزروعة بالحاصليل العلفية، يمكن تحديد كمية المنتجات الحيوانية، وال الحاجة إلى كميات الأعلاف من أجل ذلك. ونظرًا لاختلاف أنواع الحيوانات من حيث النوع والجنس والعمر والغاية الإنتاجية.. الخ، يجب اعتماد مؤشر واحد وخاص لقياس الاحتياجات العلفية، وهذا المؤشر غالباً ما يطلق عليه اسم - الوحدة العلفية — حيث أنه على أساس الوحدة العلفية يمكن تحديد احتياجات كل رأس من الحيوانات وبالتالي احتياج جموع الثروة الحيوانية من الأعلاف. وهنا فإنه يجب اعتماد معدلات علمية واقتصادية نظامية تناسب تغذية الحيوانات وتلبي المدف من تربيتها، وذلك للحصول على أكبر إنتاج ممكن من الحيوانات وبأقل كمية ممكنة من الأعلاف وكذلك أقل مقدار من تكاليف الإنتاج.

وهنا بشكل خاص ينظر إلى محتوى وتركيب الأعلاف من حيث القيمة الغذائية (مراد نشوية، وبروتينية.. إلخ).

وبعد معرفة الكميات من الأعلاف اللازمة بالوحدات العلفية، يجري حسابها بشكل عيني ولكل نوع منها، مثال ذلك:

إذا احتوى الكيلو غرام الواحد من السيلاج على ٢٠٪ كغ من الوحدات العلفية، فإن ٥٠٠٠ طن من الوحدات العلفية المصنوعة من السيلاج نفسه تعادل ٢٥٠ ألف طن من السيلاج بشكل عيني وذلك بتقسيم كمية الأعلاف بـالوحدات العلفية، على ما يحتويه الكيلو غرام الواحد من الأعلاف بـالوحدات العلفية / ٥٠٠٠ : ١,٢٠ = ٢٥٠٠٠ طن. وهكذا بالنسبة لبقية أنواع الأعلاف.

د - تنظيم العمليات الزراعية:

وهنا فإن الأعمال الزراعية كبيرة التنوع، وتبدأ من تجهيز الأرض للزراعة و حتى حزن المحصول (حراثة، تسوية، زراعة، سقاية، عزق وتشعيب.. إلخ). ولكل من هذه الأعمال درجات وأصناف، وهذا لا بد من اتباع إجراءات تكنولوجية نظامية ودقيقة لتنفيذ الأعمال المطلوبة. وبحيث تؤدي إلى الوصول إلى الإنتاجية المثلثي بأقل التكاليف.

أما من أجل خطة المكنته الزراعية فيجب تحديد حجم الأعمال المكنته في زراعة المحاصيل الزراعية وكذلك تربية الحيوانات، بالإضافة لوضع النسب الضرورية أو الممكن التطبيق منها. مثال ذلك تحدد الحاجة إلى أعداد المبرارات على أساس حجم الأعمال الفعلية خلال فترة العمل، وعلى أساس مواعيد العمل، بالإضافة للأأخذ بالحسبان صعوبة الأعمال المقرر إنجازها والظروف الطبيعية والمناخية لعمل الآلة، وهنا أيضاً يجب معرفة معدل العمل الإنتاجي لكل نوع من الآلات إما بالساعة الواحدة أو باليوم الواحد أو بوردية العمل، وكذلك عدد أيام العمل.. إلخ.

وبعد ذلك ومن خلال المقارنة بين الحاجة لعدد الآلات، وما هو متوفراً منها، وما يتخرج منها بسبب الاملاك، يصبح من الممكن معرفة أعداد الآلات الواجب إضافتها إلى عمليات الإنتاج الزراعي.

وبشكل عام يجب أن تهدف الخطة الزراعية إلى تحقيق تنمية سريعة في مجال الإنتاج الزراعي، وذلك من خلال التوظيف الصحيح والمتكامل لعناصر الإنتاج.

١١ - مفهوم تنظيم الإنتاج الزراعي:

خلال مراحل الإعداد للقيام بالعمليات الإنتاجية الزراعية، لابد من التفكير والبحث عن البدائل التنظيمية المختلفة، التي يمكن اختيارها أثناء العمليات الإنتاجية فيما بعد ، وهذا نرى أن مزارع الإنتاج الزراعي (النباني والحيواني) تعمل جاهدةً على تحقيق تنفيذ البدائل، وذلك بهدف الوصول إلى التسقيف الفعال بين العناصر الإنتاجية المختلفة وخلال مختلف مراحل الإنتاج الرئيسية والثانوية والمساعدة. وبشكل عام فإن تنظيم الإنتاج الزراعي يتضمن القيام بسائر عمليات التسقيف والتزحيد المنطقي للقوى الزراعية ولكلافة وسائل ومستلزمات الإنتاج الزراعي، وذلك داخل الوحدة الإنتاجية الزراعية، الذي يهدف إلى بناء العملية الإنتاجية بالشكل الصحيح من خلال ملائمة الظروف المحيطة لسير العملية وحسب التوفيق الزمني المرسوم لها.

إن هدف تنظيم الإنتاج الزراعي (النباني والحيواني) يتجسد في تنظيم هيكل وسير العملية الإنتاجية الزراعية بالشكل الذي يمكن منه الاستفادة من الشروط الطبيعية والاقتصادية للإنتاج بشكل مستمر. الأمر الذي يساعد في التوصل إلى نتائج عالية، إن كان من حيث النتائج المادية أو المالية، وبماقل من ما يمكن من التكاليف الإنتاجية.

١٢ - عناصر تنظيم الإنتاج الزراعي ووظائفه:

كما رأينا سابقاً هدف تنظيم الإنتاج الزراعي يتحدد في تنظيم هيكل وسير العملية الإنتاجية، الأمر الذي يتطلب معه النظر إلى محتوى عملية هذا التنظيم.

أ - النظر إلى هيكل العملية التنظيمية: هو أن هيكل هذه العملية يشمل تقسيم وحدات الإنتاج النباتي والحيواني تبعاً لعدة اعتبارات لاعلاقة لها بزمن العملية الإنتاجية. ولذلك فإنه خالل بناء العملية التنظيمية يجب مراعاة الأمور المأمة التالية:

- ١ - الميكل التنظيمي للإنتاج في مزارع النباتي والحيواني، وفي هذا الميكل بين تقسيم المزارع تبعاً لتجهيزها الإنتاجي (الرئيسي، الثانوي، المساعد).
- ٢ - إن التركيب الميكل للم المنتجات الزراعية، يحتوي تصنيف هذه المنتجات حسب الكمية والتوعية.

٣ — هيكل القرى العاملة، يحتوي عدد العمال الموجدين وتصنيفهم كماً ونوعاً، يعنٰ آخر، عدد العمال العاملين فعلاً، درجة تأهيلهم وتصنيفهم حسب المهنة ودرجة التأهيل، العمر، الجنس... الخ.

٤ — هيكل الأرصدة الإنتاجية، حيث يبين حجم وتركيب الأرصدة الإنتاجية الثابتة والمتغيرة، أي يعنٰ أن التصنيف يشمل النوع والعدد أو الكمية، الكفاءة والطاقة الإنتاجية.

ب — النظر إلى سير العملية التنظيمية: كعملية تشمل تفاعل كافة عناصر العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى التفاعل القائم بين فروع الإنتاج داخل المزارع الإنتاجية، وهذا يجب تحديد نوع العملية الإنتاجية وحجمها وتوقيتها، وكافة مستلزماتها، وبيان وتوضيح مسارها، فمثلاً في فرع الإنتاج البشري، ضرورة توضيح فترات العمل، وفي الإنتاج الحيواني — تنظيم وإعداد وتقديم الأعلاف الخضراء... الخ)، ووضع برنامج زمني لكل عملية بالتفصيل من بدايتها و حتى نهايتها. وبالإضافة لذلك، فإن سير العملية الإنتاجية يشمل تنظيم كافة فروع وقطاعات الإنتاج المساعدة (النقل، الصيانة، التجهيز، التخزين، وتصنيع المنتجات الزراعية إن وجد، إعداد وتحضير الأسمدة المضوية ورشها... الخ). وفي هذا المجال يمكن الاعتماد بشكل كامل على المثراط التكنولوجي للمنتجات الزراعية. وأخيراً لا بد من الإشارة إلى علاقة التفاعل المتبادلة القائمة بين هيكل وسير العملية التنظيمية في الزراعة.

إن مهمة تنظيم الإنتاج الزراعي تشتمل المساعدة الفعالة من قبل الوحدات الإنتاجية الزراعية (النباتية والحيوانية)، في تنفيذ الوظائف الرئيسة لوحدة السياسة الاقتصادية والاجتماعية. ونظرًا لأهمية تلبية متطلبات الاقتصاد الوطني، فإن تنظيم الإنتاج الزراعي يشتمل الوظائف التالية:

١ — تنظيم هيكل إنتاجية يمكن بصورة دائمة من المعاشر على حضوبية الأراضي الزراعية وزيادة تلك الحضوبية من خلال الاستغلال الأمثل والمدارات الزراعية المثلث، وكذلك استغلال الأراضي والشروط المناخية والقرى الطبيعية الخبطة بالشكل الأفضل، والاستفادة من الطاقات الإنتاجية للأصناف والسلالات الحيوانية بالمستويات القصوى لها.

- ٢ — تحقيق التناوب والتوازن والاستمرارية في الإنتاج من خلال البناء الكفسي للعملية الإنتاجية، مع مراعاة خصائص الإنتاج الزراعي.
- ٣ — الاستغلال والاستفادة المثلث من العلاقات الإنتاجية المتاحة في الزراعة أثناء إعادة تحديد العملية الإنتاجية الزراعية.
- ٤ — الاستخدام الأمثل للأرصدة الإنتاجية، وخاصية الأرصدة الإنتاجية الثابتة.
- ٥ — إيجاد علاقة تعاون منتظمة وثابتة بين فرعين الإنتاج النباتي والحيواني، وذلك بغية ضمان التطور المتوازن والطويل الأمد لكافة فروع الإنتاج الزراعي، مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقة والتفاعل المتبادل بين الأرض والنبات والحيوان.
- ٦ — الوصول إلى تناسب اقتصادي واضح بين العمليات الإنتاجية المختلفة داخل القطاع الزراعي (الرئيسية والثانوية والمساعدة).

ومن خلال تحقيق الوظائف السابقة الذكر والتي تؤدي إلى تنفيذ الأعمال الزراعية في الأوقات المثلث لها والحصول على أكبر كمية من الإنتاج والفوائد وبأقل ما يمكن من التكاليف الإنتاجية.

١٣ — مبادئ لتنظيم الإنتاج الزراعي:

إن عملية تنظيم الإنتاج الزراعي تعتمد على المبادئ الأساسية التالية:

- ١ — الاستمرارية: الاستمرارية تعني مواصلة العملية الإنتاجية دون توقف أو انقطاع، وهي أيضاً تعبر عن تأثير العملية الإنتاجية على عملية تحديد العملية الإنتاجية، وذلك في حال إدخال عناصر إنتاجية جديدة إلى هذه العملية. إن تأمين استمرارية إعادة تحديد العملية الإنتاجية في الزراعة تشمل أيضاً الاستغلال التام لزمن العمل، وكذلك تنظيم استخدام وسائل العمل بدقة من الآلات ومعدات وغيرها، وهذا يعني ضرورة تأمين مستلزمات الإنتاج في أرقاماً محددة، والمصل على تسويق المنتجات الزراعية بالكماء المطلوبة.
- ٢ — ديناميكية الإنتاج: وهذا يعني سير العملية الإنتاجية بشكل منظم ومتناول، وتحديد فعاليات إنتاجية معينة خلال فترات زمنية ثابتة، وذلك في نفس المكان.

الإنتاجي، ولراحل الإنتاج المختلفة أو جميع فروع النشاط الإنتاجي في المزرعة، إن أي تغير جدي في الزمن عما هو معاً سوف يؤدي إلى تغيير ديناميكية الإنتاج في عمليات الإنتاج النباتي والحيواني في المزرعة (ذلك في الوقت ذاته).

٣ — التوازي: وهذا يعني تنفيذ العمليات الإنتاجية المختلفة في أماكن الإنتاج وفي الزمن ذاته، فمثلاً توازي العمليات المختلفة لانتاج محصول ما — حتى الحصول البندورة وعمليات رى النباتات، توازي عملية العمل والإنتاج لعدة منتجات زراعية في الزمن نفسه — المضارب الصيفية... إلخ.

٤ — التنااسب: وهي عبارة عن العلاقة الموضوعية الكافية القائمة بين المتصروف من زمن العمل الحي ووسائل الإنتاج الضرورية لكل عملية من العمليات الزراعية خلال مراحل الإنتاج المختلفة. إن التنااسب ووضع المعاملات المطلوبة تعد الشروط الأساسية لتحقيق كفاءة إنتاجية عالية. بالإضافة إلى العلاقة النسبية بين العمل ووسائل الإنتاج، يجب الاهتمام بالعلاقة النسبية بين الموجود والمتوفّر والمطلوب من وسائل الإنتاج والعمل — فمثلاً — آلات زراعية، بذور — أسمدة — أعلاف... إلخ مع مساحات الأرضي التي سترى أو أعداد الحيوانات الإنتاجية.. وهذه العلاقة تلعب دوراً حاسماً في الإنتاج الزراعي.

وأخيراً يجب التذكر أنه توجد علاقة تفاعل متادلة بين هذه المبادئ جميعاً، ونجاح العملية الإنتاجية يتوقف عليها مجتمعة.

٥ — الأشكال الرئيسية لتنظيم الإنتاج الزراعي:

لتنظيم الإنتاج الزراعي أشكال متعددة، من أهمها:

١ — التخصص: التخصص أو التوجه الإنتاجي يعني تعميق تقسيم العمل بين الوحدات الإنتاجية الموجودة في الزراعة، وعلى كافة المستويات الإدارية وحق داخل المزرعة الواحدة. وهو يزدري إلى زيادة تخصص الإنتاج الزراعي في هذه المزارع والقروء التابعة لها. وبالتالي يعمل على تقليل مهام العمل الملقاة على عاتق العمال الزراعيين، وهذا يتطلب الاهتمام بالعلوم التخصصية الدقيقة، فيما يتعلق بجوانب الإنتاج المختلفة. ومن أهم مزايا التخصص الإنتاجي الحصول على الإنتاجية العالية من وحدة المساحة وبأقل تكلفة إنتاجية ممكنة.

بــ التركيز: وهو يساعد على زيادة الدماغ القوى العاملة الزراعية مع وسائل الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للعامل الزراعي أو لكل عملية إنتاجية، كما أن التركيز في القطاع الزراعي يعني المساعدة في الحصول على زيادة كمية ونوعية المنتجات الزراعية، وهذا المعنى إن الشخص المختص الإنتاجي والتركيز على علاقة وثيقة بين بعضها البعض.

جــ التعاون: وهو يتضمن التفاعل الموضعي الضروري بين المجموعات الإنتاجية المختصة في إطار العملية الإنتاجية. وهذا المعنى فإن التعاون العلالي بين الوحدات الإنتاجية يساعده في خلق الشروط الإنتاجية لزيادة القدرة أو الكفاءة الإنتاجية. لذلك فإن التعاون يعد جوهر السياسة الزراعية الصحيحة التي يجب اتباعها في القطاع الزراعي.

دــ التكامل: ويهدف إلىربط العمليات الإنتاجية في المزارع بالوحدات الإنتاجية المختلفة، أو حتى في العديد من المزارع بعضها مع بعض، وحسب الشخص المختص بهذه المزارع، وذلك بصورة متوازنة وعلى أساس الروابط الاقتصادية والطبيعية والتكنولوجية القائمة بينهما وتبادل المنفعة. وهذا المعنى فإن التكامل يهدف إلى خلق الترابط بين أجزاء العملية الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وتقليل تكلفته.

وما سبق ذكره يلاحظ العلاقة التبادلية الماءة بين الأشكال الأساسية لتنظيم الإنتاج الزراعي. وإن الإعداد الجيد لهذه الأشكال في المidan التطبيقي الزراعي، يجعل من العملية الإنتاجية بعد ذلك قوية إنتاجية، تصل بزيادة مستوى الكفاءة الإنتاجية من حيث الحجم والمستوى. وعند القيام بعمليات تنظيم الإنتاج الزراعي، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة على تنظيم الإنتاج الزراعي، التي هي غالباً ما تكون كثيرة ومتداخلة، وتؤثر على تنظيم الإنتاج الزراعي بشكل مباشر، ومن أهم تلك العوامل ما يلى:

- ١ — الاحتياجات المختلفة لفروع الاقتصاد الوطني من المنتجات الغذائية والمواد الأولية الزراعية واحتياجات السوق بشكل عام.
- ٢ — شروط الإنتاج الطبيعية والظروف البيولوجية والمناخية السائدة.

- ٣ — الشروط الاقتصادية الازمة للعملية الانتاجية. (قسرى عاملة زراعية،
رأسمال ثابت ومتغير، التقليل باشكاله,... الخ).
- ٤ — درجة تقسيم العمل والتتعاون القائم بين فرعي الانتاج النباتي والحيوانى.
بالإضافة لذلك، يجحب القول إن العوامل المؤثرة يمكن أن تختلف من نظام
الاقتصادي لأخر، ومن مرحلة إنتاجية لأخرى....



Damascus University

الفصل العاشر

الإرشاد والمجتمع الريفي

مقدمة

- ١ — الإرشاد الزراعي: مفهومه، تعريفه، دوره.
- ٢ — أهداف الإرشاد الزراعي.
- ٣ — طرائق الإرشاد الزراعي ووسائله.
- ٤ — المبادئ الأساسية للإرشاد الزراعي.
- ٥ — تحضير البرامج الإرشادية وتنفيذها.
- ٦ — تقييم البرامج الإرشادية.
- ٧ — إدارة المرشدين الزراعيين على المستوى الميداني.
- ٨ — مفهوم علم المجتمع الريفي وتعريفه.
- ٩ — مفهوم المجتمعات الريفية وتعريفها.
- ١٠ — خصائص المجتمع الريفي وسماته.
- ١١ — مفهوم المجتمعات الريفية وأسس تنميتها.

من:



الفصل العاشر

الإرشاد والمجتمع الريفي

مقدمة:

يرجع تاريخ العمل الإرشادي الزراعي في الكثير من الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية إلى أواسط القرن الماضي، فقد أدركت هذه الدول أن الفقر والجهل والمرض هي أساس مشكلات تطور الريف لديهم، فمنذ عام ١٨٤٠ كان العديد من المدرسون الزراعيين في أوروبا معنيين بالإللام بالمشكلات الزراعية. وقد استعمل مصطلح (التعليم الإرشادي) لأول مرة في جامعة كمبريدج عام ١٨٣٧ ليصف نوعاً مبتكرًا من التعليم لأولئك الذين لا تمكنهم ظروفهم المعيشية من التعلم داخل نطاق أسوار الجامعة، فنشأ الإرشاد الزراعي كوجه النشاط التعليمي ليحتل مكانة كبقية العلوم الأخرى.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية بدأت فكرة إنشاء معاهد الزراعة في ولاية (ماساتشوستس) في عام ١٨٥٤ وذلك بقصد تزويد الزراعة بما يحتاجون إليه من تعليم زراعي وتوزيع المطيرعات والنشرات، وبعد زيادة نتائج البحوث والمكتشفات الزراعية بدأ التفكير في استعمال طرق أخرى أكثر فاعلية في نقل وتوسيع نتائج البحوث الزراعية، وقد أنشئ أول قسم للخدمات الإرشادية الزراعية في الولايات المتحدة الأمريكية في كلية الزراعة بجامعة كورنيل في عام ١٨٩٤ تلا ذلك إنشاء أقسام مماثلة في بعض الولايات الأخرى.

وفي عام ١٩١٤ صدر القانون الشهير المعروف (سميث - ليف) في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يقتضاه بدأ العمل الإرشادي بأحد طابعه الرسمي، وينص هذا القانون على إنشاء نظام للإرشاد الزراعي تتعاون فيه الجامعات والكليات الزراعية فيها (التي تعتمد في ميزانياتها على حكومة الولاية مع وزارة الزراعة بالاشتراك مع حكومة الولاية) والحكومة المحلية، وقد نصَّ هذا القانون على أن يكون الإرشاد الزراعي ذات صبغة تعاونية، وأطلق عليه اسم «امتداد الخدمة التعاونية» وقد تلا صدور هذا القانون إصدار عدة قوانين أخرى لدعم النظم الإرشادية وتطويرها بما يلزمه إلى تحقيق الإرشاد

الزراعي لأهدافه بأقصى ما يمكن من الكفاءة والفعالية ليس فقط بالنسبة للسكان الريفيين وإنما أيضاً بالنسبة للسكان الحضريين أي لأفراد المجتمع كافة.

وهكذا أخذ الإرشاد الزراعي يتطور سنة بعد أخرى حتى أصبح للإرشاد الزراعي قبل الحرب العالمية الثانية أسس ونظريات ومبادئ واضحة وأعدد بتصدير مقرر الإرشاد كعلم قائم بذاته في الكليات والمعاهد التي قامت بدورها بأدوار متعددة في مجال تطوير الإرشاد الزراعي.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتضرر دول أوروبا والاتحاد الأوروبي الاتساع الزراعي فيها بذاته الإرشاد الزراعي يلعب الدور الكبير في دفع الإرشاد الزراعي والأبعد بيده حيث أظهرت FAO (منظمة الزراعة والأغذية الدولية) دوره في رفع سوية المزارع الأوروبي وكانت المنظمة قد رصدت له الأموال اللازمة وعقدت له العديد من المؤتمرات والندوات وأبحرت العديد من الدراسات في هذا المجال.

وبالنسبة للوطن العربي فقد عقد مؤتمر الإرشاد الزراعي الأول للشرق الأدنى، والذي عهده منهـنة FAO في بيروت عام ١٩٥٣، فقد بدأ التفكير الجدي في تنظيم الإرشاد الزراعي، وإنشاء أجهزة مستقلة له، فقد أثار المؤتمر المذكوروعي البلاد العربية لأهمية الإرشاد الزراعي وأهمية إنشاء أجهزة مستقلة له، وهكذا أنشئت دوائر للإرشاد الزراعي، في البلدان العربية كان أولها في العراق عام ١٩٥٢ وتلاه لبنان ومصر ولبيسا في عام ١٩٥٣، ثم الأردن عام ١٩٥٤، والسعودية عام ١٩٥٦، وفي السودان وسوريا عام ١٩٥٩.

١ - الإرشاد الزراعي: مفهومه، تعريفه، دوره.

تهدف التنمية الزراعية والتي تعد إحدى المكونات الخامسة في عملية التنمية الاقتصادية إلى تحقيق مستويات إنتاجية عالية من المنتجات الزراعية. وللإرشاد الزراعي الدور الأهم والرئيس في منهجي التنمية الزراعية العامودية (الشاقولية) والأفقية، وهو يهد أحد مناهج أسلوب أو مناهج تنمية المجتمع الريفي، بل هو أنهما وأنشطتها في مجال إحداث التنمية والتغير الاجتماعي والثقافي، وتوفير أسلوب النمو، ولا يقتصر دور الإرشاد الزراعي على مجرد العمل على زيادة الإنتاج أو إحداث تقدم تكنولوجي في أسلوب الزراعة، ولكنه يكتـد ليشمل إحداث لحـصة اجتماعية وريفية عن طريق استغلال

كل ما في الريف من فرص وموارد وإمكانات طبيعية وبشرية وتنوعية الفلاحين وتنمية مهاراتهم وقدراتهم وتطور أساليب تفكيرهم ليتمكنوا من الاستفادة الكاملة من وسائل العلوم الزراعية الحديثة، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين مستوياتهم المعيشية والداخلية، ورقة الارتفاع تدريجياً في مجتمعاتهم المحلية الريفية.

ويعد الإرشاد الزراعي في هذه المرحلة من مراحل التطور الزراعي في مقدمة الأمور التي يتوجب العناية والاهتمام بها، وأن سياسة التكثيف الزراعي وتحقيق زيادة في الإنتاج تتطلب المزيد من الجهد، ولوعاً من آلية العمل الإرشادي تتوافق ومرحلة التطور المقبلة.

وعلى الرغم من وجود عدة تعريفات للإرشاد الزراعي إلا أن هذه التعريفات لم تختلف في الواقع الأمر كثيراً سواء في المضمن الحقيقي لها أو المعنى العام لها، وقد يعزى الاختلاف إلى إبراز أو إلى التركيز في أي منها على جانب أو جوانب معينة في العملية الإرشادية، فمثلاً عرف أحد قواد علية الإرشاد الزراعي على النحو التالي: «الإرشاد الزراعي في الحقيقة هو عملية تعليمية بحثية موجهة إلى الفلاح في حقله أو منزله أو في أي مكان في القرية وهو يوجه بصفة خاصة إلى من لم يسعدهم الحظ في التعليم المدرسي ومن يريدون المزيد من المعرفة خارج جدران المدرسة وهو يشمل الزراعة وما يتصل بها، مع التأكيد على المشكلات والرغبات الماسة».

وقد أعطى كل من (عمرو أبو السعود) و(أبو شعيب الرافعى) التعريف المتكامل للإرشاد الزراعي « بأنه عملية تعليمية غير مدرسية يقوم بالتطبيق الفعلي لمراحلها المختلفة والتشابكة جهاز متكامل من المهنيين والقيادة المحليين مهندساً، في ذلك بفلسفة عمل واضحة بفرض خدمة الزراعة وأسرهم وبذلهم واستغلال إمكاناتهم المتأصلة وجهودهم الذاتية ومساعدتهم على توجيهها لرفع مستوى اقتصادي والاجتماعي عن طريق إحداث تغيرات سلوكية مرغوبية في معارفهم ومهاراتهم وإنعاشهم».

وقد عرف كل من (كلسي وهرتون) الإرشاد الزراعي على أنه: «نظام للتعليم في غير المدرسة إذ يتعلم الكبار والشباب عن طريق العمل وهو غامر

مشترك تقوم به معاً كل من الحكومة والكليات الزراعية والأهالي ل توفير الخدمة والتعليم للمستهدفين، مقابلاً حاجات الناس، وهذه الأساسية تطوير الناس».

أما (شانج) فيصف الإرشاد الزراعي بأنه: «خدمة تعليمية غير رسمية تؤدي خارج المدرسة بغرض تدريب الزراعين والتأثير عليهم هم وعائلاتهم وذلك بفرض تبني الوسائل الحسنة في الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيوانى وكذلك في التسويق والإدارة المزرعية والمحافظة على التربة».

وكذلك (برادفيلد) عرف الإرشاد الزراعي بأنه: «عملية تعليمية غير رسمية تهدف إلى تعليم أهل الريف كيفية استغلال بيئتهم الذاتية للبقاء والنهوض بمستوى معيشتهم وذلك عن طريق حسن استغلال المصادر الطبيعية المتاحة لهم واستعمال طرسك أفضل في الزراعة والإدارة المترتبة وذلك لصالحهم كأفراد ولصالح أسرهم وأيضاً «لصالح الدولة والمجتمع الذي يعيشون فيه».

وغير ذلك من التعريف وبشكل عام يمكن القول إن الإرشاد الزراعي هو عمل تعليمي غير رسمي يتطلب تطبيقه تعاون ومشاركة أجهزة ومؤسسات رسمية وخاصة تعمل جنباً إلى جنب مع السكان الريفيين كافة يتعلمون فيه عن طريق الاقناع ومن خلال الطرق والمعينات الإرشادية المختلفة كي يحددوا مشكلاتهم بدقة مع تزويدهم بالمعرف المناسب والاتجاهات المرغوبة والمهارات الأساسية لتطوير أنفسهم وتنمية قدراتهم ومساعدتهم في إيجاد الحلول لمشاكلهم.

إن المدف الرئيسي ل معظم أنشطة الإرشاد الزراعي في العالم والتي برزت أهميتها في النصف الثاني من هذا القرن هو زيادة الإنتاج عن طريق إدخال الطرق والأساليب العلمية ونظراً لأن التنمية هي غاية متعددة الأبعاد إذ أنها تسعى إلى تغيير جميع الجوانب الاقتصادية والثقافية والتنظيمية والبيئية والبشرية للحياة في الريف فقد أدى ذلك إلى تغير كبير في مهمة المرشد الزراعي إذ لم تعد مهمته قاصرة على تقديم النصائح الفنية والتدرية للمزارعين بغية زيادة الإنتاج مهما كان الشأن، بل أصبحت مهمته تعمد إلى هذا الإطار لتضييف مهام أخرى لها لا تقل أهمية عنها، فزيادة الإنتاج الذي هو من أهدافها يجب أن تكون قابلة للتحقيق في إطار مجموعة من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.. الخ، باعتبارها كلها جوانب مهمة في حياة المزارعين تتفاعل

وترتبط مع نجاح حيالهم وتفكرهم وقرارهم وعلاقتهم ضمن العائلة والمجتمع من جهة ومع الدولة من جهة أخرى.

ومن هذا المنطلق فإن برامج العمل لا يتسع معاييرها باستقلالية عن غيرها من برامج التنمية الريفية والتنمية الزراعية إلى الأمام والتقدم والمحافظة عليها، واستمراريتها على النحو الذي يضمن تلبية متطلبات الاحتياجات البشرية وللأجيال الحاضرة والمقبلة، وهي تنمية تتم بصيانة الموارد البشرية والأرضية والمالية. وهي لا ترسودي إلى تدهور البيئة، وسليمة من وجهة المكتبة الفنية، ومن الناحية الاقتصادية، ومقبولة على الصعيد الاجتماعي.

وهذا يجب أن يتماشى العمل الإرشادي مع امكانيات ومتطلبات المرحلة الراهنة التي تمر بها البلاد وما تشهده من إجراءات تصحيحية تسعى إلى تحقيق الإصلاح الاقتصادي والتعديلات الفيكتورية بما يكفل تلبية الاحتياجات الحقيقية للمزارعين ومنظمامهم وضمان مشاركتهم الفعلية في كافة الأنشطة الإرشادية لخطةً وتنفيذًا وتقديماً وتحقيقاً لنظام الطلب التابع من المزارعين والسكان الريفيين بدلًا وعوضًا عن نظام العرض الذي ساد واستمر لفترات طويلة وما ارتبط به من سلبيات وذلك بالعمل مع منظمات المزارعين والسعى إلى دعمها وتقديمها بحيث تكون المبادرة من جانب المزارع بمعونة الإرشاد وتحليل المواقف التي يواجهها العمل على تحديد المشكلات والسعى إلى إيجاد الحلول لها في ضوء الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لديهم.

٢— أهداف الإرشاد الزراعي:

من أهداف الإرشاد الزراعي:

- ١— زراعة أفضل.
- ٢— حياة أفضل.
- ٣— سعادة أكثر.
- ٤— نعيم والفر.
- ٥— مواطن أصلع.

أما (سميث) فقد ركز أهداف الإرشاد الزراعي بما يلي:

- ١ - تعليم الفلاح بحيث يزداد دخله وتزداد كفاءته الإنتاجية.
- ٢ - تشجيع الفلاح لزرع احتياجاته من المواد الغذائية ويعيش حياة طيبة.
- ٣ - منح أفراد الأسرة الريفية فرصة الإحسان بزيادة حياة الريف ومعرفة شيء عن العالم الذي يعيشون فيه.
- ٤ - الارتباط بالحياة الاجتماعية والثقافية والترفيهية والذهبية والروحية عند أهل الريف.
- ٥ - إتاحة الفرصة لأهل الريف لتطوير مثلك لهم في العمل أو الحياة الاجتماعية.
- ٦ - بناء مواطن ريفي فعّال ينبع من تفكيره البصري في نظرته، قادر، كفء، معتمد على نفسه مع حب بعمق قلبه لوطنه.

إن المدف الأساسي للإرشاد الزراعي يتلخص في أن يعلم الناس كيف يحددون مشكلاتهم بدقة وأن يساعدهم في تحصيل المعرفة ويحثهم على العمل على أن يكون هذا العمل عملهم هم ونتيجة لمعرفتهم واقتناعهم وعلى الرغم من اتفاق الدول المختلفة على أهمية الإرشاد الزراعي وواجباته، فإننا نجد أن الإرشاد الزراعي يتجه إلى اعتبار كل مشروع أو مزرعة وحدة للتوجيه الإرشادي لتحقيق مستوى يدفع إلى الاستمرار في البحث عن الوسائل الممكنة لزيادة دخلها ورفع سوية الكفاءة الإنتاجية في الوراعسة وبما يحاج الإرشاد في هذه الحالة يعتمد على وعي المزارع في تقييم الظروف والمشكلات التي تمر به كما يعتمد على حسن الصلة والتعاون بين أجهزة الإرشاد المختلفة من جهة والمزارع من جهة أخرى.

أما في الدول ذات النظم المختلفة فنجد أن الإرشاد الزراعي يتجه إلى الجماعيات التعاونية للنهوض بما ياعتبرها وحدات خدمات اقتصادية تستطيع توفير الإمكانيات اللازمة لرفع إنتاج وحدة المساحة المزروعة، وعلى تكافؤ الفرص أمام المنتجين ويوجه للأعضاء وسائله لمساعدتهم على تحسين مستوياتهم وبما يحاج الإرشاد هنا يعود لتبني الدولة رسم السياسة العامة للاستثمار الزراعي وزيادة الإنتاج حيث تحاول تطبيقها تحت

إشرافها وإظهار هذه النتائج بطرق عملية ملموسة لكي تقنع الفلاح بإمكانية زيادة إنتاجه.

وبكلمة مختصرة إن الأهداف الإرشادية ما هي إلا ترجمة منطقية لاحتياجات الفلاحين وأماهم وما يتبعه عطاء الدول في القطاع الزراعي موضوعة في صورة برامج إرشادية.

وللأهداف الإرشادية عدة مستويات منها:

أ - أهداف أساسية و شاملة للمجتمع: ومن أمثلتها توفير حياة طيبة - تكوين المواطن الصالح - تعليم الديمقراطيّة وتطور الفرد.

ب - أهداف عامة:

وهي أهداف أكثر تحديداً ارتباطاً مباشراً بالإرشاد الزراعي وهي معنية بالتوسيع الاجتماعي والاقتصادية والأخلاقية التي تهم سكان الريف، ومن أمثلتها:

١ - رفع الكفاءة أو الجذارة الإنتاجية الزراعية.

٢ - تحسين التوازن التمويلي والتسوقي الزراعي.

٣ - تحقيق مداخيل زراعية مالية.

٤ - زيادة دخل الأسرة الريفية من مصادر مختلفة، ورفع السوية المعيشية لمسنة الأسرة.

٥ - تنمية المجتمعات الريفية وتطوير الخدمات والمرافق العامة فيها.

ج - أهداف تفصيلية: وهي أهداف محددة ودقيقة يمكن بتحقيقها الوصول إلى الأهداف العامة، ومن أمثلتها زيادة إنتاجية هكتار القمح من ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ كيلو جرام سنين.

ويقسم البعض البعض الأهداف الإرشادية وفقاً للأثر، وهي متداخلة لأن كلها يؤثر في الآخر وهي:

١ - أهداف اقتصادية: وتشمل تطوير الإنتاج وزيادته كماً ونوعاً وكذلك توفر الظروف التمويلية والتكنولوجية والبشرية التي تضمن تطوراً تراكمياً مع المحافظة على الموارد وتنميتها.

٢ - أهداف اجتماعية: وتشمل إحداث تغير في العلاقات الاجتماعية والعادات وحرب العمل.

٣ - أهداف تعليمية: وتشمل التغيرات السلوكية والفردية من ناحية المعارف والمهارات والاتجاهات باعتبار أن الإرشاد الزراعي عمل تعليمي يستهدف إحداث تغيرات سلوكية مرغوبة فهن يتعامل معهم فإن هذه التغيرات الناجمة تأخذ صورة أو أكثر من الصور التالية:

- تغيرات في البيان المعرفي للأفراد: حيث أن زيادة المعرف والمعلومات لدى الفلاح فيما يتعلق بعملة أو فكرة زراعية جديدة يؤدي بالتأكيد إلى تفهمه أكثر لهذه المقوله العلمية.

- تغيرات في المهارات: وتعلق هذه التغيرات بكيفية أداء الفرد شيئاً ما بسهولة ويسر وأيضاً بعدد الأشياء التي يستطيع إتقانها ومدى صعوبتها أو تعقيدها. والمهارات إما أن تكون: مهارات عملية أو فكرية: مثل القدرة على وضع الحلول للمشكلات والتفكير السليم والتحوط.

- مهارات يدوية: مثل قدرة الفلاح على إحسانه التعليم أو التطهير وكان سابقاً يعجز عن أدائه.

- تغيرات في الاتجاهات:

وهي تلك التغيرات التي تحدث فيما يشعر أو يحسن أو يعتقد به الناس، والاتجاهات عبارة عن ميل عاطلي تنتظم المخواة لينتقل إيجابياً أو سلبياً نحو شخص أو موقف أو شيء معين ومن الممكن تغيير أو تعديل هذه الاتجاهات بشكل يصبح لدى الناس أكثر إيجابية ومن الممكن أكثر تجاوباً لما يدعوه له الإرشاد الزراعي من تغيرات مرغوبة.

إن مدى توافر الإمكانيات الطبيعية والبشرية المتاحة في المجتمع وكذلك رغبة الفلاحين واستعدادهم وإمكانيات المرشد المختلفة وكلها عوامل تؤثر على تحقيقات وتتنفيذ هذه الأهداف السابقة الذكر.

٣ - طرق الإرشاد الزراعي ووسائله:

الإرشاد الزراعي عبارة عن عملية تعليمية عن طريق تنفيذ برامج المدفوع منها تدريب وتعليم المزارعين في أماكن غير المدرسة إذ يتعلم الكبار والشباب عن طريق العمل. وهو عمل مشترك تقوم به معاً كل أجهزة الدولة وكليات الزراعة ومراكز البحث العلمي والأهلي لتوفير الخدمة والتعليم وهدفه الأساسي تطوير المجتمع الريفي وحل مشكلاته.

ويتم التعليم الإرشادي بطرق عديدة و مختلفة تارس حسب نوع التفسير المستهدف (إضافة معلومات أو إكتساب مهارات أو تغيير في السلوك.. الخ)، وحسب الاختلافات في جمهور المسترشدين (الشخصية الاجتماعية).

وحسب الجمهور (الفراد أو جماعات صغيرة أو جماهير).

وتصنف الطرق الإرشادية حسب أسس ومعايير عديدة أهمها:

التصنيف على أساس حجم الجمهور المستهدف:

- أ - طرق الاتصال الشخصي المباشر (الاتصال بالأفراد).
- ب - طرق الاتصال بالجماعات.
- ج - طرق الاتصال بالجماهير.
- د - طرق الاتصال غير المباشر.

وتتعدد التصنيفات في المراجع الإرشادية ومنها ما يلى:

التصنيف حسب طريقة عرض المعلومات:

- كلامية: (حاضرنة - إذاعة).
- كتابية: (نشرة - مقالة - خطاب شخصي).

إيضاحية: (معرض — بيان عملي).

التصنيف حسب مراحل سلم التبليغ:

طرق لإثارة الرعى والانتباه: (الصور — الحملات الدعائية).

طرق لتأكيد الاهتمام: (عرض التبليغ — مزارع إيضاحية للنتائج).

طرق للمساعدة عند التحرير: (مزارع إيضاحية للطرف).

طرق للمساعدة عند التقييم: (التقارير — زيارات المتابعة).

طرق للمساعدة على استمرار التبليغ: (زيارات حلدية مستمرة).

التصنيف حسب الوسائل المستعملة:

طرق سمعية: (إذاعة — تسجيلات صوتية).

طرق بصرية: (ملصقات — نماذج — مطبوعات).

طرق بصرية وسمعية: (سينما — تلفزيون — طرق إيضاح).

١ — طرق الاتصال الشخصي المباشر (الاتصال بالأفراد): بهذه الطريقة يتمثل المرشد الزراعي بالمزارع وجهًا لوجه من خلال الزيارات أو اللقاءات أو الاتصالات وتشمل طرق الاتصال بالأفراد:

أ — الزيارات الحقيقة والمولدة.

ب — الزيارات المكتبة.

ج — الاتصالات الهاتفية.

د — الخطابات الشخصية (الرسائل).

هـ — تجارب الإيضاح الفردية.

ولكل من الطرق مزايا ونواقص يصعب ذكرها هنا لكثيرها.

٢ — طرق إيهاد الجماعات: وتعنى هذه الجماعة عن سابقتها بأنماها تهم بأكثر من أسرة فلاحية واحدة في وقت واحد وتعتمد على المخاطبة المباشرة لهم جميعاً بالنطق أو

الكتابية، (وهنا يعتمد المرشد على الاستفادة من حاسبي النظر والسمع لدى المزارعين) وتشمل هذه الطرق: (الكلمة المكتوبة، الكلمة المنطقية، أسلل الإيضاحي، الوسائل السمعية والبصرية)، وتتم بواسطة:

الاجتماعات العامة — بمحارب الإيضاح الجماعية — الحفلات التموزجية —
الدورات التدريبية — الرحلات الإرشادية — المباريات والمسابقات.

٣ — طرق الاتصال بالجماهير: وهنا يكون الاتصال بالمرشد وعدد كبير من جمهور الإرشاد غالباً ما يتم الاتصال في هذه المجموعة من الطرق بشكل غير مباشر.

وتشمل هذه الطرق: المطبوعات الإرشادية ، مقالات الصحف — الخطابات الدورية — الإذاعة — التلفزيون — المعارض والمتاحف — المعارضات العامة — الصور الفوتوغرافية — الملصقات)، ولكل منها مزايا ونواقص.

٤ — المبادئ الأساسية للإرشاد الزراعي:

باعتبار أن العمل الإرشادي يتم في القرى والأرياف، والمرشد الزراعي يتعامل مع المزارعين في مناطقهم ومزارعهم، ومع مختلف المستويات منهم، لذا يتحتم على المرشد الزراعي الإمام بالمبادئ الأساسية للإرشاد الزراعي التي من أهمها:

١ — البدء مع الناس على أساس الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي هم عليه، أي أن المنهج الإرشادي يجب أن يكون حسب مستواهم، وضمن إمكاناتهم.

٢ — احترام ما يعرفه المزارعون، والعمل على تغيير وجهة نظرهم في الطرائق التقليدية التي توخر من استخدام الأساليب الزراعية الحديثة.

٣ — كسب ثقة المزارعين واحترامهم.

٤ — بث روح التعاون بين أهل الريف وخلق روح الاعتداد لهم.

٥ — يكون للإرشاد الزراعي برامج تطوير مستمرة، وتوافق مع حاجة السكان من المزارعين.

٦ — إشراك المزارعين في الأمور المتعلقة بتنظيم البرامج الإرشادية وتنفيذها في قريتهم.

- ٧ — عدم بعثرت الجهود والتركيز على المشاكل المهمة.
- ٨ — تنسيق المنهاج الإرشادية وتنظيمها بشكل يتناسب بعضها مع بعض دون تكرار أو تعارض.
- ٩ — تدوين الإيجازات، وتقدير المنهج الإرشادي سنوياً.
- ١٠ — استعمال طرق الإيضاحات الحقلية في مراحل الإرشاد الدولي.
- ١١ — اختيار قادة عاملين من أهل القرية لمساعدة المرشد في تطبيق المنهج الإرشادي.
- ١٢ — يكون الذي كل مرشد زراعي منهج العمل الإرشادي بعمل بمحبه ويسير على ضوئه.
- ١٣ — لا يكون للمرشد الزراعي عمل آخر في مؤسسة أخرى غير دوائر الإرشاد الزراعي.
- ١٤ — التأكد من صحة المعلومات ودقتها التي يقدمها المرشد الزراعي إلى المسئولين والسكان الريفيين.
- ١٥ — أن يكون المرشد ذا كفاءة، وعندة الامان والخبرة بطرق الإرشاد المختلفة، والرغبة في العمل مع المُتَّجِّـون الزراعيين والسكان الريفيين بشكل عام.
- ١٦ — التعاون بين دوائر الإرشاد والدوائر الحكومية الأخرى، ومرافق الأبحاث العلمية الزراعية.
- ١٧ — تكيف مناهج الإرشاد الزراعي وطرقه وأساليبه وفقاً لظروف أهل المنطقة الريفية.

٥ — تحضير البرامج الإرشادية وتنفيذها:

البرنامج الإرشادي: هو بيان للموقف والأهداف والمشكلات والحلول، وهو ثابت نسبياً ولكنه يحتاج للمراجعة وإعادة النظر باستمرار، وهو يشكل الأساس للخطط الإرشادية ضروري جداً لأنَّه يحدد جمهور المسترشدين وللمسؤولين في القطر عمليَّ العمل الإرشادي وما يسعى لتحقيقه ووسائل العمل وأسلوبه.

خطة العمل الإرشادي: هي الغرض العام لأوجه الشاطط أو هي الاستراتيجية التي تحدد البرنامج الإرشادي وهي التي تجذب على الاستفسارات التالية: كيف ومن ولون ومن سبودي العمل؟ ويمكن أن تتضمن خطة العمل المحتوى التعليمي الإرشادي، ولكل برنامج مقومات ومبادئ ترقى به لبلوغ أهدافه، وأهم ما يحدد نجاح أو فشل البرنامج في الإرشاد الرفاعي الأمور التالية:

- ١ — أن يتيقن البرنامج ويقوم على أساس من تحليل الحقائق في الموقف أي دراسة وتحليل البيئة التي سيتندى بها.
- ٢ — أن يتتفق المشكلات القائمة على أساس الاحتياج أي أن تكون حاجة أغلب الناس هي المعيار في تحديد البرنامج الإرشادي وتنفيذها.
- ٣ — أن توضع أهداف أي برنامج إرشادي بتحديد وتفصيل وأن تبرز بوضوح ما تسعى لتحقيقه.
- ٤ — أن يكون مضمون البرنامج مرناً يمكن تعديله لاستيعاب أي شيء طارئ تدفعه إليه الضرورة.
- ٥ — أن يتضمن البرنامج قدر الإمكان اهتمامات كل الناس وأن يكون متعدداً يركز على مشكلات كثيرة تهم قطاعات مختلفة من المزارعين.
- ٦ — أن تعمل على مشاركة المزارعين في وضع البرنامج كي يتضمن تقبلهم وتحاولهم مع البرنامج الإرشادي.
- ٧ — تنظيم أجندة العمل بشكل يساعد على التنفيذ وينسق الجهد والموارد المتاحة.
- ٨ — أن يمكن وضع البرنامج من إجراء تقييم مستمر له.
- ٩ — أن يتضمن أي برنامج إرشادي المكونات التالية:
 - أ — وصف للوضع أو البيئة التي سيتندى فيها البرنامج.
 - ب — وصف المستهدفين بالبرنامج.
 - ج — المشكلات أو الحاجات الملحة.

- د — الأهداف التي يراد تحقيقها من تفاصيل البرنامج.
 - ه — الأسلوب التعليمي الذي سيطبق.
- و — دور كل من القادة المحليين وموظفي الإرشاد والختصاء المعايير بالمؤسسات الأخرى.
- ز — برنامج تقوم الجهود والتالي.
- إن عملية تنفيذ البرنامج الإرشادي يجب أن تضمن الإجراءات التالية:
- ١ — بثورة فكرة البرنامج ونشرها: وتقع مهمة البثورة على المرشد الرئيسي، أما مهمة نشرها فتقع على عاتق كل من المرشد والقيادة المحلية مع الاستعانة ببعض العروض والمعينات الإرشادية (صور — أفلام — ملصقات...).
 - ٢ — تجميع البيانات: تجميع البيانات عن الوضع مع التركيز على البيانات التي لها صلة مباشرة بال الحالات التي سيعنى بها البرنامج الإرشادي، (سراح إرشادي خاصة بالزارع وأسرته والمجتمع المحلي، نواحٍ اقتصادية للأسر والمجتمع الريفي) وكذلك النواحي الفنية التقنية المتوفرة.
 - ٣ — تحليل البيانات: وهذا يحتاج إلى حسكة المرشد وتعاون القيادة المحلية والختصاء.
 - ٤ — تحديد المشكلات أو الحاجات: بعد تحليل البيانات واستيعاب ما تعنيه تتم مقارنة الوضع أو الموقف حسب ما هو عليه بوضع أفضل منه يمكن أن يبلغه.
 - ٥ — وضع الأهداف وأساليب التنفيذ: تتعدد الأهداف حسب تعدد وتتنوع المشكلات والاحتياجات في كل موقف، وهذا يمكن أن تستدعي مشكلات واحتياجات موقفي معين عدداً من البرامج الإرشادية للعناية بمساهمة، وهذا من الضروري أن يتم اختبار البرنامج بأسبقيات همليها إلخال المشكلة المعينة للحل، مع مراعاة أن تكون البرامج مرنة بقدر الإمكان لاستوعب أي مشكلات طارئة كنداهة آفة أو فيضان أو مرض انتشر في القرية وبحتاج لكل جهد رسمي وشعبي.

٦ - خطة العمل ومرحلة التنفيذ: تبدأ عملية التنفيذ بوضع خطة العمل أو الاستراتيجية التي يحدد اتجاه البرنامج ومتطلبات تنفيذه، إن خطة العمل تتضمن لفطلي عاماً كاملاً مع تقسيمها حسب المواسم وما سينفذ منها كل شهر أو كل أسبوع وكل يوم، وهذا تصبح خطة العمل أجندة أو تقويمًا للعمل، ومرحلة التنفيذ يجب أن يحضر لها بتهيئة المستلزمين وتجهيز كل ما يلزم من معدات وعينات وتحديد دور كل من المرشد الاحصائي والقائد المحلي مع التنسيق بين كل هؤلاء لأن أي تعارض أو خلاف سيؤدي إلى فشل المجهود كله.

٧ - تحديد التقدم: يقاس التقدم بالقدر من التغيير الذي حدث لجمهور من شباب البرنامج سواء أكان ذلك في معارضهم أو في سلوكياتهم أو مهاراتهم وأيضاً يقاس بالتقدم الذي تغير في أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وبمقارنة ما تم تحقيقه بما كان مستهدفاً.

٨ - مراجعة العملية: وهذه مرتبطة بالتقدير إذ يتم تقييم جميع الإجراءات السابقة ومراجعتها أولاً بأول فضلاً عن التقييم والمراجعة النهائية، وذلك بغية تحديد التوازن الإيجابية والسلبية المتعلقة بإمكانيات البرنامج وبالتالي التعرف على مواطن وأسباب النجاح والفشل.

٩ - تقييم البرامج الإرشادية:

لتقييم وتحليل البرامج الإرشادية أهمية كبيرة، لأنها:

١ - يساعد على اختيار البرنامج الإرشادي المناسب، وتحديد المدى الذي وصل إليه البرنامج لتحقيق الأغراض التي وضع من أجلها.

٢ - إعطاء المعلومات اللازمة لأجل الاستفادة منها في تحضير البرنامج الإرشادي للمستقبل، ومعرفة مدى نجاح طرائق الإرشاد الزراعي المتبعه في تطبيق الشعوب، وإتاحة الفرصة للمزارعين لمعرفة نتائج البرنامج الإرشادي، وتقدير حجم مسام إنجازه، وبالتالي تلقي التواضع والسلبيات.

ولإحراز عملية التقييم، لا بد من الأمور التالية التي تحتاجها هذه العملية:

١ - التقارير والبيانات التي تختص نشاط أعمال الإرشاد الزراعي.

- ٢ — الإحصاليات الزراعية على مختلف أنواعها.
- ٣ — المسح الدوري.
- ٤ — توجيه الأسئلة أو (الاستفتاء) حول الموضع المطروحة في البرنامج الإرشادي.
- ٥ —أخذ العينات الإحصائية.
- ٦ — مقاييس القيمة، وستعمل في تحديد النسبة التي يرعاها الناس في الأشياء.
- ٧ — مقاييس الاتجاه، وتوضح ما يشعر به الناس نحو الأشياء.
- ٨ — الأخذ بالصورات والأ 방법، لمعرفة ما إذا كانت صورات وأ 방법 معينة تعمّل وتطبق.
- ٩ — إدارة المرشدين الزراعيين على المستوى الميداني:

تعتمد فعالية أي نظام إرشادي إلى حد كبير على كادره الميداني الذي يدار من قبل مستوى أعلى ضمن التركيب العام للتنظيم الإرشادي، والمسند الأساسي لأي إدارة فاعلة، هو حث الكادر على إنجاز أهداف النظام الإرشادي التي قد تكون (أو لا تكون) في مصلحة المجتمع الريفي أو دفعه على طبيعة التركيب الإداري نفسه من ناحية وعلى الكيفية التي يدرك بها عناصر الجهاز الإرشادي الدور المناط بهم.

لقد تم بإدراك حقيقة أن النظام الريفي هو نظام اجتماعي وأن درجة كبيرة من الرضى الذي يشعر به الموظفون بخلاف عملهم يأتى من التفاعل الاجتماعي أثناء العمل، وزيادة البعد الاجتماعي للعمل أصبح المطلب الرئيسي للمشرف الناجح وهو علمنا مناخ عمل يدعم جهود عروسيه بنفس الوقت الذي يعرض به رغبته في مساعدتهم لتنفيذ عملهم بشكل أفضل بدلاً من معاقبتهم على سوء الإنجاز.

وكذلك الأمر تبيّن أهمية أن تقع الإدارة على أساس المشاركة وليس على أساس السلطة لفسح دور أكبر للمرؤوسين في صنع القرارات التي تخصّهم وإتاحة فرص أكبر لهم لإشباع حاجاتهم الاجتماعية والشخصية من احترام ذاتي واحترام الزملاء وإنجاز شخصي.

وبناء على ذلك فقد تغير الدور الرئيسي للمشرف من دور المفتش إلى دور الميسر الذي يساعد مرؤوسه على إدراك وتطوير مقدارهم اللازم لإنجاز أهدافهم، وأهداف التنظيم الذي يعملون له وذلك من خلال إتاحة الفرص وإدراك (لهم) الطاقات الكامنة وإزالة العقبات وتشجيع التطور وتأمين التدريب (التوجيه) الملائم والمستمر للمروسين إضافة إلى حلق مناخ (وظروف) عمل أفضل.

٨ - مفهوم علم المجتمع الريفي ولعلمه:

يعد علم المجتمع الريفي - فرع من علم الاجتماع العام وأحد العلوم الاجتماعية الزراعية، وهذا العلم بهتم بدراسة العلاقات القائمة بين الجماعات البشرية التي تعيش في المناطق الريفية وتحليلها ووصفها، وبناء على ذلك يمكن تعريف علم المجتمع الريفي بأنه الدراسة العلمية للسكان الريفيين والعلاقات القائمة بينهم، وما يربطهم من علاقات مع غيرهم من السكان غير الريفيين، ويعنى آخر أنه ذلك الفرع من علم المجتمع التطبيقي الذي تتناول أبعاده البنيان الاجتماعي الريفي، ويمعنى آخر يمكن القول إن هذا العلم يشمل مجموعة المعرف التي يهتمي بها الإنسان في السيطرة على القرى الاجتماعية المتعلقة بنشأة المجتمع الريفي وتركيبة وتطوره، وذلك باتباع أفضل الطرق في حل المشكلات الاجتماعية الريفية وتحسين المستوى المعاشي لسكان الريف من النواحي التي لا تقتصر إليها مواضيع العلوم الاجتماعية الزراعية الأخرى.

وهنا يمكن التذكير بأهم المفروضات التي تقع تحت علم المجتمع الريفي:

التنظيم الاجتماعي الريفي، تنمية المجتمعات الريفية، السياسات الاجتماعية الريفية، السكان الريفيون (الديموغرافيا الريفية) ..

وعلم الإرشاد الزراعي أحد العلوم الاجتماعية الزراعية وكثيرو من العلوم، كعلم الاقتصاد الزراعي وعلم المجتمع الريفي، يعتمد على كثير من العلوم الاجتماعية والاجتماعية الزراعية، والتطبيقية، ويستمد منها الكثير من النظريات والمعارف والأسس وطرق البحث.. ويمكن القول أنه توجد علاقة تبادلية بين علمي المجتمع الريفي، والإرشاد الزراعي من جهة وعلم الاقتصاد الزراعي وغيره من العلوم من جهة أخرى، ولها أهمية كبيرة لكافة العاملين في مجال الإرشاد الزراعي.

٩ - مفهوم المجتمعات الريفية وتعريفها:

يختلف سكان المناطق الريفية عن سكان الحضر علماً بأهم يتمسون إلى أصل واحد. وهذا الاختلاف نابع من البيئة التي يعيشون فيها، والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تميز كلاً من هذين النوعين من المجتمعات، ومن المعروف أن لأهل الريف عاداتهم وتقاليدهم التي تميزهم عن أهل الحضر، وعلى الرغم من هذه التباينات المتعددة بين سكان الريف والحضر، إلا أنهم يشتتركون في وحدة اللغة والدين والنظمات والمؤسسات الاجتماعية وغيرها من الأمور التي تكون نوعاً واحداً من الثقافة المميزة للمجتمع الكبير.

وبشكل عام يوجد تباين وتباين في المعايير التي تتبعها الدول في تعريف المجتمعات الريفية المحلية وتمديدها والتي تميزها عن المجتمعات الحضرية. ويمكن بيان بعض المقاييس والمعايير المتّعة في تصنيف المجتمعين الريفي والحضري:

أ - التصنيف الإحصائي: يعتمد حجم المجتمع من حيث عدد أفراده كأساس للنوعي بين المجتمع الريفي والحضري، مثال ذلك في الولايات المتحدة وغيرها من الدول — إذ تعتبر المجتمع الريفي ذلك المجتمع الذي يقل عدد السكان بـ٢٥٠٠ نسمة، وبعد ما فوق ذلك مجتمعاً حضرياً.

ب - التصنيف المهني: فالمهنة السائدة في المجتمع هي التي تحدد نوع المجتمع ومعاشاته حسب رأي ابن خلدون، فالمجتمع الريفي حسب هذا التصنيف هو المجتمع الذي يعتمد غالبية سكانه على الزراعة في حياتهم، مثال ذلك بلدان آسيا وأفريقيا.

ج - التصنيف الاقتصادي للمهن: وهنا تقسم الأعمال الاقتصادية إلى ثلاثة أقسام:
الصناعات الأولية التي تقوم على استخراج المادة الخام كالزراعة والصيد والثابن.
الصناعات التحويلية كصناعة النسيج وصناعة الحديد والصلب.
الخدمات غير الإنتاجية في حد ذاتها كعمل المدرس والطبيب.

وبناء على هذا التقسيم، تعتبر المجتمعات ريفية إذا اعتمدت على الصناعات الأولية، فالمجتمع الريفي والصيف والتعداد هى وفقاً لذلك مجتمعات ريفية.

د — التصنيف الإداري: وحسب هذا التصنيف يقسم المجتمع إلى وحدات حضرية وأخرى ريفية كما هو الحال في بعض الدول العربية، فالمجتمع الحضري وفقاً لتقسيمات المكتب المركزي للإحصاء في سوريا، هو سكان مراكز المحافظات والمدن الكبيرة والمناطق، وكل تجمع سكاني يبلغ تعداده / ٢٠ ألف نسمة / فلما كبر، وما عدا ذلك فهي مجتمعات ريفية.

وهنا يمكن القول بأنه مهما اختلفت الآراء والنظريات ومعايير المقاييس للتميز بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري، فإن المجتمع الريفي هو ذلك المجتمع الذي يعمل معظم أفراده بالزراعة وتواجدها، ويتصف بصغر حجمه، وعلى ذلك فإن علم الاجتماع الريفي هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية والمجتمعات البشرية في الريف المرتبطة بالزراعة وتواجدها، هدف تحسين ورفع المستوى الاجتماعي لهذه المجتمعات البشرية..

١٠ — خصائص المجتمع الريفي وعماه:

من خلال دراسة لخصائص المجتمع الريفي، تبين الأهمية الكبيرة التي تنتطوي عليها معرفة هذه الخصائص، وخاصة بالنسبة للمجتمعين والعاملين في مجال التنمية الزراعية والريفية بشكل عام. إن المجتمع الريفي يتميز بجموعة من الخصائص التي قد يختلف تواجدها من منطقة لأخرى في أي بلد، وببعضها وقرها عن مراكز المدن الكبيرة (مناطق الحضر)، وكذلك التقدم الاجتماعي والاقتصادي التي تمر به البلد، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

١ — حجم المجتمع والسكان: بعد المجتمع الريفي صغيراً نسبياً بالمقارنة مع المجتمع الحضري، ومن الطبيعي أن يكون سكان المجتمع الريفي أقل عدداً من سكان المجتمع الحضري، وبالتالي فإن الكثافة السكانية أقل في الريف منها في المدينة.

٢ — المهن: الزراعة هي المهمة الغالبة في المجتمعات الريفية، والمصدر الرئيسي لسكان الريف، إلا أن حجم القوة العاملة في الزراعة اخذ بالانخفاض تدريجياً وخاصة في السنوات الثلاثين الأخيرة، وذلك بسبب التقدم العلمي والتكنولوجي ودخول تقنيات حديثة مختلفة ميادين الإنتاج الرياعي (النباتي والحيواني).

٣ – العمل الزراعي: يتميز العمل الزراعي بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن غيره من بقية النشاطات الاقتصادية، فهو متزوج وغير متزاوج ومن أهم صفاتاته الموسمية التي تعكس موسمية الاتجاح.

الأمر الذي يترتب عليه النتائج التالية:

□ موسمية العمل الزراعي.

□ موسمية استهلاك الآلات الزراعية.

□ موسمية تسويق المنتجات الزراعية.

□ موسمية الدخل.

ويرتبط على كل ما سبق البطالة في العمل الزراعي التي يمكن أن تقسم إلى نوعين هما:

البطالة الموسمية، والبطالة المفتعلة.

٤ – البيئة الطبيعية: وهي تميز بشكل واضح عن بيئة المدن، فالبيئات الريفية متجلورة ومتلائمة، ويمكن أن تكون منتشرة في بعض المناطق الريفية، وتحيط بها الحقول والبساتين، وتتصف بالبساطة وعدم التعقيد بشكل عام.

٥ – مستوى المعيشة: يتصف مستوى دخل الفرد في المجتمعات الريفية بالانخفاض عنه في المجتمعات الحضرية في البلدان النامية بشكل عام، وذلك سواء بمقارنة أجر العامل الرياعي بأاجر العامل في الصناعة أو القطاعات الأخرى، وهذا عائد إلى ضعف الإنتاجية لدى العامل الرياعي بالمقارنة مع إنتاجية العامل في القطاعات الأخرى، وقلة الاستثمارات في القطاع الرياعي، بالإضافة إلى صغر الحيازات لدى أغلبية المزارعين.

٦ – الثقافة: تتصف الثقافة الريفية بقدسيتها وبطء تغيرها، وذلك بسبب ارتباطها بعوائد الناس وتقاليدتهم، وهنا نرى أن التغير في الثقافة الريفية بطيء جداً لسدى الأفراد في المجتمعات إذا ما قورن بالأفراد لدى المجتمعات الحضرية، وذلك يعود إلى توفر الخدمات الثقافية والتعليمية وغيرها في المدن بالمقارنة مع الريف.

٧ — التدين: إن الوازع الديني قوي في الريف، وذلك لأن طبيعة عمل سكان الأرياف ونشاطهم يجعلهم أكثر قرباً وتعلقاً بالدين، لأن مهنة الفلاح وحسب اعتقاده تتعلق بالسماء، فنراه يزور الأرض ويناجي السماء كي لطف، بينما الفرد في المجتمعات الحضرية على العكس من ذلك، فنراه يتحكم بدرجة أكبر في إنتاجه وفي الوقت الذي يجب أن يتبع به..

٨ — الفوارق الاجتماعية: وهي كبيرة وواضحة بين الأفراد في الريف، ويرجع ذلك إلى توزيع أدوات الإنتاج ووسائله وخاصة الأرض بين سكان الريف، ومن هنا يظهر أفراد يملكون المساحات الواسعة، وأخرون يملكون مساحات صغيرة وهم الأغلبية، وبالتالي فإن دخول الفئة الأولى من هؤلاء السكان أعلى بكثير من دخول الفئات الأخرى، يعكس الحال في المدن إذ يصعب تغيير الطبقات الاجتماعية بوضوح وذلك بسبب كثرة السكان.

٩ — العلاقات الاجتماعية: وهي قوية ومتينة بين أفراد المجتمع الريفي لأنها تقوم على أساس ثيق وتشابه في المهنة والمسؤوليات، وعلى هذا فإن المجتمع الريفي يتصف بالتعاون المتبادل بين أفراده (العمل المزروع، تبادل الأدوات الزراعية، المشورة والخبرة،...، الأفراح والأحزان.. الخ).

١٠ — العادات والتقاليد: أثرها قوي وواضح جداً في المناطق الريفية، وتعتبر من الأمور الهامة والمقدسة التي يضعها ابن الريف في مركز اهتماماته، ولها حكم القوانين مثلاً (إكرام الضيف، الأعراف السائدة،...) بينما نرى أثرها لدى المجتمعات الحضرية أقل وأضعف وإن كانت تغيرها أو تطويرها أكبر مما في الأرياف.

١١ — الأممية: تنتشر في المجتمعات الريفية بشكل أكبر، مما هو عليه في المدن، وخاصة ما بين الإناث الريفيات، وبالرغم من حلات حمود الأممية والتعليم الإلزامي إلا أن هذه الظاهرة مازالت موجودة، ونسبتها أكبر في الريف بالمقارنة مع سكان المدن.

١٢ — التغير الاجتماعي: وهو بطيء نسبياً في مناطق الريف مقارنة بالمدن، وهذا يعود لأن سكان الريف عاكفون بطبيعتهم، ولأن للعادات والتقاليد أثراً كبيراً في حياتهم، بينما التغير الاجتماعي في المدن يكون سرياً نسبياً.

١٣ - التنظيم السياسي والإداري: توجد في المناطق الريفية التنظيمات الفلاحية وب مجالس الإدارة المحلية (في القرى والبلدات)، فمثلاً يوجد في كل قرية جمعية فلاحية وإذا لم يوجد مثل هذه الجمعية بسبب قلة عدد السكان، فإن هذا التجمع السكاني ينبع إلى أقرب جمعية فلاحية، وكذلك الأمر بالنسبة لمجالس القرى والبلدات، فحسب عدد السكان يتم تشكيل مجلس قرية أو بلدة ..، ويتم انتخابه من قبل السكان المحليين وهو يهتم بشؤون القرية أو البلدة.. الخ، من حيث تأمين الخدمات المختلفة من كهرباء وماء وطرق.. الخ.

وبشكل عام هذه هي أهم الخصائص التي من خلالها يمكن التعرف على المجتمع الريفي، وهذه الخصائص تختلف من بلد إلى آخر، ومن منطقة ريفية لأخرى، وذلك حسب الحالة الاجتماعية والاقتصادية للبلد أو المنطقة.

١٤ - مفهوم تنمية المجتمعات الريفية وأسسها:

يوجد العديد من الآراء والاتجاهات لتحديد مفهوم تنمية المجتمع، فمثلاً إن هيئة الأمم المتحدة قد عرفت تنمية المجتمع بـما: «العمليات التي يمكن لها توحيد جهود الأفراد والأجهزة الحكومية، وذلك لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدة هذه المجتمعات على الاندماج في حياة الدولة والمساهمة في تقديمها بأقصى قدر مستطاع، وفي تعريف آخر لتنمية المجتمع يقول بـما: «العملية المخطط لها تقدم المجتمع بكل عناصره الاقتصادية والاجتماعية والمعتمدة على أساس اشتراك أفراده مع الأجهزة الحكومية لتحسين أحواله»، وفي سوريا لبيان وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قد عرفت التنمية الريفية بـما: «مجموعة العمليات التي تتبع بهقصد إيجاد تغيير اجتماعي في الريف عن طريق تنظيم بيته المجتمع وتطويره، وتنمية موارده وطاقاته إلى أقصى حد ممكن، وتسخيرها لتحقيق التطلعات الحقيقية لأبناء الريف نحو مستقبل أفضل»، على أن يتم ذلك بالجهود المشتركة والمنسقة بين الدولة والمواطنين في إطار الخطة العامة للتنمية وبالاستناد إلى منهج فكري مباضي محدد».

وللنجاح عملية التنمية لا بد من توافر قواعد وأسس عامة يجب مراعاتها في تطوير وتنمية المجتمعات الريفية، وقد حددت مديرية «العناشر الريف» في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في سوريا الأسس التالية:

- ١ - ينبع على برامج التنمية أن تلبى الاحتياجات الرئيسية للمجتمع وأن تهدف إلى إشاع حاجات سكان المجتمع الرئيسي موضع التنمية.
- ٢ - أن تهدف برامج التنمية إلى تحقيق التوازن، أي أن تكون متعددة الأغراض، لتشمل التوازن الاقتصادي والاجتماعي والصحية والزراعية، إذ أن التنمية الرئيسية عملية متكاملة تقوم على رفع مستوى القطاعات في المجتمع الرئيسي.
- ٣ - العمل على تغيير الماد الطبيعة الاجتماعي وخلق الوعي وإيقاظ الشعور بين أفراد المجتمع بما ينمي إحساسهم بقوتهم وبخلق الثقة بأنفسهم، بحيث يدركون حاجاتهم الأساسية ويسهرون في تنفيذ البرنامج الذي تتحققها لهم.
- ٤ - وهذا ينبع الاهتمام بالإنسان كفرد باعتباره دعامة الإنتاج وهو رأس مال المجتمع، قادر على تنمية هذا المجتمع وتطوره.
- ٥ - أن تهدف برامج التنمية لتحقيق الفائدة الجماعية لحيث ثبات السكان كعملية الكimar وتتفق المرأة الرئيسية وغير ذلك.
- ٦ - الاستخدام الكامل للإمكانيات المتاحة وفقاً لخطة كاملة مع معرفة المساعدات اللازمة.
- ٧ - يجب أن تكون برامج التنمية بجزءاً من عملية التنمية العامة للدولة، إذ أن مثل هذا الارتباط بينهما يوفر للبرامج المحلية مساعدات من الدولة خاصة لتلائم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعجز إمكانيات المجتمعات الرئيسية عن تحقيقها.
- ٨ - إن تنفيذ برامج التنمية، يجب أن يسرر وفق سياسة ثابتة لا تتعرض إلى التغيرات إلا في ظروف معينة.
- ٩ - يجب دعم المشروعات المحلية الأهلية وتطويرها مادامت تلاميذ في أهدافها مع الخطة العامة لتنمية تشجيعاً للكفاءات والمبادرات الذاتية.
- ١٠ - يجب وضع أولويات للبرامج حسب أهميتها سواء كان ذلك في التخطيط أو التنفيذ.

١٠ - يجب أن تعتمد برامج التنمية على الدراسات والإحصائيات والتجارب في كل مرحلة من مراحلها، وذلك في حدود الإمكانيات المتوفرة.

١١ - العمل على اكتشاف القيادات المحلية الحقيقة وتشجيعها وتدريبها للتدريب المناسب والكافي للمساهمة الحقيقة في عمليات تنفيذ برامج التنمية وتنفيذها وتشجيع غيرهم من الأهالي نساء أو رجالاً للمشاركة فيها..

الفصل الحادي عشر

السياسات الزراعية

- ١ — مدخل إلى تحليل السياسات.
- ٢ — أوجه تحليل السياسات.
- ٣ — الأساس المتعلق للسياسات الاقتصادية ودور الدولة في الاقتصاد.
- ٤ — استراتيجية السياسة القطاعية.
- ٥ — تحليل سياسات زراعية محددة.
- ٦ — المكونات العامة للسياسات الزراعية.
- ٧ — تحطيم سياسات الزراعية.
- ٨ — وضع أهداف السياسات.
- ٩ — اختيار إجراءات وأدوات تنفيذ السياسات.
- ١٠ — تحديد دور الجهات المعنية.
- ١١ — تنفيذ إجراءات السياسات.
- ١٢ — السمات العامة لاستراتيجية التنمية الزراعية في الجمهورية العربية السورية.



Damascus University

الفصل الحادي عشر

السياسات الزراعية

«Agricultural Policies»

١١ - ١ مدخل إلى تحليل السياسات: «Analysis of policies»

تحليل السياسة هو العمل الفن والاقتصادي الذي يأخذ بين الاعتبار أدوات السياسة البديلة، وتقديرها، ومقارنتها في ضوء الفوائد الصافية، وفي مرحلة متقدمة تقييم تأثير اختيار السياسة واستنتاج الدروس المستقبلية من خلال تعريفها، هذه هي مهمة محللي السياسة الذين ليسوا بالضرورة هم المسؤولون عن تطبيقها، بل هي مسؤولية صانعي السياسة، مع ذلك فإن دور محللي السياسة دور مهم جداً في إرشاد صانعي السياسة لاتخاذ القرارات.

يتطلب تحليل السياسة فهم ظروف القطاع الذي تستهدفه السياسة، وأيضاً فهم الظروف العامة لل الاقتصاد ككل، والمعرفة الجيدة بالعملية الطبيعية والتكنولوجية السوق تتضمنها العملية الإنتاجية، فهي مثل ميزة مهمة تساعد على تفسير الآثار المادية للتدخلات الحكومية وللسياسة النقدية.

١١ - ٢ أوجه تحليل السياسات:

إن أوجه تحليل السياسات يمكن أن تصنف عما يلى:

- ا - تقييم آثار الأسعار، وليس المقصود فقط تأثير الأسعار في السوق الوحيدة، ولكن أيضاً تأثيرها في الأسواق القروية المرتبطة بها.
- ب - تأثيرات الإنتاج متضمنة كميات عوامل الإنتاج وكثيارات المنتجات.
- ج - تأثيرات الاستهلاك، أي تأثير الطلب للسياسة في الأسواق المستهلكة.
- د - تأثيرات التجارة أو ميزان المدفوعات، متضمناً التأثير على الاستيراد والتصدير واحتياطي النقد الأجنبي وسعر الصرف.

هـ - تأثيرات الموازنة، أي التأثير على الفئات من قبل الحكومة ومن قبل النفقات العامة.

وـ - تأثيرات توزيع الدخل، أي تأثير السياسات على العدالة الاجتماعية.

نـ - تأثيرات الثروة الاجتماعية، أي تحديد الراغبين والخاسرين نتيجة التدخلات الحكومية، كذلك قياس التأثير الكلي على الثروة الاجتماعية.

١١ - ٣ الأساس المنطقي للسياسات الاقتصادية ودور الدولة في الاقتصاد.

لتوسيع عملية السياسة يمكن القول إن الحكومة تقرر الأعمال التي يجب أن تنفذ للوصول إلى الأهداف الضريبية المصرحة وتطبيق هذه الأعمال ومراقبة نتائجها تصبح من مسؤولية ملسسات الدولة.

ـ السياسة «politic»: هي أسلوب العمل الذي تخذله الحكومة فيما يخص شكل الاقتصاد وتضمن الأهداف التي تسعى الحكومة للوصول إليها والتحسّر طرزي لتحقيق هذه الأهداف.

ـ الحكومة (Government): مجموعة الأشخاص المسؤولين عن إدارة البلاد والأخذ بالقرارات السياسية.

ـ الدولة (state): مجموعة المؤسسات العامة المسؤولة عن إدارة وتنفيذ القرارات السياسية.

وقد احتلت السياسة الاقتصادية مركز الصدارة في دول العالم بــالرغم من حداثتها، وفي فترة الثلاثينيات من القرن الماضي ازداد مستوى التدخل الحكومي في الاقتصاد في أغلب دول العالم خلال الحرب العالمية الثانية، وهذا التدخل أقنع الكثير من الحكومات بأنها قادرة على منع حدوث كارثة الكساد العالمي، كما أن ظهرت مبدأ الالتزام بالعملية الكاملة على مستوى الدولة جعل الحكومات مضطرة للبحث عن طرق لتحقيق مثل هذا الالتزام في بلدانها، إضافة إلى سوء توزيع الدخل بين الأفراد والمناطق، الذي يحدث نتيجة لفشل نظام السوق في معاملة هذه المشاكل، إضافة إلى فشله في إنتاج السلع الخدمات العامة التي يحتاجها المجتمع مثل المياه والكهرباء... لذلك فقد أصبح تدخل الحكومات حل المشكلات الاقتصادية المركزية والإقليمية التي يعجز

نظام السوق عن حلها بطريقة تلقائية يتزايد بتزايد تلك المشاكل ويرتبط حجم التدخل الحكومي بنوعية الأهداف المرجو تحقيقها.

ومن أهم ميزات السياسات الاقتصادية الخد من معدل البطالة وتخفيف التضخم المالي ومعالجة المشكلات المتربعة على آثار السياسات الاقتصادية الدولية على البلد.

وتعد هذه العوامل من أهم أسباب عدم التوازن الاقتصادي، مما يبرر السعي نحو إعادة التوازن وحل المشكلات التي تحدثها، أو التخفيف من آثارها وذلك باستخدام السياسات الاقتصادية الملائمة لأي من تلك المشكلات.

لذلك من أهداف السياسات الاقتصادية حل هذه المشكلات وهي تستهدف تحسين التوازن في توزيع السكان والقطاعات الاقتصادية المختلفة لتحقيق الغايات الاقتصادية والاجتماعية، وتسعى لاستخدام الموارد وتحصيصها العصبي من الأمثل، وبالتالي العمل على تحسين توزيع الدخل بين المناطق والأقاليم في البلد، وتحسين ميزان المدفوعات وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي عن طريق زيادة الرفاهية الاجتماعية.

ولا بد هنا من الإشارة إلى أن تطبيق السياسات هو أمر مكلف ليس فقط من منظور موازنة الدولة بل أيضاً من منظور الموارد البشرية الضرورية، وبالتالي من الضروري تحديد المجال الملائم لطرق تفعيل سياسات الحكومة وبنطاقه، فالنفقات الأولية مثلاً يجب أن تدرس بعناية ولا بد من اختيار الإجراءات التي تتطلب أقل قدر ممكن من هذه النفقات، كما ينبغي تجنب المؤسسات على إلغاء البروقراطية والعمل في إطار مؤسسي أو تشاركي.

١١ - ٤ استراتيجية السياسة القطاعية:

يجب على الإستراتيجية المتبعة للسياسة القطاعية سواء أكانت زراعية أو صناعية أو سياحية ... [خ]، أن تأخذ بالشروط التالية:

— الاستمرارية الاقتصادية: يجب إثبات أن السياسة نافعة وملائمة اقتصادياً، فالسياسة التي لا يمكن إثبات تحقيقها لأية فوائد اقتصادية محددة بوضوح لا يمكن دعمها لفترة طويلة.

- الاستمرارية الاجتماعية والسياسية: يجب أن يشترك بالموارد القسم الأكبر من السكان في الدول الأقل ثراءً تاسب القسم الأفقر من السكان.
- الاستمرارية المالية: بعض السياسات تكلفة موازنة غير واضحة ولذلك يجب أن لا يوغل بالسياسات التي لا يمكن تحديد مواردها المالية بوضوح.
- الدعم المؤسسي: بعض السياسات بمثابة لتطور والدعم من خلال النشاطات المؤسسية، فعندما تكون مقدرة المؤسسات في دعم السياسات منخفضة فإن فاعلية السياسة ستتعرض بشكل كبير.
- تلبية المتطلبات البيئية: إنجزوا ومن المهم جداً أن كل السياسات الاقتصادية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار تأثيرها طويلة الأجل على البيئة فوجب حماية احتياطي المياه والغابات والأرض من الاستغلال الزائد من خلال تحذير السياسات التي لا تخلص دوافع صحيحة من أجل الحفاظ على البيئة الطبيعية.

١١ - ٥ - تحليل سياسات هيئة محدثة:

يمكن أن تصنف السياسات الزراعية بعدة طرق اعتماداً على أهدافها، أو الوسائل المستخدمة، أو نظام السلع الذي يركز عليه مبدئياً وتصنف السياسات في ثلاثة فئات:

أولاً — السياسات التي تؤثر على دوافع المنتجين، والتي تتضمن:

- سياسات أسعار المنتجات الزراعية.
- سياسات التجارة وأسعار الصرف.

ثانياً — السياسات التي تخول المنتجين الوصول إلى الموارد، ويمكن أن تحدد من بينها:

- السياسة الغذائية والأمن الغذائي.
- سياسات ملكية الأراضي.

ثالثاً — سياسات الوصول إلى المياه والري.

- السياسات التكنولوجية الزراعية.

ثالثاً — السياسات التي تؤثر على الحصول على أسوأ عوامل الإنتاج والأكثر أهمية منها:

— سوق العمل.

— سوق الأئمـان.

إن نطاق التحليل يمكن أن يكون على المستوى الوطني، على الرغم من أنه عادة يتم المستوى الإقليمي أو فرع من الإقليمي، وبعد تحديد الإقليم فإن المخاطرة التالية هي تحديد النظام الممثل لإنتاج السلع المزروعة، أي عملية الإنتاج ونشاط التسويق للتحليل، وعادة فإن نظام السلعة سيشمل هدة مزارع، عملية إنتاج بعض المحاصيل وبعض الشركات المصنعة متضمنة توزيع العمل والتقليل والتجزئة.

وتحتاج المزارع بالحجم (صغيرة أو متوسطة أو كبيرة) أو نوع العمل (فردية أو تعاونية أو مشاريع كبيرة) أو مستوى الموارد المتاحة (مرورية أو غير مرورية ، مكتسبة أو غير مكتسبة)، وكل نوع من المزارع يجب أن يمثل في النظام، وإذا أراد أحد تزويد كل عناصر إنتاج المزرعة، عادة ما يشرح على أساس نوع المزرعة وبعدها تجمع نتائج المزارع المختلفة بتنقل اعتماداً على الحصة النسبية للإنتاج لكل نوع.

يمكن الاعتماد على دعم البيانات الإحصائية المتاحة لتحديد المسارع المختلفة (مثل بيانات الإحصاء العام للزراعة) إذا كانت موجودة، أما إذا لم تكن المعلومات الإحصائية متاحة فيمكن الاستفادة من الخبراء، الذين لديهم معرفة جيـدة بالقطاع الزراعي الخاضع للدراسة، لاستكمال المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال عمليات المسح، والمـدـفـ هو عـاـواـلة تحـدـيدـ أـقـلـ عـدـدـ مـنـ مـزارـعـ الـمـثـلـةـ الـتـيـ تـشـكـلـ حـصـةـ كـبـيرـةـ مـنـ إـنـتـاجـ الزـرـاعـيـ فـيـ الـمـنـطـقـةـ.

٦ - المكونات العامة للسياسات الزراعية:

تسـعـيـ السـيـاسـاتـ الزـرـاعـيـةـ بـشـكـلـ عـامـ إـلـىـ تـحـقـيقـ الـاسـتـراتـيـجـيـةـ الـعـامـةـ لـلـدـوـلـةـ فـيـ القـطـاعـ الزـرـاعـيـ، وـتـشـابـكـ وـتـفـاعـلـ مـعـ مـخـلـفـ سـيـاسـاتـ الـقـطـاعـاتـ الـأـخـرىـ فـيـ الـعـصـمـ، بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ إـسـهـامـ السـيـاسـاتـ الزـرـاعـيـةـ فـيـ الـوصـولـ إـلـىـ زـيـادـةـ الـمـادـاتـ وـتـواـزنـ الـمـيزـانـ التـجـارـيـ وـالـوـفـاءـ بـاـحـتـيـاجـاتـ الـقـطـاعـ الصـنـاعـيـ مـنـ الـمـادـ الـأـوـلـيـ الزـرـاعـيـ،

وتشمل السياسات الزراعية على مجموعة من السياسات الفرعية مثل الاستثمار والتمويل والأسعار والبحث العلمي إضافة إلى الإرشاد الزراعي والبنية الأساسية والخدمات والتنظيمات التي تغير عناصر ومكونات إضافية مثل هذه السياسات. ويمكن عرض هذه المكونات:

أولاً - سياسة الاستثمار الزراعي:

إذ تعمل مثل هذه السياسة على تشجيع الاستثمار في مجالات التنمية الزراعية التي تساعده على رفع الإنتاجية والنحو والاستقرار في الإنتاج الزراعي، وكذلك يسلّم ذلك في تطوير العمل الآلي في الزراعة وتشجيع زيادة معدلات التكثيف الزراعي في حدود قدرة التحديد الطبيعي للموارد الأرضية والمائية.

كما يجب التوجه في الاستثمار نحو تشجيع البحث والإرشاد والخدمات الزراعية المتخصمة لها مثل الرعاية البيطرية.

ثانياً - سياسة التمويل الزراعي:

إن مكونات التمويل في السياسات الزراعية يجب أن تراعي التوازن بالاتجاه برامج التكثيف الزراعي (مكثفة - مبسطة - أameda - أameda) التي غالباً ما تكون من خلال قروض متوسطة وقصيرة الأجل، وبرامج الاستصلاح للأراضي وصيانة التربة والري والصوف ومعالجة المياه، التي تكون غالباً من خلال قروض طويلة الأجل، كما يبيّن على سياسات التمويل أن تراعي تشجيع إعطاء القروض لصغرى المزارعين والمتجدين، الذين يمثلون القاعدة الفريضة بالإضافة لإعطاء تسهيلات (إيجاريات وشروط إعطاء القروض، والتوجه في قبول ضمانات إنتاج المشروع بعد تحويل الثديقات التقليدية المترقبة، بما يسهل على صغار المقرضين ويشجع الاتجاه نحو الربط بين القروض ونقل العكشلوجيا، التي يشتت جدواها الاقتصادية والفنية تحت الظروف الحالية، وخاصة تلك المكثفة لاستخدام عنصر العمل البشري، وكذلك التوجه في مفهوم القروض الزراعية ليشمل باقي الأنشطة الاقتصادية الموجودة في الريف.

ثالثاً: سياسة الأسعار:

إن السياسات السعرية تحدّف إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ١ - رفع مستويات دخول العاملين في القطاع الزراعي مهدف تربية وتطوير الاتساح الزراعي وتضييق الفجوة بين دخولهم ودخل العاملين في القطاعات الأخرى.
- ٢ - الحد من التبذيد والتضليل في الأسعار للسلع الزراعية والعمل على استقرارها، وعدم إهمال دور الأسعار العالمية والأسعار لدى الدول المجاورة.
- ٣ - خدمة خطط التنمية المقررة.
- ٤ - حماية المستهلك وتأمين احتياجاته الاستهلاكية.

رابعاً: سياسة الدعم الزراعي:

يمكن للسياسات الزراعية المستقبلية أن تتجه بالاتجاه تقديم الدعم للأنشطة الزراعية في إطار ما تقرره الدولة من دعم للقطاع الزراعي بشكل صريح، ويقدم الدعم للقطاع الزراعي في أمرين:

- ١ - مكافآت مباشرة للمتاجرين نتيجة لالتزامهم بمتطلبات السياسة الزراعية فيما يتعلق بالإنتاج واستخدام الموارد الطبيعية.
- ٢ - دعم مباشر للمتاجرين الذين لا تتيح لهم قدراتهم الإنتاجية الحصول على الدخل الأدنى للدخل والوفاء بالتزاماتهم المعيشية (تحت خط الفقر)، أي عدم استخدام الأسعار الزراعية للمدخلات والمحرّكات كأسلوب للدعم لأن هذا يسود إلى إضعاف قرارات المنتج والمستهلك على جد سواء.

إلا أن اعتماد السياسات السعرية (في الوقت الحالي) يجب أن يكون محدوداً لتقدم الدعم بما يتوافق مع الأساليب المعتمدة في العالم، وخاصة المتفقة مع الاتفاقيات الدولية، التي تسمح بدعم البنية التحتية والخدمات العامة للبيئة وتوزيع مستلزمات الإنتاج بكلفتها الحقيقية.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك أشكالاً من الدعم غير متوافقة مع الاتفاقيات الدولية، ومنها القيود الكمية لدخول الأسواق والدعم المحلي لأكثر من (١٠٪)، كذلك دعم التصدير (الفارق بين السعر المحلي والعالمي).

خامساً: سياسات البحث العلمي الزراعي وتطوير الإرشاد والتعليم وتأهيل الموارد البشرية واستخدام التقانات الحديثة.

إن السياسة الزراعية الموجهة لإحداث تنمية قابلة للاستثمار تعتمد على الاهتمام بتطوير البحث العلمي الزراعي، كما تلعب دوراً في إيجاد الحلول العملية الفاعلة للتطبيق بغية زيادة الإنتاج والانتاجية مع الحافظة على التوازن الطبيعي، وعليه فإن مكون البحث العلمي في السياسة الزراعية يجب أن يتضمن الارتفاع بمستوى تأهيل الباحثين وتحفيزهم، وتوفير الإمكانيات والوسائل المادية لذلك، متضمنة إقامة المراكز التدريبية المتخصصة وتأمين المدرسين والمتطلبات الازمة لذلك. كما ينبغي وضع الخطط البحثية حل المشاكل الواقعية، وتفعيل دور الإرشاد الزراعي في التواصل مع البحث العلمي وتأهيل المرشدين والوحدات، إضافة إلى تعزيز دور المرأة.

سادساً: السياسة الزراعية في مجال تصميم وتسويق المنتجات الزراعية:

وتعمل هذه السياسة على تشحيم وتطوير عمليات التصنيع والتسويق للاستفادة من القيمة المضافة، ورفع ريعية الإنتاج الزراعي وبخاصة الفالص منها، ففي مجال التصنيع يجب أن يتم وفق المواصفات العالمية والعمل على تشحيم الاستثمار في هذا المجال، وكذلك تطوير الصناعات الريفية وتوفير المواد الأولية الملائمة للصناعة.

أما في مجال التسويق فيجب الاعتماد على أنظمة معينة لتوزيع المنتجات الزراعية، وتتضمن دور الحكومة ومؤسساتها فيربط وتنظيم مكونات العرض في السوق، وتوزيع العرض السلعي والهرامش التسويقية، وتأمين البنية الأساسية للتسويق كالطرق والصوامع والمخازن والموانئ ووسائل النقل، إضافة إلى تسميم انساب السلع الزراعية ومدخلات الإنتاج داخلياً وخارجياً، ويجب أن تسعى السياسة التسويقية إلى تحديد المناطق المثلث للمحاصيل التصديرية، وتأسيس نظام معلومات وتحديد الجهة الحكومية الازمة للإشراف على التصدير، إضافة إلى اعتماد المعايير المتخصصة بالتصدير.

١١ - ٧ - تطبيق السياسات الزراعية:

يمكنا القول إن استخدام السياسات الزراعية في خطط التنمية يمكن أن يحقق سق الأهداف العامة، التي توصل إلى تطوير الزراعة، عن طريق الاستفادة من الموارد المتاحة

طبيعاً وحيرياً وبشرياً، لتحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي وتحفيض تكاليفه. وبناءً على ذلك فإنه يدوياً واضحاً أنه لا يمكن تحقيق زيادة في الإنتاج إلا عن طريق إدراج السياسات الزراعية في التخطيط للتنمية الزراعية المستهدفة لأجل تحقيق الأمن الغذائي وزيادة كمية الصادرات الغذائية.

ولأجل ذلك فإنه لابد من التخطيط للسياسات الزراعية وهذا التخطيط يمر في ثلاثة مراحل هي:

المراحل الأولى: مرحلة المعرفة بالمشكلة وصياغة المطلب

وهذه المرحلة تبدأ بأسلوب الحوار في المجتمعات الزراعية المحلية، انطلاقاً من مبدأ المشاركة الشعبية التي تمثل ركناً هاماً في عملية التنمية المستمرة، وذلك لأجل تحديد رؤية المجتمعين في المجتمعات المحلية الزراعية، والاستفادة من خبراتهم الفعالة والمبدعة، التي تكونت عبر السنين من خلال العادات والتقاليد.

إن مثل هذا العمل في بداية المرحلة الأولى لرسم السياسات الزراعية يساعد في تحديد أولويات العمل ورصد الإمكانيات الازمة لتحديد المشكلات وصياغة الأهداف، التي تتماشى مع رؤية المجتمع المحلي آخذين بعين الاعتبار الأهداف العامة للدولة.

المراحل الثانية: مرحلة تقييم أثر السياسات في عملية التنمية

حيث يختبر التقييم الاقتصادي والاجتماعي لأثر السياسات منهجاً علمياً وتطبيقياً بهدف إلى التعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياسات الزراعية وبرامج التنمية، وقد أصبح تقييم أثر السياسات أدلة هامة توفر المعلومات الاقتصادية والاجتماعية لتخاذلي القرارات، وصانعي السياسات وواضعين الخطط، وعموماً فإن مراحل تقييم السياسات غير بعده خطوات هي:

١ - جمع البيانات وتوصيفها:

ثم جمع المعلومات والبيانات وتوصيفها بالبيئة الطبيعية والجغرافية والتربة والمناخ والمياه، ومن ثم البيئة الاجتماعية والاقتصادية للسكان وتركيب المجتمع، واستخدامات

الأراضي ونظم الخيازة والعمالات وتوزيع الدخل والثروة والسلع والخدمات والصحة العامة، وأخيراً توصيف للنظم التشريعية والقانونية السائدة.

٢ - التنبؤ وتحديد آثار السياسة المختلطة على المنطقة:

بناءً على المعلومات والبيانات التي تم جمعها وتصنيفها يتم التنبؤ وتحديد آثار السياسة الجديدة المختلطة، ويمكن الاعتماد على بعض النماذج الرياضية.

٣ - تحديد بدائل السياسات:

نقد التنبؤات لأثار السياسات المترقبة على خطط التنمية الزراعية إلى إيجاد بدائل تعكس في التخطيط والتنظيم وال اختيار التقانات الملائمة وأساليب التنفيذ والتمويل وتكليف العمالات والمتطلبات الموسمية والتدريرية.

المرحلة الثالثة: التنفيذ والرصد والتقييم:

يبدأ التنفيذ عند اتخاذ القرار بالنسبة للبدائل المناسب حسب التخطيط الاقتصادي للسياسة الزراعية المقترن، ويتم وضع خطة للرصد والمتابعة خلال فترات التنفيذ، ومثل المعلومات الناجمة عن عملية الرصد والمتابعة أساساً جيداً لتقديم كل الإجراءات المختلطة للوصول إلى نتائج أفضل لتطبيق السياسة الزراعية.

إن كل ما تقدم هو عملية تداخلية يشترك فيها العديد من المعينين والجموعات السكانية (الجهات المهمة والخبراء والإعلان والمؤسسات والمنظمات).

وتضم دورة صياغة السياسات وتنفيذها عادة الخطوات التالية:

أ - وضع أهداف السياسات.

ب - اختيار الإجراءات والأدوات لتنفيذ السياسات.

ج - تحديد دور الجهات المعنية.

د - تنفيذ إجراءات السياسات.

ومن أجلنجاح السياسات الزراعية يجب أن تصمم وتطبق بعناية، وهذا يجب تفهم الأهداف التي يجب على السياسات تحديدها، والأمثلة بين الاعتبار الفيود التي

بواجهها القطاع، وهذا يصبح من الممكن اختيار الوسائل المناسبة التي تتناسب معها
السياسات الفعلية.

١١ - ٨ - وضع أهداف السياسات:

من المفيد التمييز بين الأهداف العامة والأهداف الوسيطة أو الفرعية في وضع
السياسات فالآهداف العامة هي تغير عما تسمى الدولة إلى تحقيقه من خلال سياسات
معينة، وهي تحدد بشكل واسع مثل: النمو الاقتصادي — نمو القطاع الزراعي —
تحفيض الفقر — تحقيق الأمن الغذائي — الاستخدام الدائم للموارد الطبيعية — تحسين
الوضع العلمي والصحي... الخ.

ومن أجل تنفيذ تلك الأهداف العامة يجب تقسيمها إلى أهداف وسيطة أو
فرعية وبالتالي فإنه يتوجب تحديد الإجراءات الازمة لتحقيق هذه الأهداف، وتحتاج
لذلك نصل إلى شكل هرمي للأهداف ونطلق عليه «شجرة الأهداف» أي أن
الأهداف منظمة بطريقة يمكن من خلالها أن يؤدي كل هدف وسيط إلى تحقيق
هدف الذي يليه، وذلك إذا ما كانت الأهداف مصممة بحيث تكون متدرجة بعضها
مع بعضها الآخر.

وفي الواقع فإن أدلة سياسة معينة يمكن أن تؤدي إلى تحقيق هدف ما وعارضه
هدف آخر، مثل: من أجل زيادة الإنتاج الزراعي والدخل (هدف السياسات) يتضم
تحفيض أسعار مياه الري ودعمها (أداة)، فيشجع المنخفض أسعار مياه الري على
الإفراط في استخدام المياه وهدرها مما يتعارض مع هدف السياسات الخاصة بهدف
الاستخدام الدائم للموارد.

ويمكن الحكم على درجة التسخيم الأهداف أو تنافسها من خلال علاقتها مع
أدوات السياسات التي يتم اختيارها وتطبيقها، ومن خلال تقييم انعكاساتها المتوقعة،
ومن الأدوات المفيدة في هذا الإطار منهج الإطار المنطقي الذي يجمع بين الأهداف من
مختلف المستويات المترتبة والإجراءات الواجب تطبيقها والانعكاسات المتوقعة ضمن
ترتيب منطقي ومنظمه وشفاف.

١١ - ٩ - المعيار إجراءات وأدوات تنفيذ السياسات:

من الناحية التحليلية فإنه من المفيد التمييز بين الإجراءات التنظيمية والإجراءات التشغيلية.

فالإجراءات التنظيمية هي مجموعة من الشروط التي تعمل بمحاجها المؤسسات والمنظمات والأفراد (القوانين الجديدة حول الضريبة — رسوم الاستهلاك والتخصيص — الدعم — وضع قواعد عمل القطاع الخاص... الخ).

أما الإجراءات التشغيلية فتشير إلى جميع الأهداف المخطط لها والمقيدة بدرجات معينة من التدخل الحكومي في الاقتصاد والمجتمع، وتضم تلك التدخلات (البرامج — المشاريع — الفعاليات) عادة الأموال الحكومية وكذلك الموارد التنظيمية الحكومية والبشرية.

١١ - ١٠ - تحديد دور الجهات المعنية:

تضم الجهات المعنية ضمن دورة السياسات جميع المؤسسات والمنظمات والجموعات والأفراد المعنيين أو المتأثرين بالسياسات أو يلعبون دوراً في عملية تطبيق السياسات.

كما يمكن الإشارة إلى مجموعة الجهات المعنية ضمن إطار معين بالإطار المؤسسي الذي تتم من خلاله عملية صياغة وتنفيذ السياسات.

وفيما يتعلق بدور الجهات المعنية بتنفيذ السياسات يجب التمييز بين ما يلي:

— وظائف الإشراف والمتابعة والقرار حول تعديلات السياسات عندما يكون ذلك ضرورياً، وهذا هو الدور الجوهرى لصانعى السياسات.

— البدء بتنفيذ وتنسيق إجراءات السياسات، وهذا يشكل العمل الجوهرى للجهات الحكومية المعنية.

— تنفيذ إجراءات السياسات وعادة ما تشترك فئات مختلفة من المعنيين في هذا الأمر:

أ — قد يعهد إلى الوزارات المعنية أو الجهات الحكومية نفسها بتنفيذ بما في ذلك مديرياتها وأقسامها ووحداتها الخاصة.

بـ— يتم تنفيذ إجراءات السياسات من خلال الجهات أو المؤسسات غير الحكومية بناءً على الاتفاق مع الجهة الحكومية المعنية.

جـ— التنفيذ من خلال شركات القطاع الخاص بناءً على عقود مع الجهات الحكومية المعنية.

دـ— التنفيذ من خلال المجتمع أو المجموعات الممولة ذاتياً أو بمحاجعات المستفيدين.

١١— ١١ تنفيذ إجراءات السياسات:

بعد تحديد أهداف السياسات وإجراءاتها ودور الجهات المعنية يمكن البدء بعملية التنفيذ، وخاصة ما يتم تنفيذه بمجموعة إجراءات السياسات المختلفة بشكل متتابع بناءً على المتطلبات التي يجب أن يتم تحقيقها والعمل التمهيدي اللازم مثل:

- وضع قوانين وقواعد جديدة.
- تحسين الأموال المطلوبة.
- تطوير إمكانيات التنفيذ عند الحاجة.
- تحديد شركاء التنفيذ وإعداد الاتفاقيات والعقود.
- تأسيس الهياكل التنظيمية والإدارية الجديدة عند الحاجة.

١٢— ١٢ السياسات العامة لاستراتيجية التنمية الزراعية في الجمهورية العربية السورية:

إن وثيقة وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي التي وضعت توجهات استراتيجية التنمية الزراعية في الجمهورية العربية السورية (دمشق ٢٠٠٠) قد تضمنت (إضافة إلى التقييم التحليلي لواقع الزراعة الحالي) سياسات شاملة مصممة على شكل أهداف هامة وعدد كبير من إجراءات السياسات التي من المخطط أن تطبق على فترة زمنية تنتهي حتى عام ٢٠١٠.

ومن ناحية التنفيذ فإن الاستراتيجية تتضمن البرامج الفرعية التالية:

— الموارد الطبيعية.

— الإناتاج النباتي.

— الإناتاج الحيواني.

— الخدمات المساعدة.

— مستلزمات الإناتاج.

— السياسات الزراعية.

و ضمن كل برنامج تم تحديد الأهداف الواجب تحقيقها، فعلى سبيل المثال يسعى برنامج الإناتاج النباتي لتحقيق الأهداف التالية:

— زيادة المردود في الأراضي المروية والبعلية.

— توفير مستلزمات التصنيع الغذائي.

— تحقيق تكاليف الإناتاج.

— تحسين القدرة التنافسية وتحقيق الفوائض التصديرية.

و ضمن برنامج السياسات الزراعية تم تحديد الحالات التالية:

— زيادة الاستثمار الزراعي بشكل يناسب مع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي، لأنه يشكل القاعدة الأساسية لتطوير القطاعات الاقتصادية والخدمية.

— تحديد أدوار القطاعات المختلفة (العام والخاص والمشترك) بهدف توسيع المساهمة الأفضل لهذه القطاعات في التنمية الزراعية، فقد تم تحديد دور القطاع العام الزراعي (المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي التابع لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي) بالقيام بالدور البحثي والإرشادي، وتوجيه القطاعين الخاص والمشترك لاستخدام التقنيات المتطورة في الإناتاج والتسويق، وتشجيع القطاعين التعاوني والخاص لإدارة المحمادات نوعية متخصصة في فروع الإناتاج الزراعي المختلفة للمساهمة في تقديم الخدمات الإناتاجية والتصديرية الزراعية.

— إلغاء تشابك المسؤولية بين الوزارات والمؤسسات المعنية بالزراعة.

- إعادة النظر في السياسات المالية (الضرائب والرسوم المفروضة على الانتاج الزراعي ومستلزماته) وكذلك السياسات التمويلية وزيادة القروض المتوسطة والطويلة.
 - تبني السياسة السعرية المناسبة لزيادة الانتاج الزراعي وتحسين نوعيته والتركيز على الخامات الاستراتيجية ذات القيمة العالية.
 - تطوير فعاليات التسويق المحلي والخارجي.
- وتم تحديد الاجراءات الواجب اتخاذها لتنفيذ كل هدف، من الأهداف ضمن الاطار الزمني المتوسط (٢٠٠٣ و ٢٠٠٥) والنهاي (٢٠١٠).

